جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم تجارية

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار البترول

دراسة حالة الجزائر 1990–2016

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

إعداد الطلبة:

– مختاري عبدالله

– بن ذهيبة مصطفى

الأستاذ المشرف:

– صافة محمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2017/05/17

السنة الجامعية 2016-2017

الشكر

الشكر الاول والاخير رب العرش العظيم، العالم فوق العليم، الذي مهد لنا السبيل وهدانا لما فيه الهدى والخير العميم، وفتح لنا الاذهان والعقول فله الحمد حتى يرضى وله الحمد بعد الرضا.

واعترافا بالفضل وتقديرا للجميل نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الاستاذ الفاضل : صافة محمد الذي تحمل عناء الاشراف بالتوجيه والنصائح القيمة خلال انجاز هذا العمل المتواضع.

وإلى كل الاساتذة الذين مدوا لنا يد المساعدة لإنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة الافاضل أعضاء لجنة المناقشة.

والشكر الجزيل إلى كل أصدقائي وزملائي لما بذلوه من جهد ووقت معي.

كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد، شكرا جزيلا.

وفي الاخير نسأل الله تعالى قائلين " اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا وزدنا علما واجعلنا من الراشدين ".

اللهم آمين

الاهداء

إلى من قال فيهم الغفور الرحيم :

" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

إلى من تحملت هموم الدنيا وسيها لتصنع البسمة عظمت معانيها إلى أول اسم على ثغري وأجمل إنسان يزيح الهم عن صدري إلى من تناجيها روحي :

أمي أمي – حفظها الله –

إلى أروع إنسان في الوجود إلى منبع الحب حتى الخلود إلى من إسمه يلازمني بلا حدود إليك ياسر الامان ومصدر العطف والحنان :

أبي – رعاه الله –

إلى من كان زاد رحلتي وسبب راحتي إلى من ترعرعت في أحضانها الدافئة عائلتي الكريمة، خاصة إلى الصغيرة " أمينة "

– وفقهم الله–

إلى جميع الاهل والاقارب كبيرا وصغيرا وخاصة أعمامي وأخوالي.

إلى من سكنوا ذاكرتي ونستهم مذكرتي، إلى كل عين سهرت على راحتي إلى كل يد شدت على يدي، إلى كل قلب نبض دعاء لنجاتي.

" إلى الذين نحبهم ونعزهم مكانتهم ليست بين الاسطر والصفحات، لأن مقامهم أجل وأعلى فالقلب سكناهم والذكرى ذكراهم والعقل لن ينساهم ".

مختاري عبدالله.

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى من رفعتني بدعواتها ودعمها في كل خطوة من الخطوات الحياة.

إلى من حملتني وهنا على وهنا، إلى من غمرتني بحبها وحنانها

إلى من أنارت دربي بصلواتها، إلى من ربتني على حب العلم

إلى من كانت رمزا للعطاء، إلى أغلى ما في الوجود " أمي " الغالية أطال الله في عمرها

إلى من علمتني معنى الكفاح، إلى من زرعت في نفسي قوة الارادة

إلى من تعب من أجلي

إلى رمز التضحية ومثال للصمود

إلى " أبي " العزيز أطال الله في عمره

إلى إخوتي وأخواتي الذين دعموني في طريقي للطلب العلم .

إلى أصدقائي وزملائي دفعة 2017/2016

أهدي هذا العمل المتواضع.

بن ذهيبة مصطفى

فهرس المحتويات

الفهرس

المحتويات. **رقم الصفحة.**

الشكر.

الاهداء.

قائمة الجداول والاشكال.

فهرس المحتويات.

المقدمة.....أ

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمهيد.....7

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....8

المطلب الأول: صعوبة ايجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....8

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معايير التصنيف.....10

المطلب الثالث: تعارف دولية مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....13

المبحث الثاني: أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.....**18**

المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....18

المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....22

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....24

المبحث الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفشلها والحلول المقترحة.....**26**

المطلب الأول: عوامل انتشار ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....26

المطلب الثاني: المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....27

المطلب الثالث: الحلول المقترحة التي تم تناولها لمعالجة هذه المشاكل أهمها.....31

خلاصة الفصل.....33

الفصل الثاني: اطار نظري حول البترول.

تمهيد.....35

المبحث الأول: أساسيات حول البترول.....**36**
المطلب الأول: مفهوم البترول ونشأته.....36
المطلب الثاني: تاريخ وخصائص البترول.....39
المطلب الثالث: أهمية البترول.....42
المبحث الثاني: تقلبات أسعار البترول.....45
المطلب الأول: تطور أسعار البترول.....45
المطلب الثاني: أسباب تغيرات أسعار البترول.....47
المطلب الثالث: أثر إنخفاض أسعار البترول على اقتصاديات الدول المصدرة والدول المستوردة.....51
المبحث الثالث: محددات سعر البترول.....**56**
المطلب الأول: الطلب على البترول.....56
المطلب الثاني: عرض البترول.....60
المطلب الثالث: منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC 65
خلاصة الفصل.....69
الفصل الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي.
تمهيد.....71
المبحث الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومشاكلها.....**72**
المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....72
المطلب الثاني: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والنتوسطة في الجزائر.....75
المطلب الثالث: صعوبات ومشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....82
المبحث الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والهيئات الداعمة لها.....**85**
المطلب الأول: مفهوم عملية التأهيل.....85
المطلب الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....89
المطلب الثالث: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....91

الفهرس

المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي 93

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى التشغيل.....93

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.....96

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات.....101

خلاصة الفصل.....103

الخاتمة.

قائمة المراجع.

الملخص

قائمة الجداول

و الأشكال

قائمة الجداول والاشكال :

1- قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	التعريف الامريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	**14**
01-02	المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**17**
02-01	تاريخ اكتشاف البترول لبعض المناطق عبر العالم.	**40**
02-02	توقعات نمو الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 1990- 2020.	**57**
02-03	توقعات نمو الطاقة الانتاجية للنفط خلال الفترة 1994- 2015.	**63**
03-01	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2008- 2016.	**76**
03-02	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسب المئوية خلال الفترة 2008-2016.	**77**
03-03	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط 2015- 2016.	**79**
03-04	تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2004-2016.	**94**
03-05	تعداد مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات.	**95**
03-06	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2006- 2013.	**97**
03-07	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2006- 2014.	**99**
03-08	صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016.	**101**

2- قائمة الاشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	الاصناف القانونية للمؤسسات.	20
02-01	تطور اسعار البترول خلال سنة 2014.	54
02-02	توقعات الطلب العالمي على البترول 2010-2020.	58
03-01	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب القطاعات النشاط الاقتصادي 2015- 2016.	81
03-02	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2006-2014.	100

مقدمة

مقدمة :

يعد موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المواضيع المطروحة على الساحة الاقتصادية والسياسية، والتي تمثل الركيزة الاساسية لاقتصاديات الدول الصناعية الكبرى أو بالنسبة للدول النامية، حيث يتفق جميع الاقتصاديين على أهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، من خلال توفير فرص عمل وتنويع الهيكل الصناعي وترقية الصادرات ومساهمتها بجذب مدخرات المحلية وفي زيادة القيمة المضافة، وعلى أنها من أهم الوسائل الفعالة لإحداث الانتعاش الاقتصادي نظرا لسهلة تكيفها ومرونتها وقدرتها على المنافسة وغزو الاسواق الاجنبية.

تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد بنسبة كبيرة على الايرادات البترولية في إعداد ميزانيتها، ورغم الازمات التي حلت بالجزائر من وراء هذا النمط من الايراد، إلا أنها مازالت تعتبره المصدر الرئيسي للاقتصاد الوطني الحافظ على تنمية الاقتصاد الوطني، وهذا يشكل خطرا على إيراداتها وخاصة عندما ينخفض سعر البترول، وقد أكدت على ذلك الدراسات التنبؤية التي توصلت إلى أن مورد البترول مورد زائل لا يمكن الاعتماد عليه بشكل دائم، لذلك يجب إعادة النظر في مورد جديد كإحدى البدائل له مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعد من أهم محركات التنمية وإحدى دعائمها الرئيسية للنهوض بالاقتصاد الوطني الجزائري.

بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع كالآتي :

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصاد في ظل انخفاض اسعار البترول ؟

وللإجابة عن هذه الاشكالية يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية تتمثل في :

التساؤلات الفرعية

- ماذا نقتصد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماهي خصائصها؛
- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- ما هو الدور الذي تلعبه هذه الاخيرة في ظل انخفاض أسعار البترول؛

الفرضيات:

الاشكالية الرئيسية المطروحة وتساؤلاتها يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- **الفرضية الاولى** : تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة؛
- **الفرضية الثانية** : يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقيق في الجزائر المساهمة في المحافظة على معدل النمو الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار البترول؛
- **الفرضية الثالثة:** بالرغم من انخفاض أسعار البترول إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مازالت تساهم في زيادة القيمة المضافة؛

أسباب اختيار الموضوع

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى :

- طبيعة تخصصنا الدراسي الذي يمس مجالنا الدراسي؛
- الاهمية التي اكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الاخيرة؛
- تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها من بين القطاعات التي يجب اعادة النظر فيها والاهتمام بها بعد قطاع المحروقات في الجزائر؛
- التأكيد على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في دعم الصادرات خارج المحروقات، والناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة في الجزائر؛

أهمية البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من أهم المواضيع الحساسة التي شغلت اهتمام جميع الدول، وتزداد أهميتها باعتبارها من المواضيع الاكثر تداولا ونقاشا في الآونة الاخيرة، ويمكن تعبير عن أهمية هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

- اعتماد الجزائر في صادراتها بالدرجة الاولى على قطاع المحروقات ب97%، وماهو ما سيرها بعد انخفاض أسعار البترول؛
- التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

- التعرف على مدى التوجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الظروف الراهنة للاقتصاد الجزائري؛

أهداف البحث

يهدف هذا البحث عموما إلى :

- محاولة اعطاء مختلف التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لعدة معايير، ولعدة دول، مع بيان خصائصها؛
- الاطلاع على طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والاجراءات التي قامت بها الدولة في سبيل دعمها؛
- محاولة إبراز بدائل أكثر ملائمة وفعالة في احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل استمرار نفاذ البترول وانخفاض أسعاره؛

حدود الدراسة:

تدور الدراسة حول :

- **الحد الموضوعي** : يتمثل في دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل انخفاض اسعار البترول؛
- **الحد المكاني** : اخترنا أن تكون دراستنا لهذا الموضوع في الجزائر؛
- **الحد الزمني** : تمتد فترة دراستنا لهذا الموضوع ما بين (1990-2016)؛

المنهج المستخدم:

نستخدم منهج الوصفي والتاريخي من أجل تطور التاريخي لا سعار البترول ومراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما نستخدم المنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير الجداول المعروضة.

الدراسات السابقة :

من بين الدراسات السابقة في هذا الموضوع نذكر :

دراسة للطالب يحي عبدالقادر وهي مذكرة ماجستير بعنوان "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة (دراسة حالة ولاية تيارت)"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2011-2012.

وقد حاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقليص حجم البطالة، ودراسة مدى امكانية هذه المؤسسات في احداث وخلق مناصب الشغل والنهوض بالعملية التنمية ولقد تناولت الدراسة واقع البطالة بولاية تيارت.

دراسة للطالب مشري محمد الناصر وهي مذكرة لنيل شهادة ماجيستر بعنوان "دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف، 2008-2011.

وقد حاولت هذه الدراسة معرفة القطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بخصائصه ومميزاته ومختلف أشكاله، وهذا على ضوء تجارب بعض الدول والهيئات التي تناولت هذا الموضوع، وكذلك دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر عامة من خلال ثلاث أبعاد أساسية ألا وهي : البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي والتكنولوجي، وقد تناولت الدراسة مدى مساهمتها في ولاية تبسة.

ما يميز دراستنا عن غيرها :

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها أنها تناولت موضوع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل انخفاض أسعار البترول خلال الفترة 1990-2016، في الحين الدراسات السابقة تناولت دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدون التركيز على تقلبات أسعار البترول.

صعوبات البحث :

من أهم التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذه الدراسة :

- حداثة الموضوع تركتنا نبذل جهدا كبيرا في إعداد هذه المذكرة.
- قلة المراجع التي تتناول موضوع النفط والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الكتب.
- عدم توفر إحصائيات دقيقة وواضحة لهذه الدراسة خاصة الفترة 1990-2002.

تقسيمات البحث :

قصد الالمام بالموضوع من كل جوانبه، تم تقسيم خطة العمل إلى ثلاثة فصول رئيسية كالتالي :

تناولنا في الفصل الاول المتعلق **بعموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي خصائصها وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأشكالها وفي المبحث الثالث عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفشلها، بينما الفصل الثاني فتناولنا فيه **إطار نظري حول البترول**. حيث تعرفنا فيه على أساسيات عن البترول، المبحث الثاني تقلبات أسعار البترول، ومحددات سعر البترول، أما الفصل الثالث فهو يبحث عن **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل انخفاض أسعار البترول** في الجزائر حيث تطرقنا فيه إلى مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأليات تطويرها، كما تطرقنا فيه إلى تقييم مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.

الفصل الأول:

عموميات حول

المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة

تمهيد :

يزداد اهتمام العالم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يوما بعد يوم إدراكا منها للدور الذي تلعبه في اقتصاديات العالمية المتقدمة منها والنامية، وخاصة في المجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث ان الاقتصاد العالمي اصبح يعتمد بشكل كبير على هذه المؤسسات في تحقيق التنمية على مستوى جميع المجالات والاصعدة سواء كانت محلية او اقليمية او على مستوى العالمي.

ولقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان تبرهن على قوة الدور الذي تلعبه بالرغم من المشاكل والصعوبات التي تواجهها وذلك من خلال الخصائص التي تتميز بها والتي تجعلها قابلة للتأقلم مع جميع الاقتصاديات مهما اختلفت درجة النمو والامكانيات المتوفرة لديها وفي هذا الفصل سنحاول التعرف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائصها، اهميتها، واهم المشكلات التي تعترضها.

المبحث الاول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني : أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.

المبحث الثالث : عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفشلها والحلول المقترحة لها.

المبحث الاول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التطرق إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب تحديد مفهوم دقيق وشامل لهذه المؤسسات وما تحتويه من أهمية، حيث يمكن الفصل من خلاله بين المؤسسات وهذا النوع من المؤسسات، ويحظى بالقبول من طرف أغلبية الهيئات والباحثين في المجال، ولهذا سنحاول إظهار المشاكل التي تعيق تحديد تعريف شامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل الدول ثم ندرج بعض التعاريف المختلفة.

المطلب الاول: صعوبة إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم واضح ودقيق للمؤسسات الصغير والمتوسطة التي تنتمي إليها مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني الإنتاجية والخدماتية، كما أن مفاهيمها تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف امكانياتها و قدراتها و كذا ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية.

ومن أهم الصعوبات التي يوجهها الاقتصاديون عند محاولة تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

1- اختلاف درجة النمو بين الدول:

التفاوت في درجة النمو بين البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية ينعكس على مستوى تطور التكنولوجيا المعتمدة، وعلى وزن الهياكل الاقتصادية، و ينجم عن ذلك اختلاف النظرة الى هذه المؤسسات والهياكل من بلد إلى أخر فنظرة البلدان المصنعة (أمريكا، اليابان) لها، ليست كنظرة البلدان حديثة التصنيع وسائرة في طريق النمو (الجزائر، المغرب...)، فالمؤسسة الكبيرة في السينغال تعتبر صغيرة في إيطاليا والمؤسسة صغيرة في اليابان تعتبر كبيرة في الجزائر، وبالتالي نلاحظ أنه لا يمكن إعطاء تعريف موحد يتناسب مع كل الدول.[1]

[1]-بن سعيد محمد، **ضرورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تحديات العولمة**، مداخلة ضمن ملتقى الوطني الاول حول :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعاليات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بلعباس، الجزائر، 2004، ص2.

2- تنوع النشاط الاقتصادي:

لكل مؤسسة نشاط اقتصادي وبالتالي لكل منها تنظيم داخلي وهيكلة مالية مختلفة، عند المقارنة بين مؤسسة تنتمي إلى القطاع الصناعي ومؤسسة تنتمي إلى قطاع أخر، تظهر الاختلافات فالمؤسسة الصناعية تعتمد على استثمار اتها الكبيرة وتستخدم عدد كبير من العمال، نجد على سبيل المثال مؤسسة تضم 500 عامل تعتبر كمؤسسة صغيرة في قطاع صناعة السيارات لهذا من صعب أمام اختلاف النشاط الاقتصادي إيجاد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .[1]

3- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي:

الانشطة الاقتصادية تتفرع حسب طبيعتها الى عدة انشطة فرعية مختلفة، فنجد أن النشاط الصناعي يتفرع إلى قطاع الصناعات الاستراتيجية والصناعات التحويلية التي تتفرع بدورها إلى صناعات الغذائية، الكيماوية وغيرها. أما قطاع الخدمات فينقسم إلى كثيرة من الفروع منها على سبيل المثال القطاع الصحي والقطاع النقل الذي يتفرع بدوره إلى النقل البري، النقل البحري والنقل الجوي.

و مما لاشك فيه إن هذه المؤسسات تختلف حسب النشاط الذي تمارسه من حيث متطلباتها من يد العاملة ومعدات الاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في قطاع النقل البحري قد تصنف كمؤسسة كبيرة في قطاع النقل البري، لهذا يتسبب اختلاف طبيعة الانشطة الاقتصادية إلى اختلاف تحديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة في نفس القطاع.

4- تعدد معايير التعريف:

من أهم الاسباب عدم الاتفاق على تعريف موحد للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة هو تعدد واختلاف المعايير التي يستند عليها المهتمون بهذا القطاع في تصنيف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. فنجد معايير كمية وأخرى نوعية والتي تضم كل منها مجموعة مؤشرات مختلفة كعدد العمال وحجم الاستثمارات، وهنا يكمن الاشكال، فتوجد مؤسسات تملك استثمارات ضخمة لكنها تستعمل عدد قليل

[1]- الاخضر بن عمر، علي باللموشي، **معوقات المؤسسات الغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها**، مداخلة ضمن ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الوادي، الجزائر يوم5-2013/05/6، ص3.

من العمال وذلك لاعتمادها على التكنولوجيا المتطورة، وبالتالي نجد صعوبة في اختيار المعيار المناسب لتحديد حجمها.[1]

المطلب الثاني : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معايير التصنيف.

لمحاولة تحديد تعريف جامع وشامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعترضه تعدد المعايير التي تستند اليها هذه التعاريف فمنها من يعتمد على حجم العمالة، حجم المبيعات، حجم الاموال المستخدمة، راس المال، حصة المؤسسة من السوق وطبيعة الملكية ...الخ، لذلك يمكن تقسيم المعايير التي يتم على أساسها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى نوعين:

1- المعايير الكمية: وتشمل هذه المعايير ما يلي:

أ-معيار العمالة : من أكثر المعايير استعمالا نظرا لبساطة الاستخدام والتطبيق، سهولة الحصول على المعلومة والثبات النسبي، ولكن يختلف هذا المعيار من دولة لأخرى، ومن تصنيف لأخر، ومن التصنيفات المشهورة لأحجام المشاريع والتي تعتمد على هذا المعيار تصنيف "بروتش، وهيمنز" فقد صنف المشاريع اعتمادا على هذا المعيار على أربعة أحجام على النحو التالي :

- مشاريع تجارية أسرية: وهي التي تعمل بها اقل من 10عمال ما بين (1 .9)عامل.
- المشاريع التجارية الصغيرة: وهي التي يعمل بها اقل من50 عامل ما بين (10-49) عامل.
- المشاريع التجارية متوسطة الحجم: وهي التي يعمل بها اقل من 100 عامل ما بين (50-99) عامل.
- المشاريع التجارية الكبيرة : وهي التي يعمل بها اكثر من مائة عامل.[2]

ب- معيار راس المال: ويختلف هذا المعيار من دولة إلى أخرى ومن قطاع إنتاجي إلى آخر. فعلى مستوى بعض الدول الاسيوية (الفليبين، الهند، كوريا الجنوبية)، فإن حجم رأس المال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتراوح ما بين 35 إلى 200 ألف دولار، أما في بعض الدول المتقدمة فيصل إلى 700 ألف دولار.

---

[1]- قشيدة صوراية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة الشركة الجزائرية الاوروبية للمساهمات " فينالیب "**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص22.

[2]-محمد الصيرفي، **البرنامج التأهيلي لأصحاب المشروعات الصغيرة**، مؤسسة حورس الدولية للنشر، الاسكندرية، 2010، ص ص21-22.

ج– معيار معامل رأس المال : وجد معيار رأس المال / العمل (k/l) للمزج بين المعيارين ويمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة للوحدة الواحدة من العمل (l) ويحسب بقسمة رأس المال ثابت (k) على عدد العمال (l) والناتج يعني كمية الاستثمار اللازمة لتوظيف عامل واحد في المؤسسة، وغالبا ما يكون هذا المعيار (k/l) منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلة رأس المال (pme/pmi)، ومرتفعا في القطاعات الصناعية للمؤسسات الكبرى والعملاقة التي تحتاج رأس مال كبير وذات التقدم الفني العالي.[1]

د– معيار حجم الموجودات: وهو ما تملكه المؤسسة من أصول ثابتة، فقد نجد موجودات المؤسسة كبيرة مقارنة بعدد عمالها و حجمها، ولقياس قيمة موجوداتها فهناك أكثر من معيار يتبعه فقد تقاس بالقيمة الدفترية التي اشترت بها في الماضي، وقد تقاس بالقيمة السوقية، ومن هنا قد تكون القيمة الدفترية أكبر من السوقية أو العكس، ولهذا فلبد من إعادة النظر عدة مرات عند التقييم و ذلك من أجل إظهار التغيرات التي تطرا على قيمة النقد.[2]

و– معيار رقم الاعمال: يستعمل من أجل قياس مستوى إنشاء المؤسسة و قدرتها التنافسية، ويستعمل بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الامريكية وأروبا، حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها 01 مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويرتبط المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية، لذا يأخذ محللون بعين الاعتبار التغير في الاسعار عوض عن رقم العمال الاسمي.[3]

2– المعايير النوعية: لا تمكن المعايير الكمية من وضع حدود فاصلة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمؤسسات الاخرى في ما يخص طبيعة تنظيم العمل أو علاقة المؤسسة بالمحيط أو درجة التخصص وعمق تقسيم العمل...الخ، لذا فإنه لا يكفي الاعتماد على المعايير الكمية لوحدها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل يجب إضافة معايير أخرى نوعية،[4] من بينها :

---

[1]- السعيد بريبش، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية– حالة الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007، ص ص62-63.

[2]- جهاد عبدالله عفانة، قاسم موسى أبو عبيد، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار اليازوري، الاردن، 2004، ص12.

[3]- خبابة عبدالله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص14.

[4]– عبدالله مايو، **واقع بحوث التسويق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة ورقلة**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية والعلوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة، الجزائر،2007، ص4.

أ– معيار قيمة المبيعات : يعتبر هذا المعيار للتفرقة بين المؤسسات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومعرفة أهميتها من حيث الحجم، ويقيس هذا المعيار مستوى نشاط المشروع وقدرته التنافسية، ويستعمل هذا المشروع بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الامريكية واوروبا، حيث تصنف المشروعات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل من المشروعات الصغيرة و المتوسطة، ويرتبط هذا بشكل كبير بالمشروعات الصناعية.[1]

ب– المعيار القانوني: يعتمد الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم راس المال المستثمر فيها و طريقة تمويلها فشركات الاموال غالبا ما يكون راس مالها كبيرا مقارنة مع شركات الافراد وفي هذا الاطار تشمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :مؤسسات الافراد والمؤسسات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة بالأسهم والمحاصة والشركات والمهن الصغيرة الانتاجية والحرفية، كذلك صناعات منتجات الالبان والخضر و الفواكه و الحبوب، و المنتجات الخشبية و الاثاث و المنسوجات بأنواعها و المحلات التجارية المطابع و الاسواق المركزية و المزارع و مكاتب السياحة و السفريات و السفن، بالإضافة إلى ورشات الصيانة و الاصلاح و كذا أعمال العمارة و البناء.[2]

ج– معيار التنظيمي:

يتم تصنيف المؤسسة الصغيرة و متوسطة اذا اتصفت بخاصية أو خاصيتين من الخصائص التالية:

- الجمع بين الملكية و الادارة؛
- قلة مالكي رأس المال؛
- ضيق نطاق الانتاج وتركزه في السلعة أو خدمة محددة؛
- صغر حجم الطاقة الانتاجية؛
- المحلية إلى حد كبير؛
- الاعتماد و بشكل على المصادر المحلية للتمويل؛

[1]- عمر خلف فزع، **مشروعات أعمال الصغيرة في العراق التوطن والتمويل**، وزارة المالية، مجلة كلية بغداد، جامعة العلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر 2013، ص131.

[2]- قاشي خالد، **مؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر2005–2013**، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة تصدر عن كلية الاقتصادية وعلوم التجارية والعلوم التسيير، العدد 12، بليدة 02، الجزائر، جوان 2015، ص14.

د- معيار الحصة السوقية:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حصتها في السوق محددة وذلك تعتبر مؤسسات تنافسية وليست احتكارية.[1]

و- معيار الملكية:

تعود أغلبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ارتفاع الخاص وتشغل نسبة كبيرة منها مشروعات فردية وعائلية, ويلعب المدير هنا دورا كبيرا على جميع المستويات.

هـ- معيار الاستقلالية:

حسب هذا المعيار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي التي تكون مستقلة اي انها تملك على الاقل% 50 من راس مالها و لكن في بعض الدول قد تكون النسبة أقل من ذلك.

ز- المعيار التكنولوجي:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي التي تستعمل اساليب انتاجية بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبرى.[2]

المطلب الثالث :تعاريف دولية مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نتيجة تنوع المعايير المستعملة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة أدى كل ذلك إلى عدم الحصول على اجتماع حول تعريف موحد لهذه المؤسسات، مما جعل كل دولة تتفرد بتعريف خاص بها بحيث يتماشى مع مستواها اقتصادي والتكنولوجيا وقد يكون قانونيا، إداريا وغيرها.

[1]- غالم عبدالله، سبع حنان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني**، مداخلة ضمن ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05-2013/05/06، ص3.

[2]- خبابة عبدالله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص17.

1- تعريف الولايات المتحدة الامريكية:

حسب قانون 1953 الذي نظم ادارة هذه المؤسسات فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمثل في النوع الذي يتم امتلاكها و ادارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على المجال الذي تنشط فيه وقد تم الاعتماد على معيار قيمة المبيعات و معيار العمالة في تحديد صغيرة و المتوسطة.[1]

ولقد وضع القانون حدود قصوى للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يلي:

الجدول رقم(01-01) : التعريف الامريكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أنواع المؤسسات	المعايير المعتمدة
المؤسسات الخدمية و التجارة بالتجزئة	من 1 إلى مليون دولار امريكي لمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار امريكي لمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو أقل

مصدر : بلعزوز بن علي، محمد ألفي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقرارات لجنة بازل2 : الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006، ص485.

2-تعريف البنك الدولي :

يعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات استنادا إلى معيار عدد العمال، وتصنف المؤسسات الصغيرة هي تلك التي يعمل بها بين 1إلى 50 عامل اما التي تشغل ما بين 50 إلى 100عامل هي تصنف كمؤسسة متوسطة و ما فوق ذلك فهي مؤسسة كبيرة.[2]

[1]- فرحاتي حبيبة، **دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر(2001-2010)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص ص9-10.

[2]- مشري محمد ناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة- دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2008-2011، ص6.

3-تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية:

عرفت المشروع الصغير على أنه المشروع الذي يعتمد على المعايير الوظيفية التالية : استقلال الإدارة، المدير هو مالك المستودع، يتم الحصول على راس المال المطلوب من قبل شخص أو عدد محدد من الاشخاص، نشاط المستودع محلي أي أن صاحب المستودع والعامل يقيمون في نفس منطقة المستودع.[1]

4-تعريف المعتمد للسوق الأوربية المشتركة:

يتم تعريف المشروع الصغير هو منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد العاملين بها عن 100 عامل، بينما ألمانيا وهي إحدى دول السوق الأوربية المشتركة، تعتبر المشروعات الصغيرة هي كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد العمال فيها عن 200 عامل.[2]

5- تعريف بريطانيا:

عرف قانون الشركات البريطانية المستودع الصغير بذلك المستودع الذي يفي بشرطين او اكثر من الشروط الثلاثة التالية:

- حجم التداول مستوى لا يزيد من 8 مليون جنيه استرليني.
- حجم راس مال لا يزيد عن 38 مليون جنيه استرليني.
- عدد عمال لا يزيد عن 250 عامل.[3]

6-تعريف كندا:

تعرف بانها مستثمرات تجارية هدفها الربح وهي تضم أقل من500 عامل بحصيلة سنوية تقدر ب : 50مليون دولة على أقل، وهذه المؤسسات تمثل 96% من المؤسسات في كندا أي ما يقدر ب 14 مليون مؤسسة حسب إحصائيات سنة 2004.

---

[1]- مروة أحمد، نسيم برهم، **الريادة والادارة المشروعات الصغيرة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2014، ص85.

[2]- سليمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية**، مداخلة ضمن ملتقى دولي الاول حول الاقتصاد الاسلامي، الواقع ورهانات المستقبلية، جامعة غرداية، الجزائر، 23-2011/02/24، ص4.

[3]- ليث عبدالله القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادة الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، دار الحامد، الاردن، 2012. ص18.

7- تعريف تركيا:

لا يوجد تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه البلد، و لكنها على العموم تحدد المؤسسات الصغيرة بعدد العمال الذين يشتغلون فيها ويتراوح عددهم بين 10و49 شخص والمؤسسات المتوسطة بين 50 و250 عامل.[1]

8- تعريف الهند:

يركز تعريف الهند على المبالغ المستثمرة في المعدات الآلات، واستثمارات ثابتة وهذا إذا كانت ملك للمؤسسات أو للغير، حصل عليها بالكراء أو البيع بالكراء.

في الهند لا تعرف إلا المؤسسات الصغيرة، فالمؤسسات المتوسطة غير معروفة لا تقنيا ولا قانونيا، وفي أخر ما ورد في سنة 1997 أن المؤسسات التي لها أقل من 30 مليون روبية، فهي مؤسسات صغيرة والتي لها أقل من 2.5 مليون روبية فهي مؤسسات جد صغيرة (مصغرة).[2]

9-تعريف الجزائر:

الجزائر وكغيرها من الدول النامية لم تتبنى تعريفا رسميا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال سوى بعض المحاولات أبرزها:

-تعريف الذي تقدمت به وزارة الصناعة في التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة في بداية السبعينات 1972، الذي يرى بأن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا وتشغل أقل من 500 عامل وتحقق رقم أعمال سنوية أقل من 15مليون دج ويتطلب إنشاءها استثمارات أقل من 10 مليون دج.

-تعريف الذي تبنته المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الحقيقة سنة 1983 والذي قام على أساس أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي المنشاة التي تشغل أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج.[3]

---

[1]- قارة ابتسام، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر- دراسة حالة ولاية مستغانم**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ولعلوم التسيير، تخصص تسويق دولي، جامعة تلمسان، الجزائر، -2012-2011، ص19.

[2]- بن سعيد محمد، **ضرورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تحديات العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص5-6.

[3]- زراية أسناء، **آثار سياسة التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001، ص12.

-أما المشرع الجزائري فقد اعتمد في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الجمع بين المعيار العددي (عدد العمال) وعلى راس مال أي المعيار المالي لإيجاد حدود ما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما في المواد 4-5-6-7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 12ديسمبر 2001، الذي يعد مرجعا لكل برامج وتدبير الدعم والمساعدة لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

بحيث نصت المادة الرابعة على تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع أو الخدمات التي تشغل من إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 ميلون دينار.[1]

الجدول الموالي يوضح معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الجدول رقم(02-01) : المعايير الكمية لتعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المعايير	عدد العمال		رقم الاعمال		مجموع الحصيلة السنوية	
نوع المؤسسة	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
مؤسسة مصغرة	01	09	01 مليون دج	20 مليون دج	01 مليون دج	10 مليون دج
متوسطة صغيرة	10	49	20 مليون دج	100 مليون دج	10 مليون دج	100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50	250	200مليون دج	200 مليون دج	100 مليون دج	500 مليون دج

المصدر : الجريدة الرسمية العدد 77 الصادر بتاريخ 15/12/2001،ص 5-6

[1]- بن جيمة عمر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الافراد وحكومة الشركات، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص17.

المبحث الثاني: أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص و المميزات التي تميزها عن باقي المؤسسات حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذا خصائصها ومميزاتها و في الأخير نذكر أهميتها.

المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أشكال، حسب اختلاف مجالات وأنشطة التي تعمل بها، ويمكن تلخيص هذه الاشكال فيما يلي :

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع الاقتصادي:

ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

أ- المؤسسات الإنتاجية: وهي مؤسسات تقوم بإنتاج سلع معينة مثل مؤسسات إنتاج المشروبات

ب- المؤسسات الخدماتية: هي مؤسسات تقدم إلى عملاءها خدمات مثل إصلاح السيارات واستشارات وخدمات الكمبيوتر.

ج- المؤسسات التجارية: هي مؤسسات تقوم بشراء السلع بهدف بيعها مثل تجارة الجملة والتجزئة.[1]

2- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها:

أ- المؤسسات العائلية: هي المؤسسات التي تتخذ من مكان الإقامة مكان لمزاولة نشاطها، حيث يقوم أفراد العائلة بالمساهمة في إنشائها وتنتج سلع تقليدية، حيث يمثلون اليد العاملة فيها.

ب- المؤسسات التقليدية: هذا النوع يشبه النوع السابق وهذا لأن أفراد العائلة يساهمون في الغالب في إنشائها و تتميز عن سابقتها باستعمالها لورشات مستقلة عن المنزل، وهي كذلك تعتمد على وسائل بسيطة في عملية الإنتاج، وتقوم بإنتاج سلع تقليدية وبكميات محدودة.

ج- المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة: يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيا سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.[2]

---

[1]- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2002، ص ص 27-28.

[2]- براهيمي حياة وجعيجع نبيلة، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة**، الملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011، ص 10.

3- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب منتجاتها:

حيث يمكن تقسيمها إلى الأنواع التالية:

أ- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية : وهي المتمثلة في:

- منتجات غذائية.
- منتجات الجلود والأحذية والنسيج.
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ب – المؤسسات المنتجة للسلع الوسيطية: يدخل فيها تصنيف كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع التالية: معدات فلاحية، قطع الغيار، وغيرها وتنظم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية:

- تحويل المعادن.
- الصناعات الكهربائية والميكانيكية.
- الصناعات البلاستيكية والكيميائية.
- صناعة مواد البناء.
- المحاجر و المناجم.

ج- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز: تتطلب صناعة التجهيز تكنولوجيا حديثة، و يد عاملة ماهرة ومؤهلة ورأس مال أكبر بالمقارنة مع المؤسسات السابقة، ولهذا يكون مجال عملها محدد ومتخصص جدًا، حيث يقتصر عملها على استيراد قطع الغيار وتقوم بتركيبها لإنتاج وتصليح وتركيب معدات بسيطة.[1]

[1]-قنيدرة سمية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من الظاهرة البطالة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير موارد البشرية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009- 2010، ص ص 62-63.

4- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حسب الشكل القانوني:

الشكل البياني(01-01): الأصناف القانونية للمؤسسات

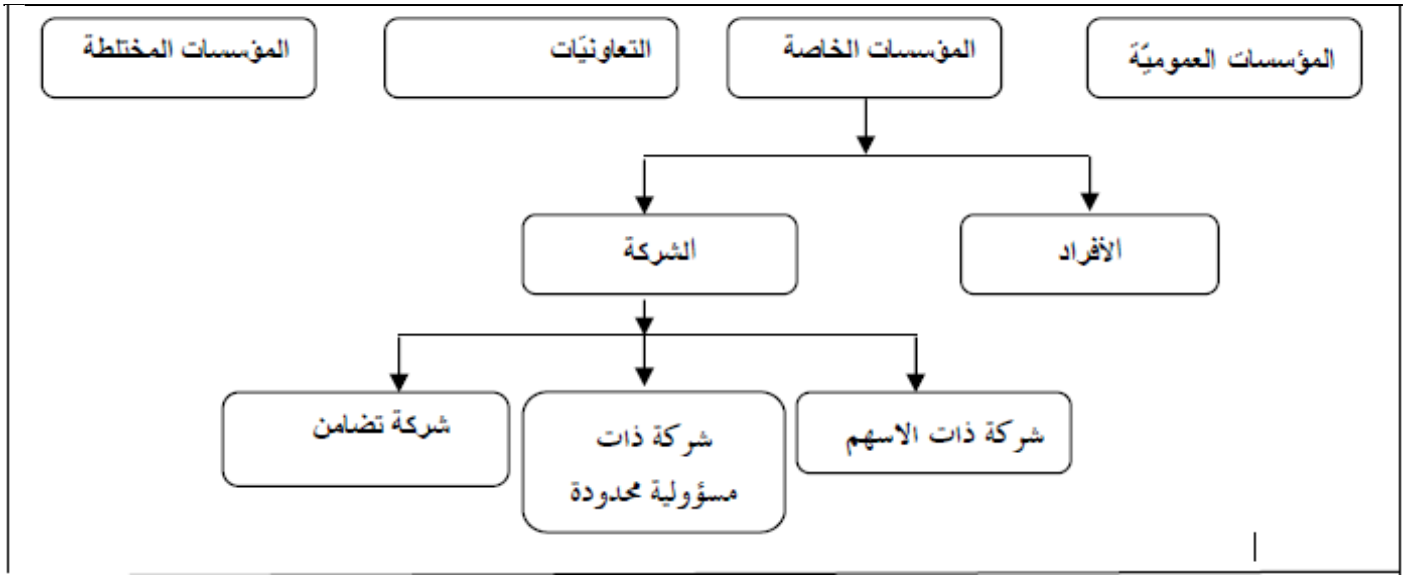

المصدر: القانون التجاري الجزائري، 2001.

أ- المؤسسات الخاصة:

- ✓ **المؤسسات الفردية**: هي مؤسسات تعود ملكيتها بالدرجة الأولى لشخص واحد يشرف على جميع الأعمال الإدارية والفنية، ومطالب بتوفير الأموال الضرورية لممارسة النشاط، كما أنَه مسؤول عن مختلف القرارات المتعلقة بالنشاط .[1]
- ✓ **الشركات**: عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم بجزء مالي من المشروع بتقديم حصة من المال أو العمل، على أن يقتسموا ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة.

وطبقا للمادة 416 من القانون المدني الجزائري تنقسم الشركات إلى ثلاثة أنواع:

- ✓ **شركات الأشخاص**: هذا النوع يقوم على أساس اعتبار شخصي وثقة متبادلة بين الأطراف المشاركة، مما يكون له أثر إيجابي على نشاط المؤسسة وهي ثلاثة أنواع:
- ✓ **الشركات ذات المسؤولية المحدودة**: يقوم عدد من المستثمرين بتنشيط المشاريع الصغيرة والمتوسطة على شكل شركات ذات مسؤولية محدودة للتخلص من عيوب شركات التضامن وتتميز هذه الشركات بما يلي:

[1]- ناصر دادي عدون، **اقتصاد مؤسسة**، دار المحمدية العامة للنشر، الجزائر العاصمة، الطبعة الثانية، 1998، ص 54.

- مسؤولية الشريك محصورة بحدود مساهمته في رأسمال الشركة.
- يوزع رأسمال الشركة إلى حصص متساوية، ويمكن للشريك شراء حصة أو أكثر، كما يمكنه بيع حصته لغير الشركاء.
- لا يقبل سوى الأشخاص الطبيعيين ضمن قائمة الشركاء.
- تتكون الإدارة فيها من طرف شريك أو أكثر، أو من طرف شخص خارجي عنها.

✓ **شركات الأموال (المساهمة)**: تعتبر شركة المساهمة أكثر تعقيدا مقارنة بالأشكال الأخرى للملكية، وتتميز بأنها ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن المالكين، يمكنها القيام بالأعمال والتعاقد وحق مقاضاة الغير وحق الغير في مقاضاتها، وعليها دفع ضرائب، هذا ويمكن لحملة الأسهم بيع حقوقهم في الشركة دون التأثير على استمراريتها لأن عمر الشركة لا يعتمد على المالكين، تخضع هذه الشركة للأنظمة والتعليمات الحكومية وهي أنواع شركات محلية وشركات أجنبية.

تمتاز شركات المساهمة بما يلي:

- المسؤولية المحدودة الشركاء في بحدود قيمة أسهمهم في رأسمال الشركة.
- القدرة على جذب رأسمال وذلك بسبب محدودية المسؤولية.
- القدرة على تحويل الملكية بسهولة.[1]

ب– المؤسسات العمومية: هي مؤسسات تابعة للقطاع العام، تتميز بإمكانيات مادية ومالية كبيرة وتستفيد من مجموعة من التسهيلات القانونية والإدارية والإعفاءات المختلفة، تتميز كذلك بوجود جهاز للمراقبة يتمثل في الوصاية.

ج– التعاونيات: تعد الجمعيات التعاونية مشاريع اختيارية التي تؤسس من قبل مجموعة من العناصر البشرية، بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من سلع وخدمات ضرورية بأقل تكلفة.

د– المؤسسات المختلطة: هي تلك المؤسسات التي تشترك ملكيتها بين القطاع العام و القطاع الخاص.

[1]– محمد خالد المهايني، **العولمة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحدي العولمة، نوفمبر 2007، المعهد الوطني للتجارة، الجزائر،2007، ص 125.

المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تنفرد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تتميز بها عن المؤسسات الكبيرة نذكر منها:

1- انخفاض التكاليف الرأسمالية:

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى رؤوس أموال صغيرة لإنشائها وهذا نظرا لانخفاض تكلفة رأس المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبيا، وهذا ما يجعل تكلفة خلق فرصة العمل متدنية وكذا يتميز بفترة استرداد الأموال صغيرة وهذا في وقت قصير.

2- قلة عدد العاملين في المشروع:

يحتاج المشروع إلى عدد قليل من العمال فهو يعتمد على ذوي المهارة، وعلى الرغم من هذا فهي وسيلة لمحاربة البطالة نظرا للعدد الكبير لهذه المؤسسات وهذا لاعتمادها على كثافة العمل بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة التي تعتمد على الآلات في العمل.[1]

3- الجمع بين الإدارة و الملكية:

عادة ما يكون مالك المنشأة هو مديرها، وهذا ما يجعلها أكثر جذبا للاستثمارات الصغيرة، إذ يتولى بنفسه عملية الإدارة والعمليات الفنية والمالية للمشروع.

4- تواضع المستوى التكنولوجي و الآلات المستخدمة:

تتميز هذه المشروعات بتواضع متطلبات التكنولوجيا والتحديث وهذا نظرا لضعف القدرة المالية لمالك المشروع وعادة ما يكون المستوى التكنولوجي المستخدم غير متطور نسبيا، ويعتمد على الإمكانيات المحلية المتاحة فتكون هذه الأدوات والآلات المستخدمة بسيطة والتي بدورها تعتمد على مهارة العمال.

5- القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار:

أي أن التحول إلى إنتاج سلع و خدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق، وتتميز بالسرعة وسهولة التكيف الإنتاج حسب الاحتياجات وهذا حسب الرغبات المتجددة للفرد المستهلك بسبب الاعتماد على آلات بسيطة قابلة لإنتاج أكثر من سلعة، كذلك اعتماده على المواد الأولية المحلية وهذا ما

[1] - http//www.unica-na.Org/cie2008documents/samia.ppt,consultè 12/05/2017.

يساهم في خفض الكلفة الإنتاجية حيث توفر هذه المؤسسات سلع وخدمات لذوي الدخل المحدود، والتي تسعى للحصول عليها بأسعار منخفضة نسبيا تتفق مع قدرتها الشرائية.[1]

كما يوجد مميزات أخرت تتمثل في :

أ- أداة التدريب الذاتي:

تعتبر هذه المؤسسات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها وهذا راجع لممارستهم لتلك الأعمال باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية، هذا ما يساعدهم على اكتساب المعلومات والمعرفة والخبرات الجديدة، وهذا ما يجعلهم قادرين على القيام باستثمارات مستقبلية تفوق حجم مؤسساتهم الحالية.

ب- ارتفاع جودة الإنتاج:

وهذا نظرا لاعتماد هذه المشاريع على مجالات عمل متخصصة ومحددة، فإن منتوجاتها تتميز بالدقة والجودة اللتان هما قرينة التخصص وتركيز العمل، وذلك لاعتماد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين ومسايرتها على المدى القصير وأيضا الاتصال الشخصي بالزبائن والعملاء على الدقة وسرعة التعرف على الاحتياجات وتبدلها.

ج- غلبة الطابع المحلي:

تشبع هذه المشروعات حاجات المستهلك النهائي والمستهلك الوسيط المحلي وهذا راجع إلى:

- التواجد في الغالب في سوق محدود وبالتالي عدد مميز وحدود من المستهلكين وتتعرف على عادات الشراء والاستهلاك.
- حيث تلبي حاجات العديد من الزبائن خارج السوق، وذلك لأسعارها التنافسية حيث تستقطب ذوي الدخول المنخفضة لتلبية حاجاتهم بأسعار رخيصة، حيث تتبع نظام البيع الآجل بأمان وهذا لمعرفتها بإمكاناتهم المادية نظرا لاتصالها المباشر بهم.

د- تحقيق الانتشار الجغرافي للتوطن الصناعي:

تعتبر هذه المشاريع وسيلة للتوطن الصناعي وهذا لانتشارها الجغرافي كذلك تسود فيها روح المنافسة، حيث تعمل كنقاط جذب لصناعات أخرى جديدة، حيث يسهل توطينها بالقرب من مناطق فيها المواد الأولية لهذه المنشآت وهكذا تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسيع رقعة التنمية الصناعية وانتشارها وما يتبع ذلك من تطور صناعي و حضاري.

[1]- ميساء حبيب سلمان وسمير العبادي، **المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ص ص 27-29.

هـ- قصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر:

تتميز هذه المشروعات بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال حيث يمكنها التغلب على طول فترة الاسترداد وهذا لقلة رأس المال المستثمر وهذا ما يقلل مخاطر الاستثمار الفردي فيها وكذا قلة فرص التوسع والتجديد ذلك لانخفاض حجم الربح المحقق فيها وهذا لاعتمادها على التمويل الخاص والذاتي لمالكيها.[1]

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تلقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتمام كبير على مستوى الوطني والعالمي، وهذا ما أدى إلى ارتفاع ونمو كبير في أعداد هذه المؤسسات في جميع أنحاء العالم وهذا لإدراكها للأهمية البالغة لهذه المنشآت في تحقيق عوائد اقتصادية مجدية وعالية، وهذا يتجسد في مساهمتها في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية وكذا لها دور ملحوظ في الناتج المحلي و الصادرات وكذا التجديد والابتكار علاوة على دورها التكاملي مع المؤسسات الكبيرة ولهذا سنقوم بعرض أهم النقاط التي تبرز أهميتها وهي كالتالي:

- تشكل نواة للمؤسسات الكبيرة.
- مقدرتها على خلق فرص عمل كثيرة وبتكاليف قليلة وهذا بسبب اعتمادها على أسلوب كثافة العمل خفيف رأس المال، كما أن العمالة فيها لا تتطلب مؤهلات كبيرة وهذا ما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي يتميز أصحابها بتواضع مستواهم التعليمي والمهني، كما يجب أن نشير أن ما يميز التشغيل في هذه المؤسسات النمو المنتظم لها والزيادة في عددها وتوسعها وهذا راجع لبرامج الدعم الحكومية لها.
- المساهمة في علاج بعض الاختلالات الاقتصادية كالاختلال بين الادخار والاستثمار حيث تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار وتعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على علاج ذلك الاختلال وذلك لانخفاض تكلفة إقامتها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، وكذلك تعالج بشكل نسبي الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات وهذا من خلال إنتاج سلع محلية بدل استيرادها وتصدير بعض السلع.
- تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف المناطق وتقليص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الريف والحضر، ومساهمتها في إعادة التوزيع السكاني، وخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية.[2]

---

[1]- ليث عبد الله القهيوي، وبلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 21 -22.

[2]- مصطفى بلمقدم، مصطفى طويطي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2001. ص3.

- تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناء قدرات إنتاجية شاملة، فهي تساعد علة استيعاب الموارد الإنتاجية على مستوى الاقتصاد ككل، حيث تساعد في إرساء أنظمة اقتصادية تتميز بالديناميكية والمرونة تترابط فيه الشركات الصغيرة والمتوسطة وهي تنتشر في حيز جغرافي أكثر من المؤسسات الكبيرة، فهي تدعم التطور والنمو روح المبادرة والمهارة وتساعد في تقليص الفجوات التنموية.
- كما أن سرعة التطور التكنولوجي أدت إلى زيادة معدل تغير التقنية الإنتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات، وبانتشار طريقة الإنتاج على دفعات أصبح من الأهمية إقامة مصانع أقل حجما وأقل تكلفة استثمارية على أن يركز كل مصنع على إنتاج عدد قليل من السلع الدقيقة أو التي تطلبها صناعات معينة لمواجهة طلبيات صغيرة من سلع أو خدمات معينة.[1]
- تنمية المواهب والابتكارات: حيث تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في تعزيز وتشجيع المواهب، بإعطاء فرصة لأصحاب المواهب والإبداعات من أفراد المجتمع الذين يملكون قدرات مالية محدودة، من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العلمية والعملية لخدمة مشاريعهم.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور مؤثر وفعال في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمع ككل حيث تساهم في توليد الكثير من فرص العمل الأمر الذي يؤدي إلى إشباع حاجة الفرد وضمان ارتفاع دخله بما يحقق الكفاية له ولأسرته، كما أن لها دور فاعل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي عن طريق الحد من الهجرة الداخلية والخارجية، من خلال تلبية حاجة الفقراء في المجتمع.
- المساهمة في تنمية الصادرات: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسيع عملية تصدير المنتجات النهائية وزيادة التدفقات الاستثمارية، حيث تعتبر هذه المؤسسات الوسيلة الأفضل لمواجهة التحديات المفروضة على الاقتصاد العالمي المستند أساسا على منتجات المؤسسات الكبيرة.[2]

[1]- زكية مقري ونعيمة يحياوي، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية**، ملتقى دولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15- 16 نوفمبر 2011، ص 10.

[2]- نوال بن عمارة، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد الخامس، جامعة الوادي، 2012، ص ص 45-46.

المبحث الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفشلها والحلول المقترحة.

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وصعوبات تجعلها فاشلة وغير قادرة على الصمود لذلك لبد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيازة بعض الصفات حتى يمكن لها النجاح والتفوق على غيره في مجال عملها، وعليه سنتطرق في هذا المبحث على عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها، مع ذكر بعض الحلول المقترحة.

المطلب الأول: عوامل انتشار ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن حصر مجموعة من العوامل وهي:

1- قوة العلاقة بالقوى التنافسية :

تتوصل المؤسسة إلى تحقيق وضعية تنافسية ملائمة مع قوى التنافسية(زبائن، موردون، إضافة إلى المنافسين المباشرين في القطاع). وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن النمو التي تحققه يعود في جزء منه إلى يقظتها الدائمة للتفاعلات التي تحيط بها، وتقربها من القوى التنافسية لمعرفة طريقة مواجهتها.[1]

2- عدم رغبة الكثير من الأفراد في الوقت الحاضر العمل لدى المؤسسات الكبرى:

ذلك لأنهم يشعرون بضآلة دورهم فيها، عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ينظر للعمال عن أنهم الملاك لهذه المؤسسات، فكثيرا ما تقوم هذه المؤسسات باشتراك العاملين في رأس المال أو الأرباح على عكس المؤسسات الكبيرة حيث يقوم العاملون على تنفيذ الأوامر الصادرة من الإدارة التي لا يكون لهم فيها رأي أو اقتراح ولا تقويم، فتموت لديهم روح التضحية والمبادرة، فالمنشآت الصغيرة يكون هناك اتصال مباشر بين الإدارة والعمال وهذا لرفع الثقة بينهم وبالتالي يقمون ببذل جهد والتضحية من أجل إنجاحها وبالتالي ترتفع مردودية هذه المؤسسات وتقوى ربحيتها.

3- مرونة اتخاذ القرار الخاصة بالإنتاج والأسعار:

وذلك لسرعة الاتصال بين قسمي التسويق والإنتاج نظرا لصغر حجم البيروقراطية عكس المؤسسات الكبيرة، فسهولة الاتصال بين القسمين توفر للمؤسسة مرونة وسرعة في اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المحدد وبالكمية والنوعية المطلوبة وكذا تحديد أسعار البيع تتماشى مع متطلبات السوق.

---

[1]- مدخل خالد، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الجزائر2005-2010**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص45.

4- قلة رأس المال المستثمر:

إن من العوامل والأسباب التي تهدي إلى انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو صغر حجم رأس المال المستثمر، حيث يمكن لمجموعة صغيرة الالتقاء لتكوينها وهذا بواسطة مدخراتهم، إذ أن قلة رأس المال المستثمر يجعل الكثير من الناس التوجه لمثل هذه الاستثمارات وفي شتى الميادين وفي أي مكان، حيث تساهم في تشغيل أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع.

5- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بكل النشاطات:

إن من بين ما يميزها عن المؤسسات الكبيرة هو كونها تهتم بكل أشكال النشاطات(الفلاحية والصناعية، الخدماتية، ...إلخ) فيمكن أن تنشأ في أي مكان مهما كانت مميزات هذا الأخير وخصائصه فهي تلبي كل من له رغبة في الاستثمار.

6- سهولة إقامة المؤسسة:

إن إقامة مؤسسة صغيرة أو متوسطة أسهل بكثير من إقامة مؤسسة كبيرة فهي لا تحتاج إلى تهيئة الأرض اللازمة لإقامة المشروع ودراسة التربة والحفر وإعداد هياكل قاعدية ...إلخ، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج إلى كل هذه التكاليف الباهظة وإنها تكتفي ببناية صغيرة تحتوي الآلات قليلة العدد وكذا فسحة صغيرة لتخزين المواد الأولية والمنتجات التامة الصنع كما تتطلب تهيئة بسيطة للأراضي، وشيء يسير من قنوات المياه والكهرباء. [1]

المطلب الثاني: المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل وصعوبات تتمثل في:

1-مشاكل تمويلية:

تعتبر مشكلة التمويل من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معظم الدول ويعود ذلك لأسباب تالية:

- تعتمد هذه المؤسسات في غالب الاحيان على تمويل ذاتي ومن مدخرات أصحابها وبالتالي فهي تعمل في حدود إمكانيات مالية محدودة غير كافية لتطويها وتوسيعها.

[1]- دليلة حضري، **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات شمال إفريقيا خلال فترة 1995-2005**، مذكرة ماجستير، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة شلف، الجزائر، 2007، ص ص 41-42.

– الكيانات القانونية لهذه المؤسسات تكون في غالب مؤسسات يصعب عليها زيادة رؤوس اموالها من طرح أسهم في أسواق الاوراق المالية أو إصدار سندات للاقتراض.

– تردد المصارف التجارية في منح هذه المؤسسات قروضا ائتمانية متوسطة وطويلة الاجل ما لم تقدم ضمانات كافية تفوق القروض.

– التمويل المتاح في بعض الاحيان لهذه المؤسسات لا يتناسب احتياجاتها التمويلية نظرا لانخفاض مدة الائتمان أو لعدم كفايته.

– ارتفاع نسبة المديونية هذه المشاريع إلى الاصول المتوفرة لديها.[1]

2– المشاكل المتعلقة بالعقار:

كذلك مشكل العقار من المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب عدم تنظيم آليات الحصول عليه، لذا فهو من المشاكل التي يجب على الدولة أن تعتني بها وتوليها اهتماما كبيرا نظرا لأهميتها وتأثيرها على استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالبحث عن حل لهذه الاشكالية سواء الحصول على الاراضي والعقارات، عقود ملكية إعادة هيكلة هذه المناطق التي ستمارس فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطها التي لايزال مستواها ووضعيتها غير مشجعة على النشاط واستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكونها تفتقر إلى المرافق الضرورية من ماء، كهرباء، طرق ...الخ كما ان وضعيتها القانونية لم توضح بعد.

3– مشاكل متعلقة بالتكنولوجيا:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكل في تحديث ومواكبة التطورات التكنولوجية بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية في هذا المجال، كما أنها تجد صعوبة في نقل التكنولوجيا والاستفادة منها مما يحرمها من دخول الاسواق الجديدة.[2]

---

[1]- معالي حمادي الطباع، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة" واقع والتحديات والقرض"**، مداخلة ضمن مؤتمر العربي الاول لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القاهرة، مصر، 2013/05/23، ص9.

[2]– فرحاتي حبيبة، **دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة الجزائر (2001–2011)**، مرجع سبق ذكره، ص ص25–26.

4- مشاكل إدارية:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستقطب الاساسي لرواد الاعمال وفرصة لإظهار كفاءة صاحب المشروع لديه المهارة في الادارة والتسويق بالرغم من ذلك إلا أن هؤلاء هم قلة لقياس إلى الكم الكبير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تفتقر هذه المشروعات للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال الحسابية والتسويقية أو الامور الفنية وغيرها.[1]

5- غياب الفضاءات الوسيطية (البورصة):

البورصة سواء كانت مالية أو تجارية فإنها شكل واحد من أدوات الناجحة لتطوير المؤسسات باعتبارها تشكل فضاء إعلاميا، تنشيطيا وتشاوريا هاما. إن وجود البورصة من شأنه العمل على إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات من أجل تحسين الطاقة الانتاجية ونسيج علاقات وتمفصل أحسن للجهاز الانتاجي.[2]

6- مشاكل التسويقية:

تعاني معظم منشآت الاعمال الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن مشكلات تسويقية، وهي بطبيعة الحال تختلف باختلاف نوع المنشاة وطبيعة النشاط الذي تمارسه، فالمنشاة الصناعية قد تواجه بمشكلات مختلفة عن تلك التي تواجه المنشاة التجارية أو الزراعية ويمكن تقييم المشكلات التسويقية التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعتين من المشكلات بحسب مصادرها، هما:

أ- مشكلات تسويقية خارجية وهي تتعلق بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمنشاة.

ب- مشكلات تسويقية داخلية وتأتي هذه المشكلات من إهمال منشآت الاعمال الصغيرة والمتوسطة للجانب التسويقي في نشاطها.[3]

---

[1]- احمد حسين المشهراوي، وسام أكرم الرملاوي، **أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الاجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها**، مجلة جامعة الاقصى، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، 2015، ص154.

[2]- شباكي سعدان، **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن ملتقى وطني الاول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط، الجزائر، 8-9 أبريل 2002، ص05.

[3]- خبابة عبدالله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "آلية لتحقيق التنمية المستدامة"**، مرجع سبق ذكره، ص ص43-44.

- **مشكلات تسويقية:**

يمكن تفسير المشكلات التسويقية التي تواجه المؤسسات إلى مجموعتين من المشكلات بحسب مصادرها هما:

– مشكلات (معيقات) تسويقية خارجية وهي متعلقة بالعوام الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمنشأة وتتمثل:

– تفضيل المستهلك للمنتجات الاجنبية لتقليده للنمط الغربي في الاستهلاك.

– ضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة.

– عدم توفير الحماية الكافية للمنتجات الوطنية وأما انخفاض حجم الطلب في السوق المحلية عموما.

– مشكلات (معيقات) تسويقية داخلية وهي ناجمة عن إهمال المشروعات الصغيرة للجانب السوقي في نشاطها حيث أن الدراسة السوق ودراسة العوامل الاخرى التي تتحكم في قدرة الاسواق على استيعاب كامل العرض من السلع ولخدمات المطروحة لا تلقى اهتمام الذي تستحقه من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة أنفسهم وذلك نتيجة:

– أما لضعف الاهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن السوق بشكل عام والدراسات عن الطلب المتوقع بشكل خاص.

– نقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات المؤهلات لدى العاملين.

– ضعف خبرتهم ومعرفتهم بمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع.[1]

7– مشكلات الجبائية :

أهم مشكل يعاني منه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمثل في انقطاع الرسوم والضرائب المطابقة في دورتها الاستغلالية العادية بإضافة إلى الخاص الذي انعكس سلبا على القطاع كما يتميز النظام بعدم المرونة الامر الذي حال دون إعطاء قرض الاستثمارية سواء وطنية أو أجنبية.[2]

[1]– ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، **المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي**، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2]– قرويش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، شلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006، ص1049.

المطلب الثالث : الحلول المقترحة لمشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يوجد مجموعة من الحلول التي تم تناولها لمعالجة هذه المشاكل أهمها :

1- تسيير وتعميق ثقافة المؤسسة :

إن ثقافة المؤسسة تبدأ أساسا من تحسين الادارة التي لها دور كبير في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتخلص من عقلية الاشكالية وكراهية القطاع الخاص وتفهم ميكانزيم اقتصاد السوق المبنية على العمل والربح والمردودية.

2-تطوير جهاز الاعلام الاقتصادي :

يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من غياب جهاز إعلامي متخصص يكون مصدرا أوليا وموحد للمعلومة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة بغية النهوض منها والتنسيق بين مختلف جهات التي تستمد منها المعلومة لدعم وإعداد سياسة جديدة في مجال الاعلام الاقتصادي على غرار برنامج يرسى إلى وضع نظام إعلام الاقتصادي شامل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

ويمكن أن نجد أهدافه فيما يلي :

- إنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مسك جدول استبدالي يترجم المؤشرات المميزة للقطاع.
- سهولة تنتقل وتنسيق المعلومات بين القطاعات المتخصصة.
- إنشاء حقول للمعلومات لاستثماراتها من طرف المستثمرين المحليين الاقتصاديين.

3- ترفيه وتطوير آليات التمويل :

يكتسب التمويل اهمية بالغة الاثر في تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لذلك يتوجب اعداد سياسات تمويل تأخذ في الحسبان احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها.

ولأجل بلوغ ذلك يجب التأقلم مع كل الظروف السائدة في الاقتصاد الجزائري والاستفادة من تجارب الدول الاخرى لا سيما المتطورة منها ولبلوغ ذلك يجب مراعاة ما يلي:

---

[1]- بلغربي عبدالقادر، بن طاطة احمد، **تمويل المؤسسات والمتوسطة بين البدائل التقليدية والاسلامية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة تيارت، 2015-2016، ص ص11-12.

- إنشاء بنوك متخصصة تختص بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- إنشاء فروع أو فتح طرق خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك التجارية العمومية.

- اهتمام أكثر بالبنوك الاسلامية كأداة تمويلية قائمة على أساس المشاركة .

- الاهتمام بالقروض التجارية وذلك من الجانب التنظيمي والتشريعي وتطوره كأداة فاعلية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- تحفيز البنوك الخاصة ومساعداتها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما يوجد حلول أخرى معالجة لمشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أ- قضية التمويل : وذلك من خلال :

- حل قضية ديون العالقة خصوصا بالنسبة للمؤسسات المستثمرة في الانتاج والقادرة على زيادة أي جدولة الديون بفوائد منخفضة.

- تفعيل برامج دعم فوائد القروض للصناعة والحرق والسياحة والزراعة والتكنولوجيا من خلال رفع سقف الاقتراض وخفض الفوائد.

- خلق صناديق مالية تساهم في تحمل مخاطر الاستثمارات الجديدة و انشاء برامج دائمة لدعم الصادرات و حمايتها و ضماناتها .

ب- التسويق والادارة :

- إعادة النظر بكل الاتفاقيات التجارية الخارجية وخاصة تلك المتعلقة والمنعقدة مع الدول العربية الشقيقة .

- العمل على خفض هامش الربح وبالتالي الاسعار السلع لجعلها تكسب صفة تنافسية .

- إطلاق وتنفيذ برامج شاملة للتدريب المستثمر للعاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لنقص الفادح في هذا المجال.[1]

[1] http://www.4algeria.com/forum/t/371237/. Consulte 12/03/2017.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية المتعلقة بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بدأنا بتوضيح اختلاف الآراء حول تعريف هذه المؤسسات والمعايير التي تحكم هذا التعريف والأسباب التي يصعب من خلالها تحديد تعريف موحد لها وهذا راجع إلى ظروف كل دولة تبعا للأهداف التي تصبوا إليها وحسب إمكانياتها.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و كذا خصائصها ومميزاتها من سهولة التأسيس والإمكانيات البسيطة، ومرونتها الكبيرة التي تسمح لها بالتكيف مع متطلبات السوق وغيرها، كما قمنا من إثبات أهميتها الكبيرة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية، حيث تتميز هذه المؤسسات بمجموعة من العوامل التي تساعدها على الانتشار والنجاح فهي كذلك تتعرض لمجموعة من الصعوبات التي تهدد وجودها و في هذا الصدد قمنا بالتطرق إلى الحلول التي يجب القيام بها لحماية هذه المؤسسات والمساعدة على توسعها.

وسنحاول إسقاط نظرة على موضوع البترول، وذلك من خلال دراسة أثر تقلبات أسعاره على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة، مع الإشارة إلى حالة الجزائر وتأثير انخفاض أسعار البترول على اقتصادها الوطني وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

إطار النظري حول البترول

تمهيد:

يحتل البترول مكان الصدارة في اقتصاديات الطاقة حيث يلعب دور حيوي في العالم المعاصر ولا يزال دوره يتزايد في مجالات متعددة بسبب تعداد استعمالاته سواء في الصناعة، الزراعة أو الدفاع الوطني فضلا عن استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان، فالسلعة البترولية سواء خاما أو منتجات بترولية تتميز عن غيرها من السلع الأخرى بمميزات وخصائص معينة أكسبتها أهمية كبيرة من حيث تزايد منفعتها إلى جانب استمرارية تعاظم قدرتها التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة مع السلع البديلة لها.

وقد أدت مميزات السلعة البترولية وأهميتها الاقتصادية والطاقوية والسياسية إلى أن تكون أسعار البترول هي الأخرى متميزة عن أسعار السلع الأخرى سواء في مسار تطورها أو في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، لهذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مميزات البترول وأهميته لنستطيع فهم تطورات أسعاره والعوامل المحددة لها، وذلك من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية البترول.

المبحث الثاني: تقلبات أسعار البترول.

المبحث الثالث: محددات سعر البترول.

المبحث الاول: أساسيات حول البترول.

بالرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة إلا أنه لا يزال النفط بعد عصب الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة لاسيما في قطاع النقل، كما أن النمو الاقتصادي الذي تشهده الدول الناشئة زاد من درجة الاعتماد عليه ووصفه بالمصدر الأول والاساسي للطاقة، وهذا ما زاد من أهميته وتأثيره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المطلب الأول: مفهوم البترول ونشأته (أصله).

يعتبر البترول مادة ذات أهمية بالغة بالنسبة لاقتصاديات الدول، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى التعاريف المختلفة للبترول ونشأته.

1-مفهوم البترول :

هناك عدة تعاريف للبترول، تتمثل في:

- ✓ ترجع كلمة <<البترول >>الى الأصل اللاتيني << petr-olium >> ومتكونة من لفظين <<Petr>> وتعني زيت<<Olium>> بمنعي صخر، مشكلة بذلك "زيت الصخر".[1]

والبترول مادة بسيطة ومركبة، فيعتبر مادة بسيطة لأنه يتكون كيمياوية من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكاربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها، حيث كل جزيء يتألف من ذرات وتحدد خصائص المادة بالذرات التي تتحدد لتكون جزيئاتها وبالطريقة التي يتم بها هذا الاتحاد؛[2]

- ✓ البترول هو سائل يتكون أساسا من الهيدروكربونات وكذلك نسبة صغيرة من الكبريت والاوكسجين والنتروجين، ويوجد إما في حالة صلبة أو شبه صلبة كعروق الاسفلت

[1] http://en.wikipedia_org/wiki/petrolium.consultè 13/02/2017.

[2]- محمد احمد دوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص8.

أو يوجد في الحالة سائلة كخام البترول أو في حالة غازية، الغازات الطبيعية؛[1]

- ✓ البترول موجود في الطبيعة وهو تحلل المواد العضوية الناتجة عن انهيار الملايين من الحيوانات، والنباتات الميتة عبر ملايين السنين في طبقات تحت ضغط وحرارة شديدين ويتكون البترول من مزيج من مركبات الهيدروكربونية، بالإضافة الى بعض الشوائب كالمواد الكبريتية، الاوكسوجينية والازوتية، وبعض المركبات المعدنية المحتوية على النيكل والغانا ديوم؛[2]
- ✓ البترول كلمة ذات أصل لاتيني معناها زيت الصخر وقد يأخذ البترول شكلا سائلا ويسمى حينئذ بالزيت الخام أو يأخذ شكلا غازيا ويسمى بالغاز الطبيعي؛[3]
- ✓ البترول أو النفط الخام (يستعملان بالمعنى نفسه) هو من الناحية التقنية، مزيج من النباتات والهيدروكربونات الثقيلة التي استخلص بشكل رئيسي من مخازن النفط الخام. وعندما توجد النباتات والهيدروكربونات الثقيلة في مخازن الغاز الطبيعي، تعرفان باسم المتكثف. وفي الواقع يعامل المتكثف على أنه نفط. كما يمكن أن تنتج مخازن النفط هيدروكربونات سائلة خفيفة مثل البروبان والبوتان، وهذه يتم تصنيفها على أنها غازات طبيعية سائلة.[4]

2-أصل البترول (نشأته) :

تكون البترول – الذي نستخدمه اليوم- منذ ملايين السنين، ولكن لا احد يعلم تماما كيف تكون هذا البترول، وما أصله، فقد انقسم المختصون في البحث عن أصل ومنشأ البترول إلى فريقين أحدهما يؤيد الأصل العضوي لمصدر نشوء والآخر يؤكد عن الأسباب اللاعضوية، ومن هنا نستنتج أن هناك نظريتين لتفسير ذلك :

---

[1]- بيوار خنسي، **البترول-أهميته، مخاطره وتحدياته**، الطبعة الاولى، تاراس للطباعة والنشر، العراق، 2006، ص6.

[2]- محمد نجاة، **الجباية البترولية ودورها في تطوير الاستثمار بقطاع المحروقات في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، الجزائر، 2011-2011، ص10.

[3]- مدحت العراقي، **ارتفاع أسعار النفط، أسباب التداعيات، التوقعات**، مجلة الدراسات الاقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد الثامن، جويلية 2006، ص11.

[4] .- John Roberts, Oïl Control, Chapter III, Introduction to Oïl, p36.

أ–النظرية العضوية:

إن الزيت قد تكون من النباتات الميتة، ومن أجسام مخلوقات دقيقة لا حصر لها ومضمون هذه النظرية، أن مثل بقايا ذات الأصل الحيواني أو النباتي، تسرب في قيعان البحار القديمة، وتترسب فوقها المزيد من الصخور المحتوية على المواد العضوية نفسها، التي تحملها الأنهار لتصب في البحار. وقد شكلت هذه المواد العضوية، المختلطة بالطين والرمال، طبقة فوق طبقة استقرت على قاع البحار. ولان الطبقات القديمة قد دفنت تحت أعماق ابعد وأبعد، فقد تحللت المواد العضوية بفعل الوزن والضغط القائم فوقها، وهذا الضغط الهائل يولد أيضا حرارة. ومن ثم فإنه بفعل الضغط والحرارة، فضلا عن النشاط الاشعاعي والتمثيل الكيميائي والبكتيري كذلك، تحولت المادة العضوية إلى مكونات الهيدروجين والكربون. التي تتحول في النهائي إلى المادة التي نعرفها باسم البترول.[1]

ب–النظرية اللاعضوية:

وهي من أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكون النفط والكيفية التي يتم فيها. فتجمع هذه النظريات على أن مادة النفط قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيماوية بين العناصر اللاعضوية. كتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون مثلا، ويحدد أماكن تواجد النفط حسب هذه النظرية بمكامن النفط الموجود في المكسيك واليابان ويعتبرون ذلك دليلا على صحتها، بينما يعترض أنصار النظرية العضوية على ذلك بقولهم إن النفط الموجود في مثل هذه الصخور ليس أصليا وإنما هو مهاجر من أماكن أخرى ذات أصل عضوي.[2]

[1] - http:// sites. Google.com/site/peetroly/all/78.le 20/03/2017 à11 :24.

[2] - محمد احمد دوري، **محاضرات في البترول**، مرجع سبق ذكره، ص16.

المطلب الثاني: تاريخ وخصائص البترول.

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تاريخ البترول وخصائصه.

1-تاريخ البترول :

عرف الانسان البترول من آلاف السنين، حيث كان الأقدمون يقومون بجمع النفط المتسرب من المنافذ والشقوق الأرضية، وذكرت التوراة النبي نوح عليه السلام استخدام القار لطلاء وسد الشقوق في سفينته، وورد في العهد القديم أن هناك نزرات كبيرة للنفط.

كما تحدث المؤرخ(هيرودت) عام 450 قبل الميلاد عن البترول قوله: «توجد في الجزيرة زانتى بئر تينتج ثلاث مواد هي الاسفلت والملح والزيت.

وكان قدماء الهند يستعملون الزيت الذي كان يضخ من العيون الأرضية في إجراء طقوس الدينية وفي أغراض الزينة، وكانت تنتشر هذه الينابيع على ساحل الخليج من تامبيكو إلى تاباسكو واكتشفه الاسبان أنه مادة ملائمة لقلفطة مراكبهم[1] وظهر أيضا على السطح طبيعيا في ميزوبوتيما واستخدم في دهن أعمدة بابل القديمة. واستعمل في تحنيط جثث الموتى عند الفراعنة، والفينيقيون في دهن أخشاب أسطح السفن من الخارج لتقاوم تآكل من المياه البحر، واستخدمه سكان رومانيا في اضاءة والهنود الحمر في أمريكا الشمالية لوصفات طبية كالأسنان والصداع، وبدأت المنتجات تغزو أسواق أمريكا منذ عام 1820 خاصة بعد أن زاد الطلب عليه كمصدر للإنارة.

وترجع الصناعات البترولية الحديثة عام 1859 عندما حفر أول بئر باستخدام المضخات ذات المطرقة الضخمة في توتسفيل في بنسلفانيا ووصل إلى عمق 29 قدم. وأنتج حوالي 25 برميلا زيت في اليوم.[2]

وبعد نجاح " إدوين دريك " بولاية بنسلفانيا في استخراج النفط تهافت الناس على البحث عن النفط، فتأسست عدة شركات في أمريكا لحفر آبار الزيت، وكذلك في 1901 منحت إيران

---

[1]- يسرى أبو محمد العلا، **نظرية البترول بين التشريع والتنسيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول**، دار الفكر الجامعي، طبعة الاولى، 2008، ص ص421-422.

[2]- حسن سيد احمد ابو العينين، **الموارد الاقتصادية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، كلية أدب جامعة اسكندرية،1979، ص ص427-428.

رجل الاعمال الإنجليزي " وليم لارس " عقد امتياز لمدة 60 سنة، مكنه من استخراج النفط في 26ماي 1908 من منطقة مسجد السلميان بالقرب من عبدان على عمق 1200 قدم.

وبحلول سنة 1920 أصبح النفط ينتج في كل من رومانيا، كندا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، الهند، البيرو، المكسيك، الارجنتين، أندو نسيا. وفي سنة 1911 بدأ الإنتاج في جزر البورينو البريطانية ثم، فنزويلا سنة 1914، وفي 1927 أكملت الشركة العراقية للنفط أول حقول النفط في كركوك. وفي 1932 تم اكتشاف النفط في البحرين وفي 1936 و1938 اكتشف النفط في كل من الكويت والعربية السعودية على التوالي. وفي سنة 1956 تم اكتشاف النفط في الجزائر وفي سنة 1967 اكتشف في النرويج.[1]

كما هو مبين في الجدول (2-1) الخاص بتاريخ اكتشاف البترول لبعض المناطق عبر العالم.

الجدول رقم (2-1) تاريخ اكتشاف البترول لبعض مناطق عبر العالم.

الترتيب	تاريخ اكتشاف البترول	الدول
01	1830	الولايات المتحدة الامريكية
02	1856	روسيا
03	1901	إيران
04	1910	(رومانيا-كندا-إيطاليا-ألمانيا-اليابان-الهند-البيرو-المكسيك-ارجنتين-أندونسيا)
05	1911	جزر البورنيو في بريطانيا
06	1914	فنزويلا
07	1927	العراق
08	1932	البحرين
09	1936	الكويت
10	1938	العربية السعودية
11	1956	الجزائر

[1]- أمينة مخلي، **محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)**، جزء01، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013-2014، ص ص9-10.

12	1967	النرويج

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على : أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد –النفط)، مرجع سبق ذكره،ص10.

2– خصائص البترول :

يتميز البترول بالخصائص التالية :

- ✓ **نقطة الانسكاب** :يعني بها درجة انسياب المادة البترولية كمادة سائلة وهي مرتبطة بالمادة الشمعية المتواجدة بالبترول الخام وتدل على مقدار لزوجته وأقل درجة حرارة ينسكب بها ويؤثر ارتفاعها على جودة البترول، سعره وتكاليف انتاجه.
- ✓ **درجة الكثافة النوعية** :يقصد بها نسبة وزن حجم مادة معينة إلى وزن حجم مماثل من الماء عند تعادل درجة حرارتهما، ويعبر عنها باستخدام مقياس معهد البترول الأمريكي API، تتراوح ما بين 1 إلى 60 وتدل عن نوعية وجودة البترول.[1]
- ✓ **الدرجات العالية** :رمز البترول خفيف الذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة، تكون من 35 درجة فما فوق (البنزين).
- ✓ **الدرجات المنخفضة** :وهي رمز البترول الثقيل والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة،

  تكون من 28 درجة وما دون (المازوت).
- ✓ **الدرجات الوسطى** :هي رمز البترول المتوسط مثل الزيت الغاز، زيت ديزل، وتكون مدى الدرجات النوعية ما بين 28 درجة و35 درجة.[2]

وهناك خصائص أخرى:

[1]– مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973–2003**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص النقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص3.

[2]– زيتوني هوارية، **أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات– الاقتصاد الجزائري نموذجا**، ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة تيارت، الجزائر، 2010،2011، ص6.

- ✓ **الخاصية التكنولوجية** :ترتبط أساسا بمدى تطور أساليب معدات الاستغلال الثورة البترولية، فالبترول يتطلب رؤوس أموال بكميات كبيرة من أجل استغلال الثورة البترولية بسبب تنوع وتعدد مراحله وإنتاجه.
- ✓ **الخاصية الانتاجية** :حيث تتميز بارتفاع إنتاجها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مع بقية السلع الأخرى، فالبترول يتطلب وسائل ومعدات إنتاج متقدمة ومتطورة فنيا وتكنولوجيا.
- ✓ **خاصية مرونة الحركة البترولية:** تتميز الحركة البترولية عن غيرها بمرونة حركتها وتنقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أي مكان ومنطقة في العالم.
- ✓ **خاصية الاستعمال الواسع وغير محدود:** للبترول منافع متنوعة واستعمالات متزايدة رغم سعة وتعدد تلك الاستعمالات.[1]

المطلب الثالث: أهمية البترول.

يحظى البترول بأهمية كبيرة على مستوى معظم اقتصاديات دول العالم ليس فقط لكونه سلعة استراتيجية تحظى بأهمية اقتصادية وإنما أيضا لأنه يحظى بأهمية ومكانة سياسية وعسكرية واجتماعية.

1- أهمية البترول في الصناعة، الزراعة والتجارة :

أ-أهمية البترول في القطاع الصناعي:

يوجه ثلث البترول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة، ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول، فهو مصدر للحرارة، الطاقة المحركة وأغراض أخرى، ويعتبر أيضا أساس الصناعة البتروكيميائية، حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف.

[1] - ابراهيم فاطمة، بولويحة ميمونة، **أثر انخفاض أسعار البترول على تمويل المشاريع التنموية في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة تيارت، الجزائر، 2015-2016، ص10.

ب–أهمية البترول في القطاع الزراعي:

دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن نطلق عليه اسم "البترو زراعة" وذلك لسببين التاليين:

–البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة؛

–استعمال المنتجات البتروكيميائية كالأسمدة والمبيدات الحشرية، وأثرها على التقدم الزراعي؛

ج–أهمية البترول في القطاع التجاري:

يشكل البترول ومنتجاته سلعة تجاري دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج من البلدان النامية، ثم تبيعها في شكل منتجات المصنعة محققة بذلك أرباحا خيالية.[1]

2– أهمية البترول على الصعيد الاجتماعي :

إن بلدان أوروبا الغربية التي دمرتها الحرب العالمية قد أعيد بناؤها بفضل البترول الذي يتألف دوره في المجال الاجتماعي.

أ–أهمية البترول في القطاع المواصلات :

أصبح البترول بمثابة الدم للنقل الحديث وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35% من مجموع البترول المستهلك في العالم ويعتبر البنزين وقود السيارات والمازوت، وقود الطائرات والبواخر، الكيروز ين وقود الطائرات النفاثة وتجدر الإشارة إلى أن صناعة السيارات تبقى الصناعية الأساسية في الدول المتطورة وتحتل المرتبة الأولى في التجارة الدولية.

ب–أهمية البترول في توليد الطاقة الكهربائية:

يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة والنظافة.

ج–المنتجات البتروكيماوية واستخداماتها:

حلت المنتجات البتروكيماوية محل المنتجات الطبيعية بحيث بات من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا مثل مواد البلاستيك، الالياف الصناعية، المنظفات، المطاط، الادوية، الدهانات الأسمدة.[1]

[1]– مزارشي فتيحة، مداني حبيبة، **استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية**، مداخلة ضمن مؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7–8 أبريل 2008.

3-أهمية البترول على الصعيد السياسي :

أصبح البترول يشكل سلعة استراتيجية تلعب دورا حاسما في النمو الاقتصادي العالمي وخاصة بالنسبة للدول ذات الاقتصاد المتقدم والتي تعتمد على النفط المستوردة، فالمعروف أن توزيع الثورة البترولية في العالم هو توزيع غير متساوي، فهناك بلدان صغيرة ليست لها قوة سياسية أو عسكري تمتلك احتياطيا كبيرا من البترول، في حيث أن معظم الدول الصناعية الكبرى باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا محرومة منه، هذا الواقع جعل من البترول وكيفية حصول عليه هدفا من أهداف التخطيط السياسي والاستراتيجي لدول العالم الصناعي، وأصبحت المناطق الحيوية كالشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية من منتصف هذا القرن، كما أن سياسة الولايات المتحدة الامريكية اتجاه الوطن العربي لا يمكن أن تتم بمعزل عن موضوع البترول التي تعتبره مادة استراتيجية لأمنها القومي، وتطبيقا لهذا المبدأ بدأت منذ منتصف القرن إلى إقامة الأحلاف السياسية وإنشاء القواعد العسكرية لتأمين تدفق البترول وحماية طرق إمداده.

لقد أستعمل البترول كسلاح لضغط سياسي في أكثر من مناسبة، خاصة الأمم التي أممت بثروتها، وأيضا التي حاولت أن تتمرد على عقود الامتيازات أو بسبب المنافسة، كما استخدمه الدول المنتجة للبترول لبلوغ أهداف سياسية أو لتحسين أوضاعها الاقتصادية.[2]

4-أهمية البترول على الصعيد العسكري.

يستهلك القطاع العسكري حوالي 5% من الاستهلاك العالمي للبترول وتزداد هذه النسبة في حالة الحروب، ويعد كيروسين أهم مشتقات البترولية التي يزداد عليها الطلب العسكري لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية، حتى أن هناك تجهيزات معدة لنقل مشتقات البترول يتم نقلها وتوزيعها في أماكن القتال في الحالات الحرب تجنبا لنفاذ لوقود وانقطاع إمداداته، كما أن من أبرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق البترول.[3]

---

[1]- مدشن وهيبة، **أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2]- ضالع دليلة، **فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات اسعار النفط- دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادي، ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، تخصص مالية ونقود ،جامعة شلف، الجزائر، 2008-2009، ص ص9-10.

[3]- بيطام ريمة، **أسعار النفط وإنعكساتها على الميزانية العامة للدولة- دراسة حالة الجزائر2004-2014**، مرجع سبق ذكره، ص12.

المبحث الثاني: تقلبات أسعار النفط.

يعد النفط من أكثر السلع المتداولة في التجارة العالمية من ناحية الكمية يعد أكثر السلع تداولا أو من ناحية القيمة كذلك، لذلك فإن التغير في أسعار البترول صعودا أو نزولا تثير قلق واهتمامات العالم من منتجين ومستهلكين، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى تطور اسعار البترول واسباب تغيرات اسعار البترول مع ذكر اثر انخفاض أسعار البترول على الدول المصدرة والمستوردة.

المطلب الأول: تطور أسعار النفط.

لقد عرفت أسعار البترول تغيرات كثيرة وهذا وفق ما تقتضيه مصالح الشركات النفطية وقد ساهم في ظهور عدة أنواع وفق ما تحتاجه هذه الشركات.

1- أنواع سعر النفط:

هناك عدة أنواع لسعر البترول نذكر منها:

أ- السعر المعلن أو الأسعار المعلنة: يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق، وقد ظهر هذا السعر لأول مرة سنة 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ساندراد أويل.

ب- السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري، وبمعنى آخر هو عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات أو التسهيلات المختلفة حيث يتم الاتفاق عليه من قبل طرفين يتمتعان بالاستقلال التام وقد ظهر هذا النوع من السعر في أواخر الخمسينيات، عملت به الشركات النفطية المستقلة وكذا الشركات البترولية الوطنية، وهذا حسب الظروف الاقتصادية للسوق البترول وكذلك أستعمل هذا النوع من السعر لتحسين وتطوير العلاقات بين البلد المصدر والبلد المستورد للنفط.[1]

ج- سعر الإشارة أو السعر المعمول به: ظهر هذا السعر في الستينيات، فهو عبارة عن سعر البترول الخام أقل من السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه متوسط السعر بينهما وهذا

[1]- رقيق فاطمة الزهرة، بن عودة حرية، **أثر تغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علو التسيير، كلية العلوم التجاري والعلوم الاقتصادية وعلو التسيير، تخصص مالية، جامعة تيارت، الجزائر، 204-2015، ص41.

لعدة سنوات، فهذا السعر طبقته معظم الدول البترولية مثل ما تم بين الجزائر و فرنسا سنة 1965 وكذلك فنزويلا والشركات البترولية سنة 1967.[1]

د- سعر الكلفة الضريبية: هو سعر مساوي لسعر كلفة إنتاج النفط مضافا إليه قيمة ضريبة الدخل والربح العائد للدول البترولية، فهذا السعر يمثل الكلفة التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من البترول الخام.

هـ- السعر الفوري أو الآني: ظهر هذا النوع في أواخر السبعينيات، وهو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر يجسد القيمة النقدية للبترول في السوق الحرة بين الأطراف العارضة والأطراف المشترية، السعر الفوري أو الآني ليس مستقرا بسبب ارتباطه بمدى ومقدار الاختلال و عدم التوازن بين الطلب و العرض على السلعة البترولية.

و- سعر التحويل: هو سعر تبادل البترول بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات التابعة للشركة الأم أو انتقال النفط من نشاط ضمن نفس الشركة، كالإنتاج والنقل والتكرير في إطار نفس الشركة، في مثل هذه الحالة يتفق على سعر صوري يراعي في تقديره محاولة جعل الضرائب على أرباحها النفطية لدى الدولة المسجلة في الحد الأدنى.

ز- سعر السوق: يمثل السعر الفعلي الذي يباع به النفط في السوق الحرة، وها السعر يتحقق بالنسبة للكميات المباعة من خارج الكارتل النفطي أي بين الشركات النفطية، ومن المعروف أن هذه الأسعار كانت تقل عن الأسعار المعلنة بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع ونظرا لهذا الانخفاض في أسعار السوق فإن الشركات النفطية تستخدمه أساسا في احتساب ما يترتب عليها من ضريبة أو إتاوة.

ح- السعر الحقيقي: هو السعر المعلن الذي يتم الخصم منه نسبة التضخم والتغير في القدرة الشرائية للعملات الرئيسة المتداولة.

[1]- محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 196- 198.

ط- سعر البرميل الورقي: وهي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية وتقترب كثيرا من مفهوم سعر البترول الخام في بورصات النفط الدولية، وهو عبارة عن عقود النفط الآجلة التي يبيعها المستثمرون ويزايدون عليها ويتداولونها بين المضاربين، وعملية المضاربة قد تكون من أحد أهم الأسباب التي تقف وراء ارتفاع أسعار النفط بعيدا عن الأسباب الحقيقية والسياسية.[1]

المطلب الثاني: أسباب تغيرات أسعار النفط.

تطرقنا في هذا المطلب إلى أسباب التي أدت إلى التغير في أسعار البترول، والتي تتمثل في :

1. دوافع انخفاض أسعار البترول:

أ- ظهور إنتاج النفط الصخري: الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي.

ب- التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك): تعد هذه المنظمة أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، فقد شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الاستراتيجي لهذه المنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار، فقد فاجأت المنظمة في اجتماعها القبل الأخير الجميع باتخاذها قرار بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار وهذا القرار جاء العكس تماما مما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية(2008 2009) عقب إنهيار أسعار النفط، حيث خفضت من الإنتاج مما ساعد على إنتعاشها مجددا وهذا ما تم في اجتماعها الأخير في الجزائر حيث قامت بتخفيض الإنتاج ب1.2 مليون برميل.

[1] - إدريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)**، مذكرة أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، تخصص مالية ونقود، الجزائر، 2015 2016، ص ص 97- 98.

ج- **الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية:** وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى اتفاق نووي بينهما، حيث تستعد إيران لتصدير 1.26 مليون برميل يوميا بداية من سنة 2016، وهو ما يعني زيادة في تخمة المعروض العالمي.

د- **التراجع في الطلب العالمي:** وخاصة في الأسواق الصاعدة كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من النفط، فقد شهدت الصين في الآونة الأخيرة صعوبات اقتصادية تمثلت في انهيار كبير في صادراتها واستثماراتها التي تمثل ثلثي ناتجها الإجمالي وهذا راجع أساسا إلى تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية بسبب الارتفاع الكبير في معدلات الأجور المحلية فيها في السنوات الأخيرة.

هـ- الهبوط المتواصل في الاستهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الاستعاضة عنه ببدائل أخرى.[1]

2. **أسباب ارتفاع أسعار البترول:**

أ- **النمو الغير المتوقع في الطلب على النفط:** حيث سجلت قفزة في الطلب على النفط تراوحت بين 2.2 و2.5 بالمئة سنويا ليربو الاستهلاك على 84 مليون برميل يوميا فالولايات المتحدة الأمريكية تستهلكَ 25% من مجمل الإنتاج العالمي، وأوروبا 22% (ألمانيا 3.6% وفرنسا 2.7%، إيطاليا 2.6%، المملكة المتحدة 2.2%)، واليابان 07%، والصين 6.6% وروسيا 3.5%.

وقد ارتفع الاستهلاك النفطي العالمي في مجمله بين العامين 1991و 2001 بمقدار 14% في الولايات المتحدة 17%و في وفي ألمانيا و إيطاليا و فرنسا حوالي 1%،و في اليابان 0%(تراجع)،أما في الصين و البلدان الآسيوية الأخرى فقد وجدت أعلى معدلات النمو: الصين 109%، كوريا الجنوبية 78%، الهند 68%،إندونيسيا 64 %وهكذا يستمر الاستهلاك العالمي في تزايد بمعدل 2% سنويا.

[1]- عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات الازمة للتكيف مع الصدمة** كلية العلوم الإقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر.2014-2015،ص2.

ب- الازدهار الصيني: حيث تعتبر الصين ثاني مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة وتتخطى نموا اقتصاديا يتخطى 8%، و تستهلك 7ملايين برميل في اليوم أي بزيادة 10% عما كان عليه استهلاكها عام 2004، خصوصا أن بكين بدأت في تكوين احتياطات(مخزونات)استراتيجية.

ج- نقص القدرات الإنتاجية: رفعت المنظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك) التي تزود السوق بالنسبة 40% من النفط العالمي، إنتاجها إلى 29.6 مليون برميل في اليوم ووعدت بزيادته إلى أكثر من 30 مليون برميل في اليوم إن دعت الحاجة بدون أن يؤدي ذلك إلى تهدئة الأسعار ويقترب الكارتل النفطي بسرعة من قدرته الإنتاجية القصوى، إذ لم يبقى لديه بحسب المحللين سوى 1.4 مليون بزميل في اليوم كحد أقصى نصفها في المملكة العربية السعودية و500 ألف برميل في العراق. أما بالنسبة للدول المنتجة الأخرى ومنها النرويج وروسيا، فهي تضخ بأقصى قوتها ولا يمكنها زيادة قدرتها اليومية.

د- مشكلات التكرير: تعمل مصافي التكرير المتوافرة بعدد محدود جدًا في العالم و خصوصا في الولايات المتحدة بأقصى طاقتها و تلقى صعوبة في تلبية طلب الاستهلاك على البنزين الذي ارتفعت أسعاره عند الضخ.

وهذه المصافي معدة خصيصا لمعالجة النفط الخفيف الذي لا يحتوي سوى على كميات منخفضة من الكبريت، و هي نوعية لم تعد متوافرة تقريبا في السوق.

هـ- ضعف المخزنات في البلدان الغربية: حيث أفرغ البرد المخزونات المخصص للتدفئة في الشتاء، بينما بقيت مخزونات النفط الخام و البنزين شحيحة.[1]

و- التقلبات الجيوسياسية: ففي العراق تتعرض المنشآت النفطية لهجمات متواصلة منذ بدأ الحرب، والمستثمرون يخشون وقوع اعتداءات في السعودية (المصدر الأول في العالم) بعد تهديدات القاعدة.

[1]- مدحت العراقي، **ارتفاع أسعار النفط: «أسباب، تداعيات وتوقعات»**، مرجع سبق ذكره، 2006، ص ص 18- 19.

ز- دور المضاربين: حيث عاد المضاربون إلى السوق النفطية بغية رفع الأسعار إلى أعلى سعر ممكن.

وإذا أخذنا أسعار التضخم في الاعتبار، فإن أسعار النفط الحالية لا تزال أقل بنحو 50% من أسعار النفط في السبعينات طبقا لأرقام التي أوردتها وكالة معلومات الطاقة الأمريكية، وقد ساهمت محاولات تقنين الاستهلاك الطاقة التي جرت على مدى العقود الماضية في تقوية الاقتصاديات الغربية للصمود أمام أي صدمات أخرى لأسعار النفط.

ح- أزمة الائتمان: أدت أزمات قروض الرهن العقاري بالولايات المتحدة في صيف 2007 اضطراب سوق المساكن إلى ضعف الثقة في الاقتصاد الأمريكي الذي يشهد تباطؤا مستمرا دون ظهور مؤشرات انتعاشه.

وقد أصبح سوق النفط هدفا استثماريا لرؤوس الأموال العالمية الكبرى بدلا من سوق العقار في الولايات المتحدة .

وفي الوقت نفسه لجوء الاحتياطي الاتحادي الأمريكي إلى خفض سعر الفائدة في سعيه إلى الإنعاش الاقتصاد، مما يؤدي إلى انخفاض الدولار الأمريكي الذي تسعر به معظم صفقات النفط العالمية.

ط- أدى الانخفاض المستمر لسعر الدولار الأمريكي إلى تحويل جزء من الاستثمارات المقومة بأصول دولارية، بما في ذلك عوائد النفط ذاته إلى أسواق السلع. وأدى التوسع في إنشاء الصناديق الاستثمار في النفط إلى زيادة المضاربات و بالتالي بلوغ أسعار قياسية لا علاقة لها بانخفاض أو حتى زيادة الاستهلاك حيث عمل المضاربون على رفع الأسعار بما يتناسب و نسب الانخفاض الدولار لتفادي الخسائر.[1]

[1] Http /www.aljazeera.net/ebusiness/factoybook.blogspot.com consultè 05/03/2017.

المطلب الثالث: أثر انخفاض أسعار البترول على اقتصاديات الدول المصدرة والدول المستوردة.

تطرقنا في هذا المطلب إلى تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة له، وتأثير هذا الانخفاض على الاقتصاد الجزائري.

1- أثر انخفاض أسعار البترول على اقتصاديات الدول المصدرة:

أكبر المتأثرين ولاية داكوتا الشمالية حيث مثل أنتاج النفط مساعدة كبيرة لها في السنوات الأخيرة(أدنى معدلات بطالة في البلاد، ويرجع ذلك جزئيا إلى الوظائف المتعلقة بقطاع النفط) وتكشف دراسة أن العاملين في قطاع البترول يمثلون 4.61% من القوى العاملة لهذه الولاية حيث أن انخفاض أسعار النفط سيكلفها 11 مليار دولار سنة 2015، ونفس الشيء بالنسبة لألاسكا حيث سيكلفها خسائر بأكثر من 6 مليارات دولار سنة 2015.

دخل الاقتصاد الفنزويلي مرحلة الركود بعد انكماشه لربع الثالث على التوالي وأعلن البنك المركزي أن الاقتصاد تقلص بنسبة 2.3% خلال الربع الثالث للعام، وقال أيضا أن معدلات التضخم بلغت 63.3% خلال 12 شهرا حتى نوفمبر لتصبح أحد أعلى معدلات التضخم في العالم.[1] فالعراق مثلا حسب ما تشير إليه تقديرات البنك الدولي إلى أن عجز الميزانية سيرتفع إلى نحو 20% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 مقارنة ب 6% في عام 2014، حيث سيتراجع معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي إلى نحو 1.5% عام 2015 وهذا المعدل يعد منخفضا نسبيا.

سيظهر هذا الأثر أكثر على الإنفاق العمومي من خلال حدوث تخفيض في الإنفاق الرأسمالي بالحد من عدد الاستثمارات وستسعى الحكومة إلى زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي لبرامجها الاستثمارية.

ليبيا منذ عام 2011، ظلت ليبيا تعاني من عجز في الموازنة حيث توسع هذا العجز بدرجة أكبر سنة 2015، حيث تشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه مع وصول أسعار النفط إلى 65 دولار للبرميل مع بقاء الطاقة الإنتاجية الحالية للصادرات النفطية عند مستوى 400 ألف

[1]- Http : www.aafaqcentre.com/index. PHP/post/2158.consultè 05/03/2017.

برميل يوميا حيث سيرتفع العجز إلى 31% مقابل 11% في عام 2014، وسيكون من الصعب تمويل هذا العجز لأنه لا يتوقع تعافي الصادرات النفطية في الوقت القريب، ومما يزيد حدة هذا العجز هو رواتب الموظفين حيث تمثل عبئا ثقيلا على موازنة الدولة وهذا راجع لأن ربع الليبيين مدرجين في كشوف الرواتب، كما زادت أجور القطاع العام بنحو 250% منذ اندلاع ثورة 2011.[1]

2- أثر انخفاض أسعار البترول على اقتصاديات الدول المستوردة:

يؤثر انخفاض أسعار البترول على المستوردين له من خلال زيادة الدخل الحقيقي على الاستهلاك، وانخفاض تكلفة إنتاج السلع التامة الصنع، وما يحدث ذلك من أثر على الربح والاستثمار. أما الأثر الثالث فهو يقع على معدل التضخم سواء الكلي أو الأساسي.

وقد أشار صندوق النقد الدولي في نشرته أن انخفاض أسعار النفط يتيح إنفراجة تستحق الترحيب للبلدان المستوردة له، فهو يخفض فواتير استيراد الطاقة ويخفف الضغوط على الميزانيات العامة بسبب انخفاض تكلفة الدعم الذي يحافظ على ثبات الأسعار، ويفيد التقرير أن انخفاض تكاليف الطاقة إذا انتقل إلى الشركات والمستهلكين يمكن أن يحقق خفضا في تكاليف الإنتاج وزيادة في الدخل المتاح للتصرف.

غير أن هنالك عوامل أخرى توازن مكاسب معظم الدول المستوردة للنفط مع انخفاض أسعاره، فالمكاسب الاستثنائية التي يحققها انخفاض فواتير استيراد النفط تتقلص مع تدهور الآفاق المتوقعة للطلب في منطقة اليورو، إلى جانب هبوط أسعار السلع الأولية غير النفطية التي تصدرها بعض البلدان.

وتتباين قوة هذه الأثار عبر البلدان فعلى سبيل المثال نجد أن أثر الدخل الحقيقي أقل في الولايات المتحدة، التي تنتج أكثر من نصف النفط الذي تستهلكه، منه في منطقة اليورو أو اليابان، كذلك تعتمد آثار الدخل الحقيقي والأرباح على كثافة استخدام الطاقة في البلد المعني. مما يحقق لهذين البلدين استفادة أكبر من انخفاض أسعار الطاقة، ويبلغ متوسط استهلاك النفط من

[1]- الموجز الإقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **إنخفاض أسعار النفط**، العدد الرابع، جانفي 2015، ص ص 27 -28.

إجمالي الناتج المحلي 3.8% في الولايات المتحدة مقارنة بالنسبة 7.5% في حالتي الهند وإندونيسيا.

ستتراجع أسعار منتجات النفط نتيجة لتراجع أسعار النفط الخام، مما سيخفض من تكاليف المعيشة في الدول المحررة لأسعار النفط وهذا يسهم في خفض معدلات التضخم في معظم دول العالم ولو بشكل محدود، مع أن معظم دول العالم ستستفيد من هذه الظاهرة إلا أن بعض الدول التي تعاني مخاطر انكماش الأسعار وأهمها المجموعة الأوروبية واليابان ستضطران إلى اتخاذ إجراءات للحد من آثار تراجع أسعار النفط. كما ستنخفض فاتورة دعم منتجات النفط في الدول التي تدعم منتجات النفط، مما سيوفر دعومات مالية لميزانيات الدول المستوردة للنفط والداعمة لأسعاره أو أسعار بعض منتجاته.

سترتفع إنتاجيات القطاعات المستخدمة للنفط بسبب تراجع تكاليفه، حيث ستنخفض تكاليف إنتاج تلك السلع والخدمات، مما يساعد على خفض أسعارها أو رفع الأجور والأرباح في تلك السلع والخدمات أو بكل هذه الأمور مجتمعة.[1]

3- الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري:

نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني إلى قطاع النفط تبقى الجزائر من أكبر الدول المتضررة من تقلبات أسعار النفط وخاصة في الآونة الأخيرة، فقد خلف هذا الانهيار آثارا بارزة على الجانب الاقتصادي في الجزائر حيث يمثل الشكل التالي منحنى هبوط أسعار البترول من جانفي 2014 إلى جانفي 2015.

[1]- راهم فريد وبوركاب نبيل، **انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج**، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين احتياجات الدولية، الورشة الأساسية الثانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2015، ص ص 08- 09.

الشكل رقم(01-02) : تطور أسعار البترول خلال سنة 2014.

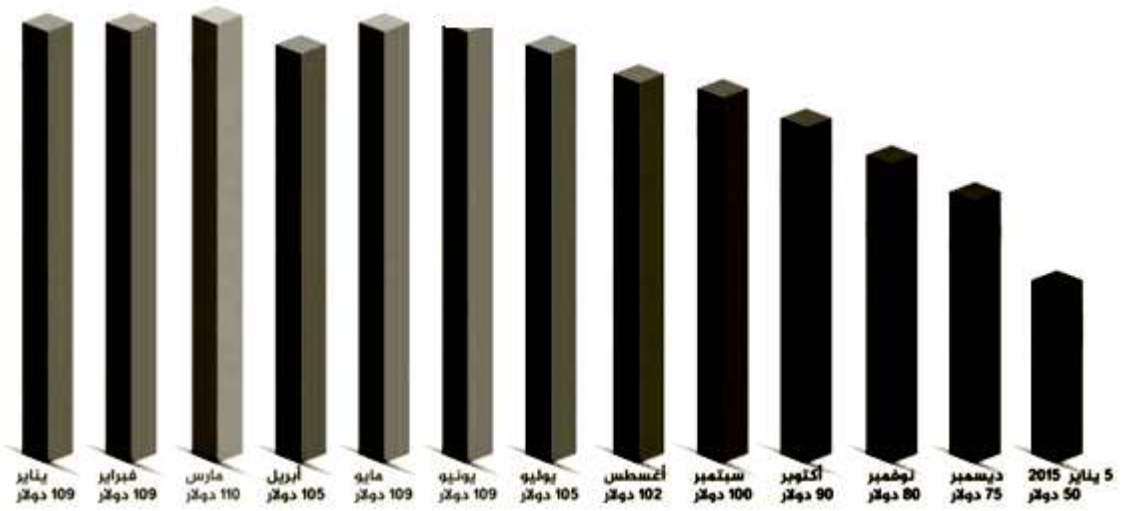

المصدر: راهم فريد وبوركاب نبيل، انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، مرجع سبق ذكره، ص 4.

من خلال الشكل يتضح لنا أن أسعار البترول بدأت في الانحدار من مستوى 109 دولار للبرميل في جانفي 2014 إلى 50 دولار للبرميل في جانفي 2015، بحيث انخفض إلى أكثر من النصف، ويلاحظ أن الانخفاض بدأ في النصف الثاني من 2014 وبضبط في شهر أكتوبر حيث انخفض من 100 إلى 90 دولار.

حيث أدى هذا الانخفاض إلى آثار سلبية على بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر نذكر منها:

أ- **الميزان التجاري**: سجلت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 فائضا تجاريا قدره 5.39 مليار دولار مقابل 6.6 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية مسجلا بذلك تراجعا قدره 18%، حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية منذ شهر جوان إلى غاية سبتمبر 2014 نحو 49.23 مليار دولار مقابل 48.53 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2013، أما بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها 43.83 مليار دولار مقابل 41.93 مليار دولار من نفس الفترة، مما يعني ارتفاعا قدره 4.55% حسب أرقام المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك.

ب- ميزان المدفوعات:

فعندما انخفض سعر البترول إلى 70 دولار للبرميل الواحد سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجزا خلال السداسي الأول من سنة 2014 قدر ب 1.32 مليار دولار مقابل فائض قدر ب 0.88 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق، ونتيجة لذلك تقلصت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة إلى 193 مليار دولار في نهاية جوان 2014 بعد أن بلغ نهاية 2013 حوالي 194 مليار دولار قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى 185 مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر فتكون الجزائر قد خسرت 8 مليار دولار من احتياطات صرفها خلال سنة بسبب أزمة انخفاض أسعار النفط.

وتشير التوقعات إلى استمرار تراجع احتياطات البلاد من النقد الأجنبي إلى 172.6 مليار دولار بنهاية 2015.

ج- صندوق ضبط الموارد:

يمثل صندوق ضبط الموارد أداة مالية رئيسية تستخدمها السلطات العمومية كآلية تثبيت وضبط وتعديل الميزانية العامة للدولة حيث يلعب دورا كبيرا في سد عجز الميزانية العامة نتيجة تراجع إيرادات الجباية البترولية والتي يمكن أن تكون أقل من تقديرات والتوقعات قانون المالية، حيث أثبت من خلال التجربة أنه أداة فعالة لامتصاص الآثار السلبية للصدمات الخارجية مثل صدمة أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، وأثبت أيضا فعاليته في تسديد وتسوية المديونية الخارجية.

لقد عرف الصندوق خلال الفترة الأخيرة تقلبات نتيجة التراجع المحسوس في عائدات البلاد، فنظرا لتراجع مداخيل النفط في الجزائر إلى 60 مليار دولار سنة 2014 مقابل 63 مليار دولار سنة 2013 و70 مليار دولار سنة 2012 أي بانخفاض قدره 15% ما بين 2012 و2014، يفقد بذلك صندوق الموارد في ظرف تسعة أشهر تقريبا 10 مليارات دولار.[1]

[1]- مريم شطيبي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**، ضمن المحور الثاني: تداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري خلال ندوة: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الشريعة والاقتصاد، الجزائر، 14 ماي 2015، ص ص 96-97.

المبحث الثالث: محددات سعر البترول.

من البديهيات المعروفة اقتصاديا إن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض والطلب هذه السلعة. حيث إن التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة توازن Equilibrium State Marketprie.

المطلب الاول: الطلب على البترول.

ظل الطلب العالمي على البترول كبيرا، برغم من كساد العالمي الذي ساد منذ بداية التسعينات، وتباطؤ النمو في معظم الدول الصناعية الكبرى. وهناك اجتماع ملموس في أوساط الصناعة البترولية على استمرار الزيادة في الطلب على البترول في العشرين السنة القادمة. لن تكون الزيادة في الطلب على البترول متساوية في كل دول العالم إذ تقدر وكالة الطاقة العالمية أن ينمو الطلب في بقية دول العالم، وهذا يعني أن الطلب عليه سوف ينمو في هذه الدول بشكل أسرع. مما هو الحال عليه في الدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وترتكز هذه التقديرات المستقبلية البعيدة المدى للطلب على النفط والتوزيع الجغرافي لهذا الطلب على عدد من الافتراضات تتعلق بما يلي:[1]

- توجهات النمو الاقتصادي والسكاني؛
- التقدم التكنلوجي في استعمال بدائل النفط المحتملة والمنافسة بين أشكال الوقود؛
- كفاءة استخدام الطاقة وأشكال الوقود المختلفة؛
- السياسات البيئية والضريبية في الدول الرئيسية المستهلكة للنفط؛
- السياسات العامة المتعلقة بتوفير الطاقة؛

ويجب التنويه هنا إلى أن مجموعة الافتراضات هذه ليست شاملة ولا تنحصر بها المؤثرات المستقبلية، الامر الذي يجعل تقدير حجم الطلب المستقبلي على البترول عملية معقدة ومتقلبة

[1]- هوشانج أمير أحمد، **النفط في مطلع القرن الحادي والعشرون**، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، العدد 04، 1996، ص15.

جدا. كما أن العوامل المتنوعة التي تحكم الطلب على البترول تختلف في قوة تأثيرها على التوجهات العامة لهذا الطلب.

وعلى سبيل المثال، تعتبر تقديرات العرض والطلب، على المدى البعيد، شديد التأثر بالافتراضات المتعلقة بالمستوى الحقيقي للسعر.

جدول رقم (02-02) : توقعات نمو الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 1990 – 2020 (الوحدة= مليون برميل يوميا).

الوحدة= مليون برميل يومي

الدولة أو الاقليم	فعلي		توقعات			النمو السكاني (بالمئة)
	1990	1996	2010	2015	2020	2020-1996
أمريكا الشمالية	20,4	22	27,4	28,8	30,2	1,3
الولايات المتحدة	17	17,3	22,7	23,7	24,7	1,2
أوروبا الغربية	12,5	13,7	15,3	15,6	16	0,7
اليابان واستراليشيا	6,2	7,1	7,5	7,9	8,4	0,7
إجمالي الدول الصناعية OECD	39	42,7	50,1	52,3	54,5	1
الاتحاد السوفياتي سابق وشرق أوروبا	10	5,7	6,4	6,6	6,9	0,8
الاتحاد السوفياتي (سابق)	8,4	4,4	4,7	4,9	5,2	0,7
شرق اوروبا	1,2	1,3	1,7	1,7	1,7	1
الدول النامية	17	23,1	37	42,9	48,7	3,2
أسيا	7,6	11,9	18,9	21,8	24,3	3
الشرق الاوسط	3,9	4,8	7,5	8,5	9,8	3
إفريقيا	2,1	2,4	3,5	4,1	4,7	2,8
وسط وجنوب أمريكا	3,4	4	7,4	8,5	10	3,9
جملة العالم	66	71,5	93,5	101,8	110,1	1,8

Source : EAI : International Energie Outlook, 1999, And International Energie Annual, 1998, And BP Amoso Statistical Review Of World Energy.1999

من خلال الجدول (02-02) يتوقع أن ينمو الطلب العالمي على البترول خلال الفترة المذكورة وفقا للسيناريو المتوسط بمعدل 1.8 بالمئة سنويا في المتوسط. وتأتي تلك الزيادة كمحصلة للنمو خلال الفترة المذكورة بمعدلات يبلغ متوسطها السنوي نحو 1.3 بالمئة في أمريكا الشمالية، و0.7 بالمئة في أوروبا الغربية، 0.7 بالمئة في اليابان وأسترا ليشيا، و0.8 بالمئة في الاتحاد السوفياتي سابقا

وشرق أوروبا، ثم ارتفع إلى نحو 3.2 بالمئة في دول النامية. وبذلك يرتفع الاستهلاك العالمي من نحو 71.5 مليون ب/ي عام 1996 إلى نحو 94 مليون ب/ي عام 2010 و102 مليون ب/ي عام 2015 و110 مليون ب/ي عام 2020، وسبب الزيادة كثرة الحاجة إليه خاصة مع زيادة النمو الديموغرافي وأيضا تكنولوجيا، ...الخ.

وبذلك يتوقع أن يظل البترول يحتل مركز الصدارة في الاستهلاك العالمي من الطاقة بالنسبة لباقي مصادر الطاقة خلال الفترة المذكورة. وإن كان نصيبه من إجمالي الطاقة سوف يتراجع قليلا من نحو 39 بالمئة إلى نحو 37 بالمئة.[1]

الشكل البياني رقم(02-02) : توقعات الطلب العلمي على البترول 2010-2020

الوحدة= مليون برميل يومي

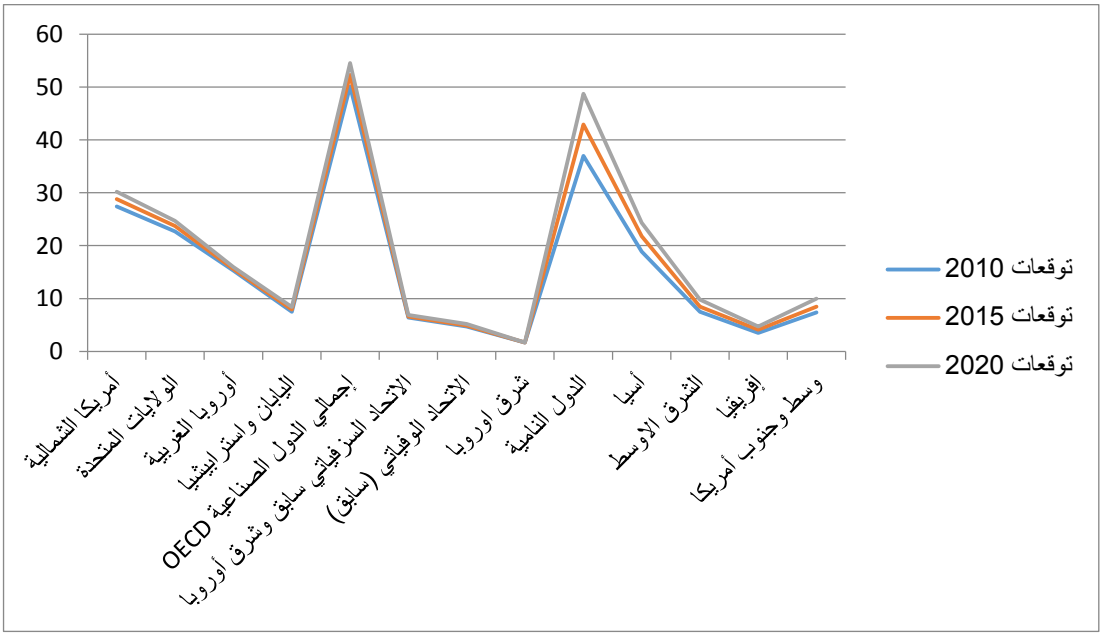

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

1-محددات الطلب على البترول :

هناك عدد من العناصر التي تتحكم فبي تحديد الطلب العالمي على البترول يمكن إيجازها في النقاط التالية:

[1] حسين عبدالله، **مستقبل النفط العربي**، مركز الدراسات العربية، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، 2000، ص36.

أ–متوسط دخل الفرد : يؤثر متوسط دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا، فكلما ارتفع الفرد ارتفع معه حجم استهلاكه من الطاقة، بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة.

ب–يرتبط الطلب على الطاقة مثل أي سلعة أخرى بعلاقة عكسية مع السعر : إلا أن أثر السعر عل الطلب يتوقف على عاملين أساسين هما بدائل الطاقة ومرونة الطلب السعرية، حيث يلاحظ أن هاذين العاملين يكون تأثيرهما أكبر في الفترة الطويلة فقط، بمعنى يصعب إحلال بديل لاستخدام البترول كمصدر للطاقة في الفترة القصيرة.[1]

ج–هيكل الناتج القومي: تستهلك الدول الصناعية أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة، ويرجع ذلك أساسا إلى أهمية مركز القطاع الصناعي في الهيكل الناتج في هذه الدول مع ما تتميز به من استهلاك كثيف للطاقة خاصة الصناعات الإنتاجية مقارنة بهيكل إنتاج الدول النامية الذي يتميز عموما بسيطرة القطاعات الأولية مثل الزراعة.

د–المناخ : من حيث المناخ تعتبر المناطق المعتدلة أقل استهلاكا عن المناطق التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف، وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم، وفي فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية والتي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر المشتقات البترولية كالبنزين.

ويتحدد الطلب على البترول إضافة الى العوامل السابقة بمميزات أخرى هما انه الطلب مشتق، أي أنه مشتق من الطلب على المنتجات البترولية، بالإضافة الى ما يتميز به من مواصفات سياسية وأمنية ينفرد بها عن معظم السلع المتداولة في التجارة الدولية. الى جانب اشتراكه مع بدائل الطاقة الأخرى في أنه طلب بديل بمعنى أنه لا يمكن دراسته مستقلا عن الدراسة الطلب على المصادر البديلة للطاقة.[2]

---

[1]- داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 200–2010**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الاقتصادي، الجزائر، 2011–2012، ص ص12–13.

[2]- سعد الله داود، **الازمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2013، ص14.

هـ–النمو السكاني: يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايد فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب بافتراض ان نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد، ففي سنة 1950 كان عدد سكان العالم 2.5 مليار نسمة استهلكوا 11.7 مليار برميل نفط، أما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 96.2 مليار برميل نفط، ويتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم حوالي 200 مليار برميل نفط.

وبالرغم من أن العامل السكاني عامل مهم غير أن تأثيره على الطلب العالمي للنفط يكون نسبيا ومتكاملا مع بقية العوامل الأخرى خاصة الإنتاج والدخل القومي، فالمناطق المتقدمة صناعيا يشكل سكانها 18% من سكان العالم غير أنهم يستهلكون حوالي 70% من بترول العالم، أما بقية سكان العالم والذين يشكلون 72 %فإنهم يستهلكون 30% فقط من بترول العالم.[1]

المطلب الثاني: عرض البترول.

يقصد بعرض البترول الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموع بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد، ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.[2]

كما يتم عرض البترول في السوق العالمي من مصدرين: الأول دول منتجة تنتمي لمنظمة الأوبك، والثاني دول منتجة للبترول من خارج المنظمة، وتقدر الاحتياطات البترولية المؤكدة على مستوى العالم بحوالي 900 مليار برميل، منها حوالي 700 مليار برميل عادة لدول أوبك، وبما أن حجم الاحتياطات المؤكدة يحدد تبعا للتكنولوجيا المتوفرة والحالة الاقتصادية السائدة، فإن تقديرات حجم هذه الاحتياطات تزداد باستمرار نتيجة لنمو الاقتصاد العالمي واستخدام تقنيات انتاج

---

[1]- موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على عائدات النفطية**– دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009–2010، ص93.

[2]- بيطام ريمة، **أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة–دراسة حالة الجزائر(2000–2014)**، مرجع سبق ذكره، ص23.

حديثة وأكثرا تطورا. وفي الحقيقة إذا كان لعرض البترول عالميا أن يستمر في التوسع، يجب على المنتجين أن يزيدوا من جهودهم للتنقيب في مناطق جديدة. (مناطق حدودية، مناطق جبلية واعرة، عرض البحر).[1]

1- محددات عرض البترول:

يخضع العرض العالمي للبترول لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على البترول، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند أسعار السائدة في السوق، ويدخل في محددات الطلب كما ذكرنا سابقا.

كذلك يتحدد العرض بالإمكانات الإنتاجية المتاحة في وقت معين، وليس معنى توافر احتياطات بترولية كبيرة أن يصبح من السهل زيادة الإنتاج فور ارتفاع الطلب، إذ يلزم تنمية الحقول المكتشفة وتزويدها بالوسائل القادرة على استخلاص البترول من باطن الأرض ومعالجته وتخزينه وضخه حتى سطح الناقلة أو موقع المصفاة.[2]

وبديهي أن ما يتحقق من احتياطات بترولية أو إمكانيات إنتاجية إنما يعتمد في النهاية على حجم الاستثمارات الموجهة لعمليات التنقيب والتنمية، كما يعتمد على المدى التقنية المستخدمة في تلك العمليات، حتى وإن توافرت الإمكانيات الإنتاجية فإن معدل الإنتاج لا يصح أن يتجاوز المستوى التي تحده الاعتبارات الفنية.

ويلعب التخزين الاستراتيجي والتجاري الذي تقوم به الدول المستهلكة وشركاتها دورا في توفير المرونة اللازمة في حجم العرض بحيث يواجه التقلبات الموسمية، ولكن هذا الدور يقتصر على المدى القصير ليصبح المدى البعيد معتمدا في الأساس على الاعتبارات السابقة.

وفي ظل السيطرة شبه المطلقة لشركات البترول العالمية خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع السبعينيات كان حجم الإنتاج يتحدد بما تقرره تلك الشركات استجابة للطلب العالمي المتسارع بقصد إعادة بناء اقتصادات الدول الصناعية التي دمرتها الحرب. وفي صناعة البترول يحتفظ في العادة بقدر من الطاقة الإنتاجية في صورة آبار مغلقة في الحقول لمواجهة

---

[1]- هوشانج أمير احمدي، **النفط فب مطلع الحادي والعشرين تفاعل بين السوق والسياسة**، مرجع سبق ذكره، ص33.

[2]- حسين عبد الله، **النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم المحورية على الطريق**، مركز الامارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، دولة الامارات العربية المتحدة، 1998، ص ص30-31.

الطوارئ، وخاصة بعد أن قررت المجموعة الصناعية الغربية، إثر ازمة السويس الأولى عام 1956 القيام بتنويع المصادر البترولية والاحتفاظ بقدر من الطاقة الإنتاجية لمواجهة الازمات.

فعلى مدى فترة 1975-1985 ارتفع إنتاج الدول الغير الأعضاء في منظم الدول المصدرة للبترول 08 ملايين برميل يوميا، بينما انخفض استهلاك العالم من البترول بنحو06 مليون برميل يوميا، ومن ثم انخفض إنتاج الأوبك من ذروته التي بلغت عام 1977 نحو 31.7 مليون برميل يوميا إلى نحو 17.2 مليون برميل يوميا عام 1985.[1]

ومن بين العوامل المتعلقة كذلك بالعرض على البترول تباطؤ الاستثمار، وانقطاع الامدادات بحيث أن الطلب العالمي على البترول خاصة بالنسبة لأنواع معينة من الوقود تمت بقوة. كان العرض بطيء حيث لم يكفي لمواكبة النمو المسجل في الطلب، والحقيقة أنه منذ سنة 2004 شهد معدل نمو المشتقات النفطية تباطؤ بشكل ملحوظ لأنه انخفض بنسبة 0.2%سنة 2007 للمرة الأولى منذ خمس سنوات.[2]

وهناك محددات أخرى وهي:

أ- الطلب على البترول الخام:

يعتبر الطلب البترولي من محددات الرئيسية للعرض، بحيث إنه إذا لاحظ المنتجون زيادة الطلب على البترول فإن ذلك يشجعهم على رفع معروضهم من المادة البترولية في السوق، وإما إذا حدث نقص أو انخفاض في الطلب فإن ذلك يدفعهم إلى التقليص في الكميات المعروضة.[3]

ب- الاحتياطات البترولية وعمليات البحث والتنقيب عن البترول: الاحتياطات البترولية هي القاعدة التي ترتكز عليها سياسة الإنتاج البترولي، ومن هذا المنطق فإن أي سياسة للإنتاج والتصدير ينبغي أن تتحقق من التقدير الحقيقي لتلك الاحتياطات. كما أن عمليات البحث والتنقيب عن النفط تعتبر من العوامل المحددة لكميات البترول المعروضة، فمن الأسباب الرئيسية لأزم 1986 الافراط في عمليات البحث والتنقيب خاصة في بحر الشمال والمكسيك.

---

[1]- حسين عبدالله، **مستقبل النفط العربي**، مرجع سبق ذكره، ص ص38-39.

[2]- سعد الله داود، **الازمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص88.

[3]- محمد احمد دوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، مرجع سبق ذكره، ص115.

ج- تكلفة الانتاج:

تكلفة الإنتاج تلعب دور كبير في التأثير على عرض السلعة البترولية سواء بالزيادة أو النقصان، بمعنى أنه كلما زادت تكلفة إنتاج البترول تقلصت الكميات المعروضة منه لانخفاض الطلب عليه، والعكس صحيح.

د- سعر البترول الخام:

تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر البترول يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن الدى الزمني.

هـ- سعر مصادر الطاقة البديلة:

تلعب أسعار المواد البديلة للبترول دورا هاما في العرض البترولي مثل[1]:(الطاقة الشمسية، الذرة ...).

جدول رقم (02-03) : توقعات نمو الطاقة الإنتاجية للنفط خلال الفترة 1994-2015

(الوحدة= مليون برميل/ يوميا) الوحدة= مليون برميل يومي.

الدولة أو المنطقة	1994	2005	2010	2015	معدل النمو94-2015
السعودية	10.5	12.8	14.9	21.2	% 3.4
العراق	0.6	5.7	6.7	7.2	- -
إيران	3.9	5.2	5.5	6.0	2.1
الامارات العربية المتحدة	2.6	3.7	4.5	4.8	3.0
الكويت	2.3	3.6	4.2	4.5	3.2
فنزويلا	2.8	4.0	4.5	4.8	2.6
مجموعة الدول الست الرئيسية	22.7	35.0	40.3	48.5	3.7

[1]- حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة1986-2008**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص نقود ومالي، جامعة شلف، الجزائر، 2008، ص ص74-75.

باقي أعضاء أوبك	7.5	8.0	8.0	7.6	- -
مجموع أوبك	30.2	43.0	48.3	56.1	29
دول غير أعضاء في أوبك الولايات المتحدة	9.4	8.4	8.8	7.6	- -
بحر الشمال	5.4	5.4	4.7	3.8	1.7-
الاتحاد السوفياتي سابقا	7.0	8.4	9.6	10.3	1.9
باقي دول العالم	18.4	21.7	43.8	43.7	0.3
جملة غير أعضاء في أوبك	40.9	43.9	43.8	43.7	0.3
إجمالي العالم	**70.8**	**86.9**	**92.1**	**99.2**	**0.1**

Source : Oil production Capacity Pansion Costs for the persion Gulf, (Washington, DC : EIA , feb,1996)

ونستخلص من الجدول أعلاه (المذكور) أن ست دول فقط من أعضاء أوبك، سيكون لديها القدرة على توسيع طاقتها الإنتاجية وتنميتها، بحيث تستطيع الوفاء بنحو 44% من احتياجات العالم البترولية عام 2010، وبنحو 49% من احتياجات عام 2015. وهذه الدول الست هي السعودية والامارات والكويت والعراق وإيران، ثم فنزويلا. ويتوقع أن ترتفع الطاقة الإنتاجية في تلك الدول من نحو 23 مليون ب/ي عام 1994 إلى نحو 40 مليون عام 2010 وإلى نحو 49 مليون عام 2015 بمعدل نحو 3.7% سنويا في المتوسط، أو بمعدل نمو 3.2% سنويا إذا أخذ في الاعتبار انخفاض غير العادي لتلك الطاقة في العراق عام 1994. أما بالنسبة إلى باقي أعضاء أوبك، فمن المتوقع أن يظل مجموع الطاقة الإنتاجية لديها ثابتا حوالي 8 ملايين ب/ي خلال الفترة المذكورة، وإن تغير نصيب كل دولة في ذلك المجموع.

كذلك يتضح من الجدول (02-03) أن الطاقة الإنتاجية خارج أوبك سوف ترتفع من نحو 40 مليون ب/ي عام 1994 إلى نحو 44 مليون بحلول عام 2005. ثم تستقر بعد ذلك حول هذا الرقم على مدى الفترة المذكورة.[1]

[1]- حسين عبدالله، **النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم المحورية على الطريق**، مرجع سبق ذكره، ص33.

ونستخلص مما تقدم، أن درجة التركز في إنتاج البترول سوف ترتفع في مستهل القرن الحادي والعشرين، حيث يرتفع نصيب أوبك من الإنتاج العالمي من نحو 39% في الوقت الحاضر إلى نحو 52% عام 2010، وإلى نحو 56% عام 2015. بل إن هذا الإنتاج سوف يتركز في ست دول فقط، كما يقع نحو 90% من الطاقة الإنتاجية لهذه الدول الست في منطقة الخليج العربية، ويبلغ نصيب المجموعة العربية منها نحو 78%.

المطلب الثالث: منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC.

حظيت منظمة OPEC* منذ نشأتها في سنة 1960 بدور كبير في ساحة السوق العالمية للنفط، خاصة الدول النامية والمنتجة لهذه المادة الناضبة، وتعد منظمة الأوبك من أهم المنظمات الدولية، كونها أحد أهم العملاء في التصدير النفط، حيث تعتبر دول منظمة الأوبك من أكبر الدول المنتجة في العالم للنفط والغاز.

1-نشأة منظمة الاوبك:

انبثقت فكرة إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك أثناء انعقاد مؤتمر البترول العربي الأول الذي عقد في القاهرة في أبريل عام 1959 حيث ناقشت وفود الدول المصدرة للبترول المشاركة في أعمال ذلك المؤتمر، سواء الأعضاء العرب العاملون أو الأعضاء غير العرب المراقبون.

وقد تم تأسيس المنظمة في العاشر من سبتمبر عام 1960 في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد بحضور كل من السعودية، والكويت، وإيران، والعراق، وفنزويلا حيث وقعوا على الاتفاق الأساسي لمنظمة الأوبك ثم انضمت إليها بالتدرج ثمان دول أخرى هي قطر (1961)، ليبيا (1962) وإندونيسيا(1962) والامارات العربية المتحدة(1961). ونيجيريا(1971) والاكوادور والجابون، ثم انسحبت الجابون في يناير، 1995 كما علقت اندونيسيا عضويتها عام 2009 ليستقر أعضاء المنظمة حاليا على 12 عضوا وهم (الجزائر، أنجولا، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، فنزويلا، الاكوادور)، ومقرها في العاصمة النمساوية فيينا. في عام 1962 قبلت منظمة الأوبك في الأمم المتحدة كمنظمة حكومية متخصصة بموجب قرار رقم(3636).[1]

*OPEC : Organization of Petroleum Exporting Countries

[1]- www. petroleum. Gov- eg/ar/International Affairs/International.Organization/OPEC/Payes/ Opec.aspx./ consultè 12/03/2017.

تناولت تأسيس هيئة كمنظمة استشارية تجتمع مرة واحدة سنويا على الأقل لمناقشة بعض النقاط وأهمها:[1]

-تحسين الشروط التعاقدية وضرورة التشاور حول موضوع تغير الأسعار.

-معالجة أوضاع صناعة البترول من وجهة نظر جماعية موحدة.

-زيادة قدرة مصافي البترول في البلاد المنتجة.

-تأسيس شركات بترول وطنية.

- التفاهم فيما يتعلق بعمليات صيانة وإنتاج وتنقيب الموارد البترولية.

2-خصائص منظمة الاوبك:

تتمحور خصائص منظمة الأوبك في النقاط التالية:[2]

- انها منظمة على صعيد الحكومات لدول شديدة الاعتماد على صادرات البترول في تمويل تنمية.

- قصر حق العضوية عمليا على الدول النامية.

- انها أظهرت ككيان سياسي بحيث تتخذ القرارات على مستوى الوزراء والدبلوماسيين وتتطلب اجتماعا مع وجوب موافقة جميع الحكومات.

- تعتبر الأمور السياسية رسميا خارج نقاط المنظمة.

- تبادل الدول الأعضاء في البيئة الاقتصادية ومستوى النمو وحجم السكان القدرات التمويلية الاستيعابية للاستثمار ومدى ارتباطاها بالسياسيات الدولية.

- لدى الأوبك سلة من الخامات تعتبر مرجعا لقياس متوسط سعر البرميل.

وتضم سلة الخامات الأوبك 12 نوعا هي:

[1]- www.moqatel.com/ openshare/ behoth/ ektesad 8/ OPEC/ sec 02.doc-cvt.htm, consultè 03/03/2017.

[2] سالم بوغرارة، **السياسة التسعيرية لمنظمة الاوبك وانعكاساتها على سوق النفط العالمي خلال الفترة 2000-2011**، مذكرة لنيل شهادة ماستر لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاد وتسيير دولي، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012-2013، ص07.

خام الصحاري الجزائري، ميناس الاندونيسي، الإيراني الثقيل، والبصرة العراقي، وخام التصدير الكويتي، وخام السدر الليبي وخام البوني النيجري، والخام البحري القطري، والخام العربي الخفيف السعودي، خام مربان الاماراتي والخام الفنزويلي الخفيف وجيرا سول الأنغولي.

3-أهداف المنظمة الاوبك:

حددت أهداف منظمة الأوبك من خلال نص المادة"08" على النحو التالي:[1]

-تعمل على إيجاد السبل التي من شأنها استقرار الأسعار في أسواق البترولي العالمية نسبة إزالة أية تعليمات ضارة ولا موجب لها؛

-نزاع في جميع الأوقات مصالح الدول المنتجة، إضافة إلى تأمين إعدادات اقتصادية ذات كفاءة ومستقرة من البترول للدول المستهلكة؛

-إعطاء قوة تفاوضية أمام قوة وشراسة الشركات الاحتكارية العالمية المدعومة بحكوماتها الأقوى في العالم؛

-العمل على استقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية؛

-فرض رقابة على ثرواتها النفطية من استخراج ونقل وسعر البترول؛

4-أسباب نشأة منظمة الأوبك:

اكتسبت المنطقة العربية أهمية كبيرة خصوصا بعد اكتشاف البترول، مما دفع الدول التي تنتج البترول مثل العراق والمملكة العربية السعودية والكويت وإيران أن توحد جهودها للحفاظ على مصالحها التي تؤثر من خلالها على الدول المستهلكة للبترول، وقد انهت الدول المؤسسة للمنظمة تحكم شركات النفط العالمية في أسعار البترول على المستوى العالمي، فكان يجب تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للنفط" أوبك" ضرورة لا مفر منها من أجل الشركات المتعددة الجنسيات التي تسيطر على حوالي 90 بالمئة من النفط المنتج في العالم، بفضل الامتيازات التي أعطتها لها الدول المنتجة، والتي أهلتها للتنقيب عن النفط في المناطق الرئيسية واستخراجه وتسويقه، ومدد صلاحيتها الامتيازات بلغت بين ستين وسبعين عاما، ولم يكن دور الدول المنتجة إلا على تحصيل الضرائب

[1]- مصلح الطراونة، ليلى لعبيدي، **منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك**، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2013، ص291.

على الشركات، ولأن أغنى بقاع العالم بالنفط هي مناطق العربية كانت مطمعا للاستعمار الغربي في كل حين.[1]

5- عضوية منظمة الأوبك:

تحتوي المنظمة على ثلاث أنواع من العضوية:

-**الأعضاء المؤسسين** : وهم الذين اكتسبوا صفة العضوية بصورة تلقائية بمجرد توقيعهم على الاتفاقية الاصلية لإنشاء منظمة، وهؤلاء الأعضاء هم : العراق، إيران، الكويت، المملكة العربية السعودية وفنزويلا.

-العضوية الكاملة: ويندرج تحتها الأعضاء المؤسسون إضافة إلى الدول التي توافق المؤتمر الوزاري على طلب انضمامها، وإلى غاية (2010) انضم إلى المنظمة كل من قطر،

أندونسيا، الجماهرية الليبية، الامارات العربية المتحدة، الجزائر، نيجيريا، الاكوادور، أنغولا، ليصبح بذلك عدد الدول التي لها صفة العضوية الكاملة 13 عضوا.

-**الأعضاء المشاركون** : وهي الدول التي لم تستوفي شروط العضوية الكاملة وثم قبولها وفق شروط خاصة.[2]

[1]- Abdenour- hadji.blogspot.com/2015/10/OPEC.html, consultè 02/03/2017.

[2]- مصلح الطراونة، ليلى لعبيدي، **منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (opec)**، مرجع سبق ذكره، ص ص307-308.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستها لهذا الفصل تبين لنا بأن البترول أو ما يطلق عليه بالذهب الاسود مادة حيوية وأساسية والركيزة التي يستند عليها كافة متطلبات الحياة البشرية، وعصرنا هو عصر البترول والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات بترولية والانسان المعاصر هو انسان هيدروكربوني نسبة إلى مكونات الهيدروكربونية للبترول، وكل هذا يدل على ارتباط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه السلعة التي كان ولا يزال الاثر الاكبر في رسم وتشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية.

خضعت أسعار البترول إلى تقلبات حادة ومفاجئة منذ اكتشاف البترول، وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤشرات التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغير الاسعار وتقلبها.

في البداية كان تسعير البترول في منطقة الخليج المكسيك ثم منطقة شرق أوسط، ومع بداية التسعينات انتقلت السيطرة إلى يد الدول المنتجة، فقد اهتمت هذه الاخيرة بإنشاء نظام يحمي مصالحها وذلك بسبب التخفيضات التي أجرتها الشركات الكبرى مما تسبب في هبوط مبيعات البترول خاصة بالنسبة للدول المنتجة، ومن هنا انشأت منظمة الدول المصدرة للبترول OPECسنة 1960.

كما بحثت منظمة الاوبك على قواعد جديدة في تسعير البترول تماشيا مع الوقت الحاضر لتفادي أي تقلبات في سوق البترول العالمي خلال فترة القرن الواحد والعشرين.

الفصل الثالث:

دور المؤسسات

الصغيرة و المتوسطة

الفصل الثالث : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو الاقتصادي

تمهيد :

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية داخل الدولة، وإحدى دعائمها الرئيسية للنهوض بالاقتصاد الوطني، خاصة في الآونة الاخيرة بعد انخفاض أسعار البترول، من خلال مساهمتها الحيوية في استخدام مدخرات ورؤوس أموال المحلية، وتلبي بذلك الطلب على تنشيط الاستثمار الانتاجي والتصنيعي، وعليه تمثل هذه المؤسسات إحدى الحلقات التوازن في الهياكل الاقتصادية بما يتميز به من مرونة وسرعة استجابة لمتغيرات الاسواق المحلية والعالمية، وعلى ضوء ما سبق نتطرق في هذا الفصل إلى النقاط التالية :

المبحث الاول : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومشاكلها؛

المبحث الثاني : برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والهيئات الداعمة لها؛

المبحث الثالث : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادية؛

المبحث الاول : تطور المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر.

مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بعدة مراحل، لتصبح أداة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للوطن، حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما متزايدا من قبل الحكومة الجزائرية خصوصا بعد عام 1988، وذلك راجع النضج الاقتصادي الذي عرفته.

ونحاول من خلال هذا المبحث أن نشير إلى مختلف المراحل التي مرت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونعرض توزيعها مع تقديم صعوبات والمشاكل التي تواجه هذه المؤسسات.

المطلب الاول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بعد الاستقلال فهي لم تتطور إلا بصورة بطيئة، وعليه سوف يتم تقسيم مراحل تطور في الجزائر إلى ما يلي :

1-**المرحلة الاولى** : وتمتد من 1962 إلى 1982.

كانت معظم هذه المؤسسات مملوكة للمستوطنين الفرنسيين قبل الاستقلال، وبعدها سلمت إلى لجان التسيير الذاتي بعد رحيل مالكيها الاجانب، وقد أدمجت سنة 1967 ضمن أسلاك المؤسسات الوطنية، وفي عام 1963 صدر أول قانون خاص بالاستثمار لإضفاء الاستقرار على البيئة العامة بعد الاستقلال لكن لم يكن له أثر كبير على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث تعبئة رأس المال الوطني الاجنبي، رغم المزايا والضمانات الممنوحة. ثم اتخذ خيار واضح لتدعيم اقتصاد موجه ذو طابع عمومي ليتبع بقانون الاستثمارات الجديدة سنة 1966 الذي كان يصبو لتحديد الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية، وقد تضمن هذا القانون احتكار الدولة للقطاعات الحيوية للاقتصاد وإلزام اعتماد المشاريع الخاصة من طرف لجنة وطنية للاستثمارات على أساس معايير انتقائية، إلا أن الشروط القاسية والمعقدة أدت إلى فقدان مصداقية اللجنة وتوقفها عن النشاط سنة 1991، ولم تكن هناك أي سياسة واضحة إزاء القطاع الخاص المستغلة، الامر الذي جعل هذا القطاع يركز على الاستثمار في القطاعات التجارية والخدمات وبعض الصناعات البسيطة.[1]

[1]- حبيبة مداس، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية مع إشارة لولاية الوادي**، مداخلة ضمن ملتقى وطني حول : واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الوادي، الجزائر، 2013، ص5.

2-**المرحلة الثانية** : 1982 إلى 1988 :

نظرا للتغيرات الاقتصادية الدولية نحو العولمة واقتصاد السوق، ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الصناعية في النمو الاقتصادي أعيد النظر إلى اهمية هذه المؤسسات التي حظيت بها في الجزائر بداية في صدور تشريع الاطار القانوني والاداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر القوانين الاتية :

1982 : خلق إطار قانوني جديد رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص. [1]

1983 : إنشاء الديوان التوجيهي لمتابعة والتنسيق للاستثمار الخاص.

1987 : فتح الغرفة الوطنية للتجارة الخاصة بأصحاب المؤسسات الخاصة.

1988 : الاصلاح الاقتصادي والدخول في الاقتصاد السوق.

القانون رقم 88-01 المؤرخ في 1988/10/12 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، الذي منح المؤسسات العمومية استقلالية قانونية ومالية، حيث ينص على" تمتع المؤسسة العمومية الاقتصادية بالأهلية القانونية الكاملة، تشترط وتلتزم وتتعاقد بكيفية مستقلة بواسطة أجهزتها المؤهلة لهذا الغرض بمقتضى قانونها الاساسي طبقا لقواعد التجارة والاحكام التشريعية المعمول بها في مجال الالتزامات المدنية وتجارية "

-كما حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في إطار المخططات التنموية لمرحلة الثمانينات أي المخطط الخماسي الاول 1980-1984 والمخطط الخماسي الثاني 1985-1989 ببرامج استثمارية معتبرة، منها ما وجهت نحو إقامة صناعات جديدة في المناطق الداخلية التي لم تعرف التطور الصناعي وعددها 234 مشروع على عدة قطاعات أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فكانت مساهمتها ضعيفة وترتكز على نشاطات ومؤسسات ثانوية لا تتطلب تكنولوجيا عالية ولا يد عاملة مؤهلة غير أنه مع منتصف الثمانينات حيث تميزت هذه المرحلة بالأزمة الاقتصادية نتيجة انهيار أسعار المحروقات في السوق العالمية، حيث ظهر بعدها تطور وتصور جديد للسياسة الاقتصادية يتجه أساسيا نحو الانتقال

[1]- بن عنتر عبد الرحمان، **واقع الابداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر : دراسة ميدانية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الاول، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008،ص153.

من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد منفتح، فأصبح لتحقيق تنمية الاقتصادية، والمساهمة في امتصاص البطالة وتغطية الطلب على التوظيف.[1]

3-المرحلة الثالثة : 1988-2008 :

عرفت هذه الفترة تحولات عميقة للانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد انفتاح يلعب في القطاع الخاص المحلي والاجنبي دورا أساسيا.

وفي بداية هذه الفترة تم اصدار بعض المراسيم [2]وهي :

1991 : مرسوم تنفيذي رقم 91-37 فبراير 1991 المتعلق بتحرير التجارة الخارجية.

1993 : مرسوم تنفيذي رقم 39-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار وخلق مكتب وحيد على مستوى الوطن الذي سمي بوكالة الترقية ودعم الاستثمار في سنة 1994.

1994 : اختيار الاطار القانوني لخوصصة المؤسسات العمومية.

1995 : اصدار قانون الخوصصة.

كذلك تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة 1995/03/31 إلى 198/03/31، وأتاحت العلاقة مع المؤسسات الدولية تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصاديات، والتي نتج عنها خوصصة الكثير من المؤسسات العامة، مما ساهم في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الانشطة المرتبطة باقتصاديات الانفتاح، الامر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الاجراءات التي تساعد على تطور المؤسسات الاقتصادية سواء تعلق الامر ببرامج التأهيل الاقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار أو ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1]- يحي عبدالقادر، **دور المؤسسات في امتصاص البطالة-دراسة حالة ولاية تيارت**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر في علوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012، ص ص95-96.

[2]- الضب حدة، **مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل انضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، ، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة. الجزائر، 2011-2012، ص14.

أصدرت السلطات العمومية الامر رقم 01-03 الصادر في 2001/08/20 والخاص بتطوير الاستثمار والذي وسع من الامتيازات الممنوحة للمستثمرين ونتج عنه إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وكذا المجلس الوطني للاستثمار.

وابتداء من سنة 2003 تم اصدار العديد من المراسيم المتعلقة بالمشاتل، ومراكز التسهيل، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، صندوق ضمان القروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المجلس الوطني للمناولة وأشكال الدعم والاستفادة في إطار الالية، ولقد سمح هذا المسار المتجدد دوريا من تثمين كسب مؤسساتي، أكيد في مجال ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدعم الارادة السياسية للسلطات العمومية والمترجمة في مختلف البرامج الحكومية المتعاقبة.[1]

4-المرحلة الرابعة : 2008-2016 :

في هذه المرحلة انتقلت مؤسسات الصناعات التقليدية إلى قطاع السياحة ابتداء من سنة 2010 حيث عوضت عند التقسيم الاحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي،[2] وقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2016 ما عدده 1014075مؤسسة تشغل حوالي 2487914 عاملا، مقسمة بين مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة وتمثل 1013637 مؤسسة، و438 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عمومية معنوية أي ما نسبته 0.04% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من مؤسسات خاصة، حيث شهد عددها تطورا في بالغ اهمية ابتداء من سنة 2001، وذلك بفعل تسهيل الاجراءات أمام نشأتها ونمو الوعي الثقافي

[1]- فلاح صباح، **دور الشراكة الاوورومتوسطية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، 2013-2014، ص94.

[2]- مودع وردة، **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير قرض مصغر ANGEM- فرع بسكرة خلال الفترة(2004-2015)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص مالية ونقود ، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص14.

لمؤسسيها، كما تدل جميع الاحصائيات المتوفرة على أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاءها ما بين 2001-2008، وذلك بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والجدول التالي يوضح لنا تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2008-2016)

جدول رقم (03-01) : تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2008-2016)

طبيعة المؤسسات		عدد المؤسسات 2008	عدد المؤسسات 2009	عدد المؤسسات 2010	عدد المؤسسات 2011	عدد المؤسسات 2012	عدد المؤسسات 2013	عدد المؤسسات 2014	عدد المؤسسات 2015	عدد المؤسسات 2016
المؤسسات الخاصة	الاشخاص المعنوية (المؤسسات)	321387	345902	369319	391761	407779	441964	496989	520875	577386
	الاشخاص طبيعية (مهن حرة)	70626	109496	249196	120091	124923	136622	159960	169238	202953
النشاطات الحرفية(المؤسسات التقليدية)		126887	169080	-	146881	154123	168801	194562	206166	233298
المؤسسات العمومية		628	591	557	572	561	547	542	552	438
المجموع		519526	625069	619072	659305	687386	747934	852053	896831	1014075

مصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على نشرية المعلومات الاحصائية لسنوات 2008،2009،2010 الخاصة بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية إستثمار.

-bulletin d'information statistique de la pme n° 20
-bulletin d'information statistique de la pme n° 23
-bulletin d'information statistique de la pme n° 26
-bulletin d'information statistique de la pme n° 27
-bulletin d'information statistique de la pme n° 29

فبالنظر للجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند نهاية سنة 2016 عرف تطورا ملحوظا قدر بزيادة إنشاء 1014075 مؤسسة بعدما كان عددها سنة 2008 يقدر ب :

519526 والعكس بالنسبة للمؤسسات العمومية أو العامة فعددها انخفاضا من 628 مؤسسة عمومية سنة 2008 إلى 438 مؤسسة عمومية في 2016.

أما بالنسبة للمؤسسات التقليدية، فقد سجل ارتفاعا يفوق 126887 سنة 2008 إلى 233298 سنة 2016.

جدول رقم(03-02) : تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسب المئوية خلال الفترة(2008-2016).(وحدة مئوية)

طبيعة المؤسسات		نسبة التطور السنوي 2008-2009	نسبة التطور السنوي 2009-2010	نسبة التطور السنوي 2010-2011	نسبة التطور السنوي 2011-2012	نسبة التطور السنوي 2012-2013	نسبة التطور السنوي 2013-2014	نسبة التطور السنوي 2014-2015	نسبة التطور السنوي 2015-2016
المؤسسات الخاصة	أشخاص معنوية (مؤسسات)	7.62	6.76	6.07	4.08	8.38	12.45	4.88	10.8
	أشخاص طبيعية (مهن حرة)	5.03	3.40	7.13	8.58	9.36	17.08	5.80	19.92
النشاطات الحرفية (المؤسسات التقليدية)		33.25	-	-	9.45	9.52	15.26	5.96	13.16
المؤسسات العمومية		5.59	5.57	2.69	2.62	-2.50	-0.92	-1.84	-17.6
المجموع		51.49	15.73	15.89	24.73	24.76	43.88	14.8	14.22

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على نشرية المعلومات الاحصائية لسنوات 2008،2009،2010 الخاصة بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية إستثمار.

-bulletin d'information statistique de la pme n°20

-bulletin d'information statistique de la pme n°23

-bulletin d'information statistique de la pme n°26

-bulletin d'information statistique de la pme n°27

-bulletin d'information statistique de la pme n°29

عند قراءتنا للجدولين السابقين نلاحظ أن المؤسسات الخاصة نأخذ أحد الشكلين :

إما مؤسسات خاصة ذات شخص معنوي أي الشركات، أو مؤسسات خاصة ذات الشخص الطبيعي أو ما يطلق عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمهن الحرة، وتشمل خصوصا قطاعات الصحة والعدل والمستثمرين الزراعيين، والتي أدخلت في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من سنة 2008.

نلاحظ أن عدد هذه المؤسسات في تزايد مستمر خلال الثلاث السنوات الاولى، إلا أنه في سنة 2010 لا يعطي المدلول الحقيقي لها لأنها أدمجت معها المؤسسات الحرفية عند فصل المؤسسات التقليدية عن احصاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبمقارنة سنة 2012 و2013 نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة دائما في ارتفاع مستمر نسبة 8.38% و 12.45% على التوالي لكل من المؤسسات الخاصة المعنوية والطبيعية، وهذا راجع لدمج تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات نشاطات الحرة في الاحصاء، ابتداء من السداسي الثاني من سنة 2008، وهي المؤسسات التي تمارس عملها في مختلف المهن الحرة والانشطة القانونية منها مكاتب المحامين، الموثقين، الصيادلة، المخاطر الطبية...اخ، أما بالنسبة لباقي السنوات ففي ارتفاع مستمر ففي 2016 كانت نسبة التطور حوالي 10.8% وبالنسبة للمؤسسات الخاصة (الاشخاص المعنوية) فقد عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة نموا معتبرا، حيث يظهر الجدول تطورا ملحوظا، فقد وصل عددها سنة 2016 إلى 577386 أي بزيادة قدرها 56611 عن سنة 2015، وهذا ناتج عن اهتمام الدولة المتزايدة بهذا القطاع، وسعيها لتشغيل الشباب والقضاء على البطالة من خلال وضع آليات لدعم إنشاء هذا النوع من المؤسسات.

وعن حديث عن النشاطات الحرفية، فقد وصل العدد الاجمالي لهذه النشاطات في نهاية السنة 2016 إلى 233298 نشاط حرفي بنمو قدره 13.16%.

2-توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر (2015-2016).

جدول رقم (03-03) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط في الجزائر (2015-2016).

مجموعة فروع النشاط	الفرع	عدد المؤسسات الخاصة		عدد المؤسسات الخاصة		نسبة التطور المئوية
		2015	%	2016	%	
الخدمات	التجارة الخدمات النقل والمواصلات المقاهي والمطاعم الفندقة	16307	82,2	17477	82,9	7,17
البناء واشغال العمومية	البناء واشغال العمومية	935	4,71	976	4,62	4,38
الفلاحة والصيد البحري	الفلاحة والصيد البحري	725	3,65	754	3,58	4
الصناعة التحويلية	النجارة المناجم والمحاجر الحديد والصلب الكمياء،البلاستيك والمطاط النسيج والجلد صناعة مواد الغذائية	1871	9,43	1875	8,89	0,21
المجموع	/	19838	100	21082	100	15,76

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على :

-direction de l'industrie des mines de la wilaya de Tiaret.

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الخدمات يحتل الصدارة من حيث تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية)، حيث تقارب نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة به نصف من إجمالي المؤسسات، يليه الصناعة التحويلية ثم قطاع البناء والاشغال العمومية بينما النسبة ضئيلة جدا في باقي القطاعات الاخرى، وخلال الفترة2015-2016 نجد أن نسبة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في قطاع الخدمات تبقى مرتفعة 7.17%، يليه قطاع البناء والاشغال العمومية ب4.38% ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري نسبة 4%، وهذا راجع للأهمية التي أولتها الدولة لهذا القطاع في إطار المحافظة على الثروة الحيوانية والفلاحية وكل الدعم المقدم للمستثمرين بمختلف أنواعه، أما عند الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية فنجد أن تطور الحاصل بهذا القطاع بلغ نسبة 0.21%، تتوزع فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الفروع التالية (نشرية المعلومات الاحصائية الخاصة بوازرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2016) :

-الصناعة الغذائية : 913 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي ما نسبة 17.85% من إجمالي المؤسسات الصناعية.

-النجارة : 334 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي ما نسبة 17.85% من إجمالي المؤسسات الصناعية.

-الحديد والصلب : 152 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي نسبة 8.10% من إجمالي المؤسسات الصناعية.

-المناجم والمحاجر : 91 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي نسبة 4.85% من إجمالي المؤسسات الصناعية.

أما مواد البناء والنسيج والجلد وكيمياء، بلاستيك والمطاط فهي تعادل 385 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي ما نسبته 20.53% من إجمالي المؤسسات الصناعية.

وأخيرا نجد قطاع الصناعة التحويلية نسبة التطور تساوي 0.21% وهي نسبة قليلة جدا مقارنة بالقطاعات الاخرى.

شكل البياني رقم (01-03) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب القطاعات النشاط الاقتصادي(2015-2016).

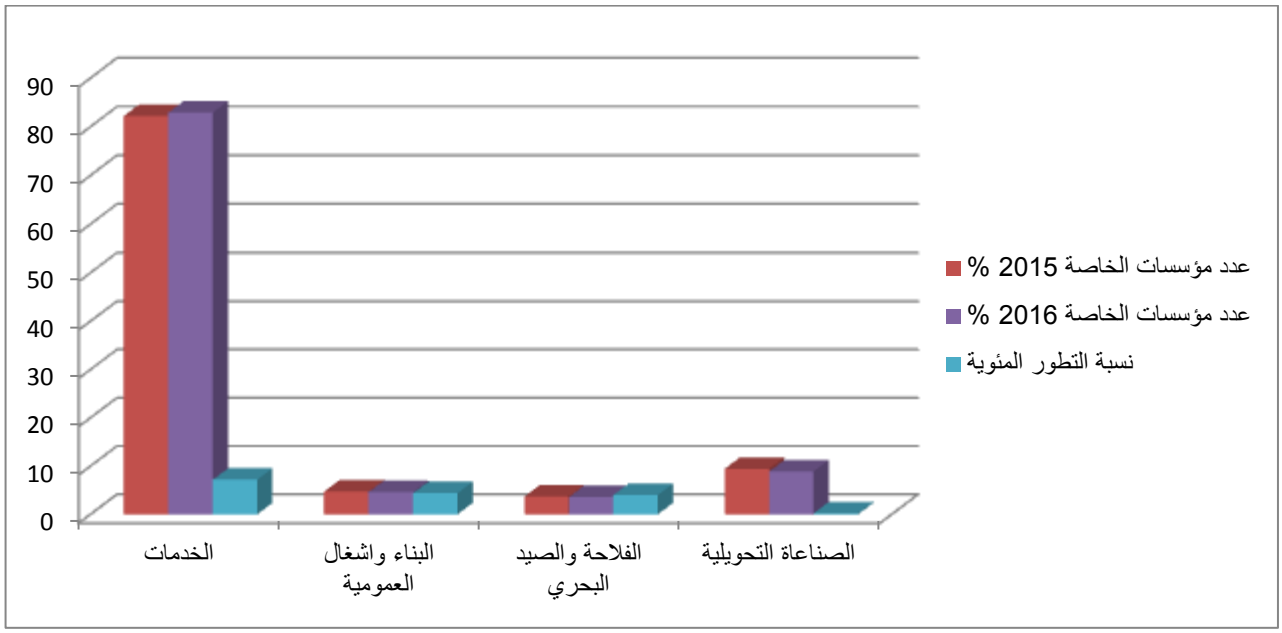

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

المطلب الثالث : صعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

هناك العديد من المشاكل التي تواجه مشكلة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ويمكن توضيحها فيما يلي :

1- مشكلة التمويل :

بالرغم من الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لازالت تواجه مشكلة كبيرة في إيجاد مصادر للتمويل، ويمكن تلخيص المشاكل الاساسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل في نقاط رئيسية وهي[1] :

-شروط الحصول على القرض لدى المؤسسات البنكية لتغطية حاجات تسيير الاستثمار.

-طريقة التنظيم البنكي الذي يتميز بمركزية قرار منح القرض على مستوى العاصمة. هذا ما يشكل تأخيرات في ارسال الملفات نحو العاصمة.

-غياب البنوك المتخصصة في عملية الاستثمار.

-الاختلال الهيكلي لتسيير الديون الضخمة للقطاع الاقتصادي.

-التسيير البيروقراطي للبنوك العمومية، ومركز اتخاذ القرار المتعلق بمنح القروض كانت لها آثار سيئة على آجال معالجة طلبات تمويل المشاريع الاستثمارية.

-افتقاد للكفاءة والخبرة في التعامل مع النظام المصرفي في تمويل المشروع الصغير بسبب المبلغ الصغير للقرض.

-ارتفاع تكاليف الخدمة أو المعاملة المصرفية في تمويل المشروع الصغير بسبب المبلغ الصغير للقرض.

-اعتماد نسبة عالية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعاملها مع القطاع الخاص غير رسمي وليس لها سجلات رسمية، وهذا ما يزيد خطورة التعاملات معها.

وعليه تعتبر مشكلة التمويل بوجه عام من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في مرحلة الانشاء.

---

[1] -فراجي مرباح، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،، تخصص علوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص ص 279-280.

2-الصراعات بين الشركاء : التي تعتبر بمثابة إحدى الاسباب الرئيسية للفشل فالكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات عائلية، وشركات ذات مسؤولية محدودة، فحسب القانون التجاري الجزائري، فإن انسحاب أحد الشركاء يعني حلا مؤسسة.[1]

3-مشكلة العقار الصناعي : يعتبر كذلك من بين المشاكل الاولية التي تواجه المستثمرين الجدد ويعود ذلك إلى انعدام سياسة واضحة لتنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، خاصة إذا لاحظنا الحالة المزرية التي آلت إليها المناطق الصناعية. فهي في الحالة تدهور مستمر فيما يخص التنمية والتسيير حتى أن بعضها بات يشكل خطر على البيئة بعد أن تحولت إلى تجمعات عمرانية.

4-معوقات إدارية وتنظيمية وقلة الكفاءات : إن نقص خبرة المدير المالك للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى جانب محدودية مستواه التعليمي تجعل عمله لا يستند إلى خطة واضحة، ويزداد الامر تعقدا عندما يميل المالك إلى التدخل في الاعمال التنفيذية، عدم تحديد الجيد للمسؤوليات داخل المؤسسة، عدم اعتماد التخصص...الخ وهي عوامل تؤثر سلبا على إنتاجية المؤسسة وعلى تنوع إنتاجها وقدرتها على مواجهة المنافسة.

وبالنسبة للمعوقات التنظيمية والقانونية : تتمثل في التعقيد، الثقل والتأخر في الاجراءات الإدارية والجبائية، مع عدم كفاية المعلومات والبيانات وكذا النقص في الربط بين مختلف المتخليين قوانين العمل غير متكيفة مع واقع هذه المؤسسات.

5-مشاكل العمالة والتسويق : من أكبر المشاكل خطورة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو نقص اليد العمالة المؤهلة وهو ما يطلق عليه بالكوادر، حيث تلجأ هذه الفئة للعمل في المؤسسات الكبيرة لارتفاع أجورها والمزايا والفرص الكبرى للترقية، كما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عوائق تسويقية في السوق الداخلي والخارجي لزيادة حدة المنافسة من طرف المؤسسات الكبرى، ولميل الحكومات وبعض فئات المجتمع للتعامل مع المؤسسات الكبرى لأنها ذات شهرة أكبر وتكزن في الغالب جودة أحسن وبسعر أقل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

---

[1]- نعرورة بوبكر، يحياوي مفيدة وآخرون، **المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن ملتقى وطني حول : واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 2013، ص6.

[2]- الضب حدة، **مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**، مرجع سبق ذكره، ص20.

المبحث الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والهيئات الداعمة لها.

أولت الجزائر اهتمام بهذه المؤسسات وهذا مع توجه سياستها الاقتصادية إلى التنويع، وسبب هذا الاهتمام هو إدراك الدولة لدورها الفعال حيث بادرت إلى دعمها وتشجيع تزايد هذا النوع من المؤسسات والعناية بها.

المطلب الأول: مفهوم عملية التأهيل.

لقد تولد مفهوم التأهيل المؤسسات من خلال الإجراءات المرافقة التي باشرتها البرتغال سنة 1988 للإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي، من خلال برنامج استراتيجي لتحديث الاقتصاد البرتغالي و الذي انحصرت أهدافه فيما يلي:

- تسريع وتيرة تحديث البنية التحتية الداعمة للقطاع الصناعي.
- تدعيم قواعد التكوين المهني.
- توجيه التمويل للاستثمارات المنتجة للمؤسسات و خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تحسين إنتاجية و نوعية النسيج الصناعي.

ثم أصبح مصطلح التأهيل هو la mise à niveau، مصطلح خاص بدول العالم الثالث خاصة الدول التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي وقد غيرت وجهتها نحو اقتصاد السوق، فهي بحاجة إلى تطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الخبرة القليلة للرفع من أدائها التنافسي في الأسواق، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، وهنا يكون البقاء للمؤسسات الأكثر تنافسية.[1]

وقد اختلفت التعاريف المقدمة لهذا المصطلح وهذا حسب رأي كل كاتب والزاوية التي ينظر إليه منها ومن بينها:

[1]-غدير أحمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر،2007، ص 53.

1-بعد دراسة – عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONVDI) سنة 1995 بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي و التكيف مع مختلف التغيرات.[1]

2- إن برنامج التأهيل لا يعني الدخول في مسار تصنيع دولة ما ولكن تدعيم تنافسية المؤسسات الموجودة في هذه الدولة لتصبح قادرة على المنافسة الخارجية، هذه المنافسة لا مفر منها في ظل العولمة الاقتصادية ولها فإن برامج تأهيل المؤسسات يجب أن تنطلق قبل وخلال تفكيك الحقوق الجمركية.[2]

3- آلية سير برامج التأهيل:

تتم عملية تأهيل المؤسسات وفقا لثلاثة مراحل أساسية كالآتي:

أ- مرحلة إجراء التشخيص الاستراتيجي الشامل وإعادة مخطط التأهيل:

قبل أن تعلن نية الانخراط في برنامج التأهيل، على المؤسسة أن تتأكد من وجود الإمكانيات و توفر الموارد الضرورية اللازمة لإنجاز التشخيص الاستراتيجي الشامل و إعداد مخطط التأهيل، و للمؤسسة الحرية الكاملة اختيار مكتب الدراسات و المستشارين الذين سيعملون معها على إعداد مخطط التأهيل، من خلال التشخيص الاستراتيجي الشامل و دراسة الإمكانيات المتاحة و الأولويات التأهيلية.

تعلم المؤسسة الأمانة التقنية عن رغبت انخراطها في برنامج التأهيل، مشيرة لي اسم مكتب الدراسات والمستشارين الذين تعاملت معهم، بحيث ترسل لها عن طريق البريد بطاقة التعريف التقنية الخاصة بها واستبيان خاص بمعلوماتها.

ب- مرحلة طلب الاستفادة من مساعدات الصندوق ترقية التنافسية الصناعية:

الملف الأولي على مستوى الأمانة التقنية و قبوله، على المؤسسة أن ترفق ملف التأهيل مع طلب الاستفادة من المساعدات المالية و يودعه لدى الأمانة التقنية تستقبل الأمانة التقنية ملفات المؤسسات التي تستوفي

---

[1]- موستيري مريم، **برنامج إعادة التأهيل كنموذج للتغيير التنظيمي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة ريو للكهرباء بحاسي مسعود ورقلة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011، ص 42.

[2]- عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، **تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، 21 22 نوفمبر 2006، بسكرة، الجزائر، ص 5.

شروط الانخراط في البرنامج، و تقوم بدراستها لتقرر بعد ذلك إما قبول الملف، و طلب معلومات ملحقة (مكملة) أو رفض الملف.

ج– مرحلة ضبط الاتفاقية و تجسيد مخطط التأهيل :

يقدم ملف القبول بعد تقييمه من طرف الأمانة التقنية إلى اللجنة الوطنية التنافسية الصناعية من أجل أن يتم الحسم في ذلك لاتخاذ القرار المناسب.[1]

د– متطلبات عملية التأهيل:

إن عملية التأهيل تتطلب عناصر لابد أن تحاول الدولة أن توفرها لكي تنجح برامجها التي خصصتها لعملية التأهيل و من بين هذه المتطلبات:

- ✓ **تأهيل العنصر البشري:** باعتبار العنصر البشري المحور الأساسي في عملية التغيير خصصت الوزارة الوطنية 3 ملايين مارك ألماني قصد تحسين أعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتعلق هذه العملية التي انطلقت منذ 1992 بتكوين 90 مكونا بألمانيا و الذين يتولون بدورهم تأطير ما يقارب 2500 عونا مستثمرا في الجزائر كما م رصد 10 ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك باستفادة من الخبرة الكندية حيث بتجسيد 72 عملية خصت مسيري المؤسسات العمومية.
- ✓ **تأهيل المؤسسات المالية و المصرفية:** تستفيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذا الإطار من تكييف النظام المالي و المصرفي و تفعيله عن طريق لا مركزية القرار في منح القروض و تشجيع فتح بنوك الخاصة التي جاء بها قانون النقد و القرض، كما أن آخر الإجراءات المتخذة لصالح تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و ذلك في جانفي 2004 إنشاء صندوقين جديدين هما:

- صندوق ضمان القروض لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة برأس مال قدره 30 مليار دينار جزائري.[1]

[1]– غبولي أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– دراسة تحليلية للبرنامج بين الأهداف والنتائج**، مقال منشور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور جلفة، المجلد الأول، العدد 29، الجزائر، جانفي 2017، ص 221.

- صندوق ضمان أخطار الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة برأس مال قدره 3.5 مليار دينار جزائري.

✓ **تدعيم البنية التحتية:** إن تدعيم البنية التحتية يساعد على الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة، وفي ها الإطار تبرز ضرورة الإسراع في استكمال المشاريع الكبرى.

✓ **زيادة الإنفاق على البحث والتطوير:** تعتبر وظيفة البحث والتطوير وظيفة محورية في نشاط أي مؤسسة اقتصادية باعتباره الضامن للاستمراريتها وقدرتها على المنافسة في السوق، فالاختراع والابتكار والتجديد يمكن المؤسسة من تلبية رغبات مستهلكيها والاستجابة لأذواقهم لأن أي منتوج ومهما كانت تقنية إنتاجه فإنه بعد فترة قصيرة سيصبح قديما.[2]

✓ **التسيير الاستراتيجي** : والذي يعتبر مورد يمكن أن تمتلكه المؤسسة وتحقق به ميزة تنافسية بحكم أنه نظام مرن، فهو يسمح لها بتدعيم المركز التنافسي من خلال وضوح الرؤية المستقبلية والقدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية، كما يهدف أيضا إلى تحسين المردودية التنظيمية ويستخدم كأساس لإعداد أدوات التسيير وتكييف خدماتها ونشاطاتها طبقا لاحتياجات الأسواق وزبائنها.

✓ **ترقية التشاور:** عن طريق خلق هيئات مختصة تعمل على ترقية التشاور لتفعيل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإنشاء المجلس الوطني استشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هدف ضمان حوار دائم ودائم بين السلطات العمومية والشركاء

---

[1]- معطي الله خير الدين، كواحلة يمينة، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر،2010، ص ص 764- 765.

[2]- جمال بلخباط جميلة، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، ملتقى دولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، شلف ، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 638.

المطلب الثاني :برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- برنامج اللجنة الأوربية :

برنامج ميدا MEDA هو عن عبارة اتفاق يعرف باسم الشراكة الاورومتوسطية والذي يعود الى عام 1995 تنفيذا لاتفاقية برشلونة لبناء علاقة مع الاتحاد الأوروبي بالدول المتوسطية وهو يعتبر وسيلة تمويلية المستخدمة من قبل الاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي لدعم التجارة الحرة من خلال دعم الإصلاحات الاقتصادية وتعويض عن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالتحول نحو اقصاد السوق، وهو عبارة عن برنامج تعاون ثنائي بين الجزائر والاتحاد في إطار الشراكة الأورومتوسطية قصد تحسين المستوى التنافسي للقطاع عن طريق تأهيلها وتأهيل المحيط بهدف تمكينها من التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق.[1]

قدم الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا مبلغ 4.6 مليار أورو للدول المتوسطية كمساعدة مالية للمساهمة في تحمل جزء من التكاليف الانفتاح الاقتصادي والإصلاحات المرافقة عن طريق صندوق الاتحاد في إطار البرنامج الأول الذي يدعى ب(MEDA1) بالنسبة للفترة 1995- 1999، منها 200 مليون أورو كرؤوس أموال بخطر (capitaux à risque) تسير من طرف البنك الأوروبي للاستثمار وبرنامج آخر (MEDA2) من سنة 2000 – 2006.

2- برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني (GTZ):

ينشط برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني في الجزائر في إطار التعاون التقني الثنائي منذ أكثر من 25 سنة، مساهمته تكمن في المرافقة العملية تحوُل اقتصاد المؤسسة الجزائرية في أربع حالات:

- السكن و العمران.
- الفلاحة و الصيد البحري.
- حماية المحيط و تسيير الموارد المائية.
- ترقية النشاط الاقتصادي و الشغل.

[1]- بن عبد العزيز فاطمة، منصوري صمودي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ضمن برنامج ميدا**، الملتقى الوطني الرابع حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، يومي 13-14 أفريل 2008، ص 12.

أ- أهداف البرامج: تتمثل أهداف البرنامج في:

- محاولة الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خاصة من أجل الاستغلال الجيد للإمكانيات ومنتجاتها في ميدان التشغيل أو من خلال التقليل من المنتوجات المستوردة ومحاولة نفوذها إلى السوق الأجنبي أو التصدير.

- إنشاء نوع من المهنية والإتقان من خلال التوجيه والإرشاد والتكوين في ميادين التسيير الاعتماد على مراكز الدعم الجهوية.

- حسين الطلب من خلال حث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة على طلب خدمات مراكز الدعم.[1]

ب- برامج دعم أخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]:

- ✓ برنامد الإنعاش الاقتصادي 2001 .2004
- ✓ بروتوكول اتفاق لترقية الوساطة المالية المشتركة.
- ✓ برنامج الأمم المتحدة.
- ✓ برنامج التأهيل الصناعي.
- ✓ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ برنامج التكوين والاستشارة (التعاون الجزائري الألماني).
- ✓ برنامج مشتلات المؤسسات.
- ✓ التعاون مع البنك العالمي.

[1]- ربحي كريمة، عروب رتيبة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ملتقى وطني حول: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17 – 18 أفريل 2006، ص 725.

[2]- أيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر أفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الشلف، ص 281.

المطلب الثالث: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ):

استحدثت الوكالة بموجب مرسوم تنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 ديسمبر 1996 ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطها، وتتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي، ولها فروع جهوية ومحلية وتضطلع بالمهتم التالية:

- تقديم الدعم والاستشارة لمستحدثي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة مسار تركيب المالي وتعبئة القروض لمشاريعها طيلة تنفيذ المشروع.
- تضع تحت تصرف مستحدثي المؤسسات المصغرة كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتنظيمي والتشريعي المتعلق بممارسة نشاطهم.
- تحدث بنك للمشاريع المفيدة اقتصاديا و اجتماعيا.

2-وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات (APSI):

طبقا لما تضمنته المادة 03 من المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 10- 1993 فإن الوكالة تتكون من مجموعة من الإدارات والهيئات تعمل على تقييم المشاريع ودراستها واتخاذ القرارات بشأنها سواء كان بالقبول أو الرفض، وقد تم تعديل المرسوم التشريعي السابق بإصدار الأمر رقم 01- 03 في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه وآليات عمله.[1]

نظرا لعدم تمكن وكالة ترقية ودعم الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من تحقيق الأهداف المرجوة منها جاءت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تضم مهام ووسائل كل من ANSEJ وAPSI وهذا بهدف تركيز الجهود لترقية الاستثمار في إطار هيكل موحد.

أ- أهداف الوكالة:

تهدف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى تشجيع الاستثمار الخاص والعام، المحلي والأجنبي دون تمييز، وفي هذا الإطار تتولى على الخصوص ما يلي:

[1]- بوقوم محمد، غياط شريف، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص 110.

- تجميع الإدارات والهيئات المخولة لها قانونا وتوفير الخدمات الضرورية لتحقيق الاستثمار في شباك وحيد، وذلك بهدف تحقيق وتبسيط الإجراءات تأسيس المؤسسات والمشاريع.
- ترقية وإدارة مختلف التي من شأنها تشجيع الاستثمار وذلك عن طريق توفير الدعم والمعلومات للمستثمرين.
- منح مزايا مرتبطة بالاستثمار في إطار ترتيب المعمول به، وتسيير صندوق دعم الاستثمار.
- الرقابة والإشراف على المشاريع الموروثة عن وكالة دعم وترقية الاستثمار، والتي قدرت بحوالي 4800 مشروع، كما تتولى الوكالة مراقبة ومتابعة المشاريع التي منحت لها امتيازات فيما يتعلق باحترام الإلتزامات ويحق لها أن تسحب المزايا بالشروط التي منحت بها إذا لم تحترم المؤسسة المستفيدة الآجال المحددة قانونا.[1]

[1]– العايب ياسين، **دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد رقم 1، 2014، ص 7.

المبحث الثالث : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى دور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاستثمار وذلك من خلال عرض بعض المعطيات والاحصائيات التي تبرز مساهمتها في توفير مناصب الشغل، الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة، وأخيرا المبادلات الخارجية.

المطلب الاول : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى التشغيل.

لقد تسببت الاصلاحات الاقتصادية في بداية الثمانينات وخاصة في منتصف التسعينات إلى ظهور بطالة كبيرة ناتجة عن تصريح العمال وحل المؤسسات الاقتصادية العمومية، وقد تأخرت الجزائر في ظل الظروف الامنية والاقتصادية في ايجاد بديل سريع يمتص اليد العاملة المتزايدة، وتمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاداة الاساسية لامتصاص البطالة، حيث أن سهولة تكوينها يسمح بتوفير مناصب عمل دائمة خاصة لما يصاحب ذلك نمو الاقتصادي متزايد.[1]

وعليه اعتمدت الجزائر على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل تقليل البطالة، وهو مجال يتوقف في توفير مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رأس مال المستثمر، وفي هذا الاطار تشير الاحصائيات على أن القطاع يساهم ما يقارب ألف (1000) عامل سنويا، كما تبين إحصائيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، أن عدد العاملين بالقطاع بلغ إلى غاية سنة 2016 ما يقارب 2487914 عامل، والجدول التالي(...) يبين نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر.

[1] – سهيلة مداني، **بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2005–2010)**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التسيير، ، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2012–2013، ص39.

جدول رقم (04-03) : تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2004-2016).

طبيعة المؤسسات / السنوات	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة	الصناعات التقليدية	المجموع
2004	592758	71826	173920	838504
2005	888829	76283	192744	1157856
2006	977942	61661	213044	1252647
2007	1064983	57146	233270	1355399
2008	1233073	52786	254350	1540209
2009	1494949	51635	341885	1888469
2010	1577030	48656	-	1625686
2011	1676111	48086	-	1724197
2012	1728046	48415	-	1776461
2013	1953636	48256	-	2001892
2014	2110665	46567	-	2157232
2015	2192068	46165	-	2238233
2016	2452216	35698	-	2487914

مصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على : فرحاتي حبيبة، دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر(2001-2011)، مرجع سبق ذكره، ص91.

-bulletin d'information statistique de la pme n° 18, édition 2010, p12.

-bulletin d'information statistique de la pme n° 20, édition 2011, p14.

-bulletin d'information statistique de la pme n° 23, édition 2012-2013, p13.

-bulletin d'information statistique de la pme n° 26,édition 2014 p14.

-bulletin d'information statistique de la pme n° 29, édition 2016, p15.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة مستمرة من سنة 2004 إلى غاية 2009، حيث يبلغ عدد العمال في هذه السنوات على التوالي 838504 و1888469 عامل ثم تراجع عددها في سنة 2010 ليصل إلى 1625686 عامل وذلك راجع إلى فصل الصناعة التقليدية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليستمر في الزيادة بعد ذلك إلى 2487914 في سنة 2016.

جدول رقم (03–05) : تعداد مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات.

المؤسسات / السنوات	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة			المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة			الصناعات التقليدية			المجموع	نسبة الزيادة %
	المؤسسات الخاصة	نسبة الزيادة %	متوسط التشغيل	المؤسسات العامة	نسبة الزيادة %	متوسط التشغيل	الصناعات التقليدية	نسبة الزيادة %	نسبة التشغيل		
2004	592758	–	70,69	71826	–	8,75	173920	–	20,74	838504	–
2005	888829	49,95	76,76	76283	6,21	6,59	192744	10,82	16,65	1157856	38,09
2006	977942	10,03	78,07	61661	-19,23	4,92	213044	10,53	17,01	1252647	8,19
2007	1064983	8,9	85,02	57146	-7,63	4,22	233270	9,5	17,21	1355399	8,2
2008	1233073	18,79	80,06	52786	-3,01	3,43	254350	9,08	16,51	1540209	13,64
2009	1494949	21,23	79,16	51635	-2,18	2,73	341885	27,45	19,65	1888469	22,61
2010	1577030	5,49	97	48656	-5,76	2,99	–	–	–	1625686	-13.91
2011	1676111	5,91	97,21	48086	-1,17	2,78	–	–	–	1724197	6,05
2012	1728046	3,09	97,27	48415	0,68	2,72	–	–	–	1776461	3,03
2013	1953636	13,05	97,58	48256	-0,32	2,41	–	–	–	2001892	12,68
2014	2110665	8,03	97,84	46567	-3,5	2,15	–	–	–	2157232	7,75
2015	2192068	3,85	97,93	46165	-0,86	2,06	–	–	–	2238233	3,75
2016	2452216	11,86	98,56	35698	-22,67	1,43	–	–	–	2487914	11,15

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرات الاحصائية لوزارة الصناعة والمناجم2006، 2007، 2009، 2011، 2012، 2014، 2016.

نلاحظ من خلال الجدول تطور نفس مناصب التشغيل في القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2004-2009 بالنسبة للمؤسسات الخاصة والصناعة التقليدية، عكس المؤسسات العمومية التي سجلت ارتفاعا طفيفا سنة 2005 بالنسبة 6.25% في المقابل سجلت انخفاضات متتالية في نسبة التشغيل مقارنة بالمؤسسات الخاصة التي شاهدت تزايدا مستمرا خلال الفترة (2004-2016).

مما سبق يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهم فعلا وبنسبة كبيرة في امتصاص البطالة في الدول المتقدمة، وفي الكثير من الدول النامية، أما في الجزائر فقد أصبحت لهذه المؤسسات دور هام في توفير مناصب العمل وهو ما تؤكده معطيات التي تشير إلى التزايد المستمر من سنة إلى أخرى عن طريق التجسيد الفعلي للمشاريع الاستثمارية.

المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

يعد دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر فقط على الجانب الاجتماعي من خلال توفير فرص الشغل والتقليل من معدلات البطالة وإنما ساهم أيضا في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

1-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام :

الناتج الداخلي الخام هو عبارة عن القيمة السوقية الاجمالية لمقدار ما ينتجه المجتمع من السلع والخدمات الوسيطية، ويتكون من المنتجات النهائية للسلع والخدمات الاستهلاكية المصدرة للخارج، المنتجات النهائية من السلع الاستثمارية، إضافة إلى إنتاج الفروع الغير إنتاجية من وجهة نظر النظام الجزائري(التجارة، القطاع المالي، الادارات العمومية) وعلاقته تكون على الشكل التالي[1] :

الناتج الداخلي الخام = الانتاج الداخلي الخام + إنتاج الفروع الغير انتاجية من وجهة نظر النظام الجزائري – الايجارات.

[1]- لعويطي نصيرة، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر ، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، ، تخصص إدارة العمليات التجارية ،جامعة الجزائر03، 2013-2014، ص84.

يشكل نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبا معتبرة في تكوين الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، ويوضح لنا الجدول الموالي تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني لهذه المؤسسات خلال الفترة(2006-2013).

جدول رقم(06-03) : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة(2006-2013). الوحدة = مليار دينار جزائري.

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان		القطاع الخاص	القطاع العام	المجموع
2006	القيمة	2740,06	704,05	3444,11
	%	79,56	20,49	100
2007	القيمة	3153,77	749,86	3903,63
	%	80,8	19,2	100
2008	القيمة	3574,07	760,92	4334,99
	%	82,45	17,55	100
2009	القيمة	4162,02	816,8	4978,82
	%	83,59	16,41	100
2010	القيمة	4681,68	827,53	5509,21
	%	84,98	15,02	100
2011	القيمة	5137,46	923,34	6060,8
	%	84,77	15,23	100
2012	القيمة	5813,02	793,38	6606,4
	%	87,99	12,01	100
2013	القيمة	6741,19	893,24	7634,43
	%	88,3	11,7	100

المصدر : من أعداد الطلبة بالاعتماد على :

-bulletin d'information statistique de la pme n°20, édition 2011, p51

-bulletin d'information statistique de la pme n°26, édition 2014, p41

من خلال الجدول تبين لنا أن القطاع الخاص يساهم بنسب عالية في الناتج الداخلي الخام مقارنة مع القطاع العام، ففي سنة 2006 بلغت النسبة 79.56، وبقيت هذه النسبة في ارتفاع من سنة إلى

أخرى لتصل سنة 2013 إلى 88.3%، ويعود ذلك إلى توجه الدولة الجزائرية نحو اقتصاد السوق وفتح أبواب الاستثمار أمام الخواص وزيادة لاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين تتميز مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام بالتناقص والتراجع من سنة إلى أخرى، حيث كانت تقدر نسبته سنة 2006 ب : 20.49% ووصلت سنة 2010 إلى 11.7% .

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة :

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في خلق وتحقيق القيمة المضافة من أجل ضمان ديمومة وظائفها، فهي لا تكفي فقط بإقامة علاقة مع الهيئات تقتني منها الخدمات والتي تبيع منتجاتها، بل تخلق كذلك شبكة مبادلات مع هيئات مختلفة، وانطلاقا من الاحصائيات الموضحة في الجدول رقم (07-03) والموضح لتطور القيمة المضافة من سنة 2006 إلى سنة 2014 ونسبة مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة في كل قطاع نشاط.

في حين تبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع العام بنسبة ضعيفة في خلق الثورة من خلال تسجيله لمعدلات نمو منخفضة في القيمة المضافة.

جدول رقم (07-03) : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة(2006-2014). الوحدة = مليون دولار.

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان		القطاع الخاص	القطاع العام	المجموع
2006	القيمة	2634,46	376,82	3011,28
	%	87,48	12,52	100
2007	القيمة	2986,07	420,86	3406,93
	%	87,64	12,36	100
2008	القيمة	3383,57	406,84	3790,41
	%	88,93	11,07	100
2009	القيمة	3954,5	432,05	4386,55
	%	90,67	9,33	100
2010	القيمة	4450,76	340,56	4791,32
	%	92,86	7,14	100
2011	القيمة	4895,64	528,51	5424,15

	%	90,18	9,82	100
2012	القيمة	5553,31	588,44	6141,75
	%	90,41	9,59	100
2013	القيمة	6463,18	675,06	7138,24
	%	90,54	9,46	100
2014	القيمة	7041,66	804,47	7846,13
	%	89,74	10,26	100

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على :

-bulletin d'information statistique de la pme n° 20, édition 2011, p51.

-bulletin d'information statistique de la pme n°28, édition 2015, p38.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات سنة بعد أخرى حيث كانت في 2006 ب :3011.28 مليون دولار وأصبحت في سنة 2014 تقدر ب : 7846.13 مليون دولار، كما نلاحظ أن نسبة الكبيرة من المساهمة المؤسسات الصغيرة المتوسطة تعود إلى القطاع الخاص وهي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث وصلت سنة 2010 إلى 92.86% بينما بقيت هذه النسبة مرتفعة بالنسبة لسنوات الباقية، أما نسبة الاخرى أو الباقية فهي تعود إلى القطاع العام وبمقارنتها مع مساهمة القطاع الخاص نجدها في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى وسجل القطاع العام أكبر نسبة له في المساهمة في القيمة سنة 2006 ووصلت النسبة إلى 12.52% أما سنة 2014 فسجلت مساهمة القطاع العام نسبة قدرها 10.26%، وهي نسبة صغيرة مقارنة بمساهمة القطاع الخاص في نفس السنة وهذا راجع كما ذكرنا سابقا إلى موجة التخصيص التي عرفها الاقتصاد الوطني الجزائري.

الشكل البياني(02-03) : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة(2006-2014).

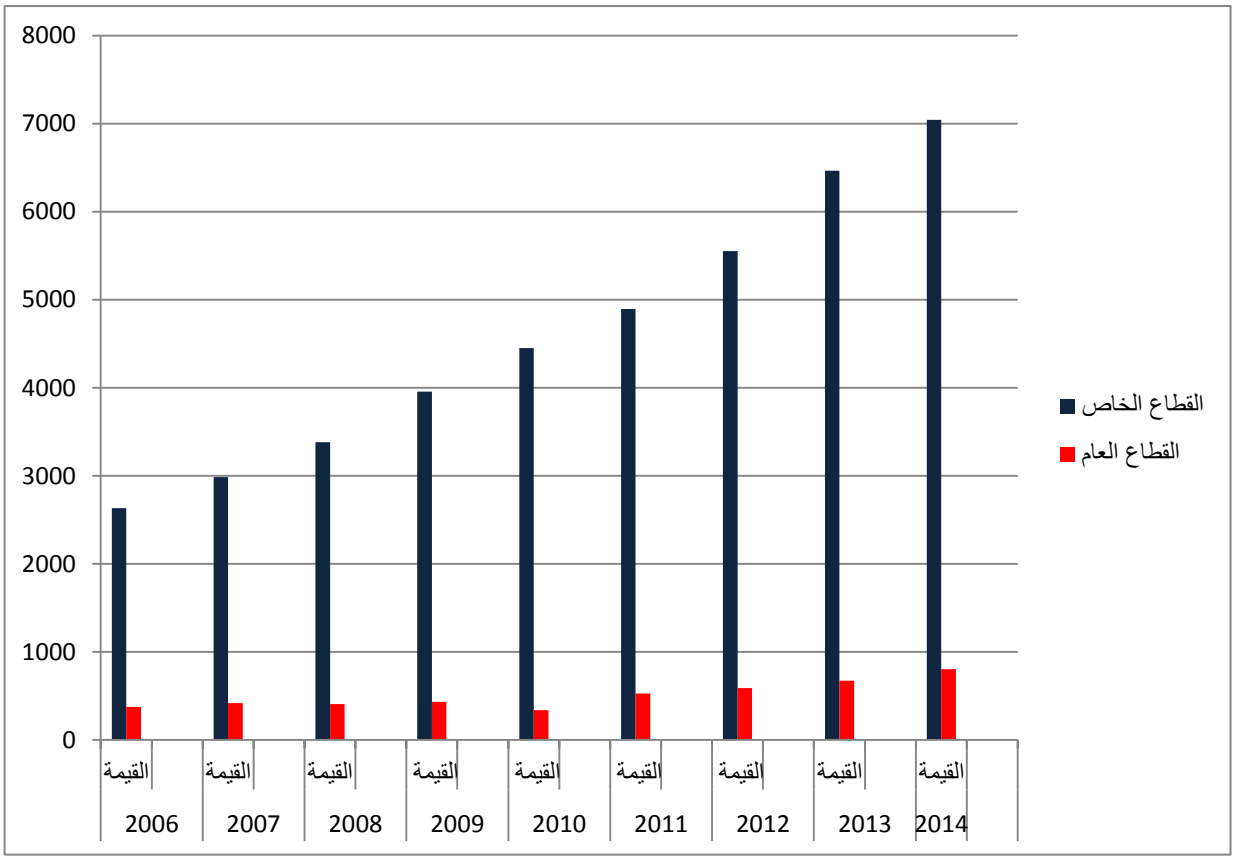

مصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد عل الجدول السابق .

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة في غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير العملة الصعبة، وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات للكثير من الدول، كما أنها تحاول تغطية جزء أكبر من السوق المحلي بالمنتجات استهلاكية نهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات.[1]

[1]– ربيعة بركات، سعيدة دوباخ، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر–**، مداخلة ضمن ملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر 2010-2011، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، يومي 18 و19 ماي 2011، ص 4.

يتحقق ذلك من خلال وجود تنافسية ما بين مختلف المؤسسات، فالجزائر تحتل الرتبة 86 ضمن ترتيب الدول العربية من بين 189 دولة في مؤشر التنافسية الدولية الذي يعد كحافز لانتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة العالم بشكل عام.[1]

الجدول رقم(08-03): صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000- 2016).

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	النسبة للصادرات الكلية
2000	612	2,78
2001	648,26	3,39
2002	758,53	4,15
2003	672,61	2,73
2004	758,76	2,36
2005	907,24	1,97
2006	1157,63	2,12
2007	1332	2,21
2008	1936,957	2,44
2009	1066	2,36
2010	1526	2,67
2011	2149	2,93
2012	2180	2,96
2013	2014	3,56
2014	2810	4,46
2015	2063	5,46
2016	818	6,45

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

-bulletin d'information statistique de la pme n°18, n°20, n°21, n°22, n°23, n°26, n°28, n°29.

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار العام، سنة 2010، ص 159.

يتضح لنا من خلال الجدول تطور صادرات الجزائر خارج المحروقات حيث كانت سنة 2000 بلغت 612 مليون دولار حيث تضاعفت هذه القيمة بأكثر من ثلاثة أضعاف سنة 2015 وصلت إلى 2063 مليون دولار، ويدل هذا التطور الإيجابي والملحوظ الذي يعكس جهود الدولة في الآونة الأخيرة على ترقية الصادرات خارج المحروقات.

فرغم انخفاض أسعار البترول خلال فترة 2014- 2015 سجلت نسبة 4.46،5.46 على توالي وهي أعلى نسب محققة وهذا يدل على مساهمتها في امتصاص جزء من أثر الانخفاض.

خلاصة الفصل :

لقد حولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في الجزائر من خلال انشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات المالية والقانونية التي تعمل على الاشراف على سير عمل هذه المؤسسات، بإضافة إلى خلق مجموعة من البرامج التأهيل...الخ، وإبرام اتفاقيات دولية مثل الشراكة مع الاتحاد الاوروبي وهذا في سبيل ترقية هذه المؤسسات التي تواجهها مجموعة من المعوقات والمشاكل التي تحد من سير عمل ودور المراد منها.

ويمكن القول أن الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر في سبيل دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدأت تعطي ثمارها، فرغم انخفاض اسعار البترول سنة 2014-2015،إلا أن هذه الاخيرة مازالت تساهم وهذا ما تترجمه الاحصائيات التي أبدت تحسن وتطور إيجابي على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في سبيل خلق مناصب عمل جديدة وكذلك المساهمة في الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى زيادة القيمة المضافة وترقية الصادرات.

خـــاتمـــة

خاتمة:

خاتمة :

من خلال دراستنا يتبين لنا أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، ويظهر ذلك عبر مساهمتها في الناتج الداخلي الخام وكذلك الحد من أزمة البطالة عبر خلق الكثير من مناصب الشغل، خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول بالإضافة مساهمتها في القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري، وهذا ما دفع بالدولة إلى اهتمام الكبير بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره القطاع الأكثر ملاءمة في علاج الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ما يلي سرد لأهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة:

- ✓ مر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدت مراحل، حيث كان هذا القطاع مهمشا في ظل الاقتصاد الموجه والذي كانت في أولوياته القطاع العام، ثم بدأ الاهتمام به يزيد شيئا فشيئا إلى أن تم التوجه إلى إقتصاد السوق، حيث تم إنشاء هيئات ووكالات لدعم هذا القطاع وهذا بعد صدور قانون القرض والنقد 90. 10، مع تشجيع الإستثمار في القطاع الخاص.
- ✓ قامت الجزائر بسن قوانين أبرزها القانون رقم 01 . 03 الصادر في 20 أوت 2001 والخاص بتطوير الاستثمار والذي وسع من الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين ونتج عنه إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وكذا المجلس الوطني للاستثمار، وابتداءا من سنة 2003 تم إصدار العديد من المراسيم المتعلقة بالمشاتل، ومراكز التسهيل، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ....إلخ.
- ✓ تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة مشاكل تحد من نموها وتطورها، هذه المشاكل تتعلق أساسا بوجود عراقيل إدارية وبيروقراطية، وصعوبات مالية وتسويقية، بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالعقار الصناعي.
- ✓ أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية من خلال توفير مناصب شغل حيث تشغل حوالي 2.487.914 عامل سنة 2016، رغم إنخفاض أسعار البترول إلا أنها سجلت نسبة زيادة ب 11,15 % مقارنة بسنة 2015، بالإضافة إلى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة .

إختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة النظرية يتبين لنا أن:

إختبار الفرضية الأولى: "تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة".

خاتمة:

من خلال دراستنا للفصل الاول يتبين لنا أن الفرضية صحيحة لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنفرد بخصائص مميزة تجعلها أكثر فعالية في استحداث مناصب العمل، هذه الخصائص تتمثل أساسا في ارتفاع كثافة عنصر العمل وانخفاض رؤوس الأموال وكذا بساطة المستوى الفني للعمال ومرونتها الكبيرة التي تسمح لها بالتكيف مع المتغيرات التي تحدث في محيطها، بالإضافة إلى إلى انخفاض تكلفة خلق فرص العمل بها، حيث أن تكلفة خلق منصب عمل واحد بالمؤسسات الكبيرة يكفي لخلق ثلاثة مناصب عمل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وكذلك من دراستنا التطبيقية لحالة الجزائر يتبين لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تقليص البطالة حيث توفر 1000 منصب عمل جديد سنويا.

إختبار الفرضية الثانية: "يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المساهمة في المحافظة على معدل نمو الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار البترول."

تتزايد أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المؤشرات الاقتصادية مثل التشغيل والتصدير والمساهمة في الناتج المحلي الخام والقيمة المضافة والصادرات حيث استطاعت هذه المؤسسات أن تحتل مكانة هامة في النشاط الاقتصادي ذلك لأنها تتمتع بديناميكية وفعالية اقتصادية مقارنة بالمؤسسات الكبير، حيث بلغت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات 7634.43 مليار دينار جزائري في نهاية 2013 مقارنة ب3444.11 سنة 2014. بالإضافة إلى أن معدلات النمو الاقتصادي بقيت مستقرة، حيث بلغ معدل النمو في السنوات 2014، 2015، 2016 على التوالي : 4%، 3.9%،4.1% أي بمتوسط 4% مما يؤكد دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحفاظ على معدل النمو في الجزائر أي أن هذه الفرضية صحيحة.

اختبار الفرضية الثالثة: "بالرغم من انخفاض أسعار البترول إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما زالت تساهم في زيادة القيمة المضافة."

رغم انخفاض اسعار البترول في الجزائر خاصة بعد 2014 إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حافظت على نسبة الزيادة في القيمة المضافة ب 9.91%.مما يؤكد على صحة هذه الفرضية.

الإقتراحات والتوصيات:

ولتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من لعب دور حيوي في الاقتصاد الجزائري نقترح التوصيات التالية:

- إن سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي سياسة لامركزية تتطلب تدخل مختلف الهيئات والأعوان الإقتصاديين، وتقع مسؤولية تطوير هذا القطاع على أجهزة الدولة التي تتولى وضع البرامج والسياسات التنموية وضمان كل الإمكانيات الكفيلة بتوفير شروط نجاحها، من أجل تحديد الإستراتيجية

خاتمة:

الملائمة لتطوير هذا القطاع ولهذا نقترح على الجهات المختصة القيام بتشخيص دقيق للوضعية الحالية وتحديد نقاط الضعف التي يجب العمل على تصحيحها.

- يجب إنشاء نظام فعال لجمع المعلومات الاقتصادية وتحليلها وإفادة المستثمرين بها وذلك من أجل توجيه الإستثمار، وكي تكون لدراسات الجدوى قاعدة من المعطيات الاقتصادية الأمر الذي يجعل هذه الدراسات فعالة في اتخاذ قرار الاستثمار على أسس سليمة.
- أما فيما يخص التجارة الخارجية فلابد من تسهيل الإجراءات الجمركية من أجل تسهيل عملية التصدير وكذا منح قروض بدون فائدة أو بفائدة منخفضة لتشجيع الإستثمار في الفرص التصديرية.
- ترقية المقاولة من الباطن حيث يمكن للمؤسسات الكبيرة أن تلعب دورا فعالا وذلك عن طريق التعاقد الذي يساعد على تخفيف تكلفة الإنتاج وتحفيز إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة.

آفاق البحث :

يمكن أن نقترح مجموعة من البحوث كآفاق مستقبلية لبحثنا :

- أهمية تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في ظل انخفاض أسعار البترول.
- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر في ظل استمرار انهيار أسعار البترول.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة الكتب:

1- بيوار خنسي، **البترول–أهميته، مخاطره وتحدياته**، الطبعة الأولى، تاراس للطباعة والنشر، العراق، 2006.

2- جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عبيد، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار اليازوري، الأردن، 2004.

3- حسن سيد أحمد أبو العينين، **الموارد الاقتصادية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، كلية أدب جامعة الإسكندرية،1979.

4- حسين عبد الله، **النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق**، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، دولة الإمارات المتحدة، 1998.

5- حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000.

6- خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية تحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013.

7- سمير عبادي، ميساء حبيب سلمان، **المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2014.

8- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، **إدارة المشروعات الصغير**ة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2002.

9- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادة الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، دار حامد، الأردن، 2012.

10- محمد أحمد دوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

11- محمد الصيرفي، **البرنامج التأهيلي لأصحاب المشروعات الصغيرة**، مؤسسة حورس الدولية للنشر، الإسكندرية، 2010.

12- مروة أحمد، نسيم برهم، **الريادة والإدارة المشروعات الصغيرة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2014.

13- مصلح طراونة، ليلى لعبيدي، **منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.

14- ناصر دادي عدون، **إقتصاد مؤسسة**، دار المحمدية العامة للنشر، الجزائر العاصمة، الطبعة الثانية، 1998.

15- هوشانج أمير أحمد، **النفط في مطلع القرن الحادي والعشرون**، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، العدد 04، 1996.

16- يسرى أبو محمد العلا، **نظرية البترول بين التشريع والتنسيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول**، دار الفكر الجامعي، طبعة الأولى، 2008.

قائمة كتب باللغة الأجنبية:

1- John Roberts, **Oil Control**, Chapter III, Introduction to Oil, p36

أطروحات الدكتوراه ورسائل جامعية:

أطروحات دكتوراه :

1- إدريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980-2014**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015 2016.

2- فراجي مرباح، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011

رسائل ماجيستر :

3- بن جيمة عمر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص أدارة الافراد وحوكمة الشركات، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

4- حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال فترة 1986-2008**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص نقود ومالية، جامعة شلف، الجزائر، 2008.

5- داود عبد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010**، مذكرة ماجيستر، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011-2012.

6- دليلة حضري، **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات شمال إفريقيا خلا لفترة 1995-2005**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة شلف، الجزائر، 2007.

7- زيتوني هوارية، **أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات- الاقتصاد الجزائري نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر،كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة تيارت، الجزائر، 2010-2011.

8- سهيلة مداني، **بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2005-2010**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2012-2013.

9- ضالع دليلة، **فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار البترول-دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، تخصص مالية ونقود، جامعة شلف، الجزائر، 2008-2009.

10- عبد الله مايو، **واقع بحوث التسويق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة ورقلة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007/10/17.

11- غدير أحمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، مذكرة ماجيستر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007..

12- فلاح صباح، **دور الشراكة الأورومتوسطية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، 2013-2014.

13- قارة ابتسام، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر-دراسة حالة ولاية مستغانم**، مذكرة ماجستير، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسويق دولي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011-2012.

14- قشيدة صورية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات "فيتاليب"**، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012.

15- قنديري سمية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة، تخصص تسيير الموارد البشرية، الجزائر، 2009-2010.

16- لعويطي نصيرة، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014.

17- محمد نجاة، **الجباية البترولية ودورها في تطوير الاستثمار بقطاع المحروقات في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، تخصص مالية، الجزائر، 2011.

18- مدخل خالد، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة الجزائر 2005–2010**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2011-2012.

19- مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال فترة 1973–2003**، مذكرة ماجستير، ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004-2005.

20- مشري حمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة– دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالو ولاية تبسة**، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلو التجارية، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2008-2011.

21- موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستر في التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم القتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010.

22- يحي عبد القادر، **دور المؤسسات في امتصاص البطالة–دراسة حالة ولاية تيارت**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص إدارة الأعمال، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012.

مذكرات الماستر :

23- إبراهيم فاطمة، بولويحة ميمونة، **أثر انخفاض أسعار البترول على تمويل المشاريع التنموية في الجزائر**، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة تيارت، الجزائر، 2015-2016.

24- بلغربي عبد القادر، بن طاطة أحمد، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين البدائل التقليدية والإسلامية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة تيارت، الجزائر، 2015-2016.

25- رقيق فاطمة الزهرة، بن عودة حرية، **أثر تغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم التجاري والعلوم الاقتصادية وعلو التسيير، تخصص مالية، جامعة تيارت، الجزائر، **204-2015**، ص41.

26- زراية أسماء، **آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي الجزائري**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية ونقود، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001.

27- سالم بوغرارة، **السياسة التسعيرية الأوبك وانعكاساتها على سوق النفط العالمي خلال فترة 2000–2011**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاد وتسيير دولي، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012-2013.

28- الضب حدة، **مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011-2012.

29- فرحاتي حبيبة، **دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة الجزائر 2001–2010**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

30- مودع وردة، **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM–فرع بسكرة خلال فترة 2004–2015**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص مالية ونقود، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

31- موستيري مريم، **برامج إعادة التأهيل كنموذج للتغيير التنظيمي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة مؤسسة ريو للكهرباء بحاسي مسعود ورقلة**، مذكرو ماستر في تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية والنقود، الجزائر، 2011.

المقالات العلمية:

1- أحمد حسين المشهراوي، وسام أكرم الرملاوي، **أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فبها**، مجلة جامعة الأقصى، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، 2015.

2- أمينة مخلي، **محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي–اقتصاد النفط**، الجزء الأول، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013-2014.

3- أيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر أفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الشلف، ص 281.

4- بن عنتر عبد الرحمان، **واقع الابداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر–دراسة ميدانية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008

5- السعيد بريبش، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية–حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد12، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007.

6- العايب ياسين، **دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد رقم 01، 2014.

7- عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر،1979.

8- عمر خلف فزع/ **مشروعات الصغيرة فب العراق التوطن والتمويل**، وزارة المالية، مجلة كلية بغداد، جامعة العلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر 2013.

9- غبولي أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– دراسة تحليلية للبرنامج بين الأهداف والنتائج**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور جلفة، المجلد الأول، العدد 29، الجزائر، جانفي 2017.

10- قاشي خالد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005–2013**، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد12، بليدة02، الجزائر جوان 2015.

11- مدحت العراقي، **ارتفاع أسعار النفط، أسباب التداعيات، التوقعات**، مجلة الدراسات الاقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد الثامن، الجزائر، جويلية 2006.

12- الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشملا إفريقيا، **انخفاض أسعار النفط**، العدد الرابع، جانفي 2015.

13- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار العام، سنة 2010.

14- نوال بن عمارة، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد الخامس، جامعة الوادي، 2012.

المؤتمرات والملتقيات:

1- الأخضر بن عمر، علي باللموشي، **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها**، مداخلة ضمن ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الوادي، الجزائر، يوم 5-2013/05/6.

2- براهيمي حياة، جعيجع نبيلة، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة**، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011.

قائمة المراجع

3- بن سعيد محمد، **ضرورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تحديات العولمة**، مداخلة ضمن ملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعاليات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بلعباس، الجزائر، 2004.

4- بن عبد العزيز فاطمة، منصوري صمودي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ضمن برنامج ميدا**، الملتقى الوطني الرابع حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 13-14 أفريل 2008.

5- جمال بلخباط جميلة، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، ملتقى دولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، شلف، الجزائر، يومي: 17-18 أفريل 2006.

6- حبيبة مداس، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكانتها الاقتصادية مع الإشارة لولاية الوادي**، ملتقى وطني حول: واقع ولآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الوادي، الجزائر، 2013.

7- راهم فريد وبوركاب نبيل، **إنهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج**، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين احتياجات الدولية، الورشة الأساسية الثانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2015.

8- ربحي كريمة، عروب رتيبة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ملتقى وطني حول: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006.

9- ربيعة بركات، سعيدة دوباخ، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية–حالة الجزائر**، ملتقى وطني حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر 2010-2011، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 18-19 ماي 2011.

10- زكية مقري، نعيمة يحياوي، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العرب**ية، ملتقى دولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البكالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.

11- سليمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، مداخلة ضمن ملتقى دولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع والرهانات المستقبلية، جامعة غرداية، الجزائر، 23-2011/02/24.

12- شباكي سعدان، **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى وطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، الجزائر، 08-09 أفريل 2002.

13- عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، **تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة، الجزائر، 21-22 نوفمبر 2006.

14- غالم عبد الله، سبع الحنان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني**، مداخلة ضمن ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05-2013/05/06.

15- قرويش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى دولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، شلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006.

16- محمد خالد المهايني، **العولمة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحدي العولمة، نوفمبر 2007، المعهد الوطني للتجارة، الجزائر، 2007.

17- مريم شطيبي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**، المحور الثاني: تداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري خلال ندوة: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الشريعة والاقتصاد، الجزائر، 14 ماي 2015.

18- مزارشي فتيحة، مداني حبيبة، **استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية**، مداخلة ضمن مؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7-8 أفريل 2008.

19- مصطفى بلمقدم، مصطفى طويطي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر**، ملتقى العلمي الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2001.

20- معالي الحمادي الطباع، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة "واقع والتحديات والفرص"**، مؤتمر العربي الأول لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القاهرة، مصر، 2013/05/23.

21- معطي الله خير الدين، كواحلة يمينة، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر، 2010.

22- نعرورة بوبكر، يحياوي مفيدة وآخرون، **المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى وطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 2013.

الأنترنت:

1- Abdenour- hadji.blogspot.com/2015/10/OPEC.html

2- Http /www.aljazeera.net/ebusiness/factoybook.blogspot.com

3- Http : www.aafaqcentre.com/index. PHP/post/2158.

4- http:// sites. Google.com/site/peetroly/all/78.le 20/03/2017 à11 :24.

5- http://en.wikipedia_org/wiki/petrolium

6- http://www.4algeria.com/forum/t/37123/

7- www.moqatel.com/ openshare/ behoth/ ektesad 8/ OPEC/ sec 02.doc-cvt.htm www.petroleum.Gov-eg/ar/InternationalAffairs/InternationalOrganization/OPEC/Payes/ Opec.aspx./

الملخص :

ملخص :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لكثير من الحكومات والمنظمات الدولية، باعتبارها الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية في المجتمعات المتقدمة والنامية بصفة عامة، إذ نهدف من خلال هذه الدراسة لتوضيح الدور الرائد الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وفي ظل انخفاض أسعار البترول، وفقا لمجموعة من المؤشرات، ونجد في مقدمتها التشغيل من خلال خلق مناصب شغل جديدة، بالإضافة إلى الناتج الداخلي الخام وزيادة في القيمة المضافة، وفي ترقية الصادرات.

وقد أظهرت الدراسة ومن خلال الأرقام والاحصائيات المقدمة حول الجزائر أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسع مستمر عبر قطاع الخاص، كما أن المؤسسات الكبرى في تراجع كبير ممثلة للقطاع العام، وهذا ما تفسره نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسط، البترول، التنمية الاقتصادية.

Résumé :

Les PME sont considérées comme le pilier de nombreux gouvernements et organisations internationales, comme les moyens appropriés de parvenir à un développement dans les pays développés et en développement dans les communautés générales, alors que nous visons à travers cette étude pour illustrer le pilote peut être joué par les petites et moyennes entreprises dans l'économie nationale et à la lumière de la baisse des prix du pétrole, selon le rôle un ensemble d'indicateurs, nous trouvons à l'avant-garde de l'exploitation par la création de nouveaux emplois, en plus, et la mise à niveau des exportations du produit intérieur brut et une augmentation de la valeur ajoutée.

L'étude a montré par des chiffres et des statistiques fournies sur l'Algérie aux petites et secteur moyennes entreprises continue de se développer dans le secteur privé, et les grandes institutions une baisse importante représentée par le secteur public, ce qui est expliqué par la proportion de la contribution des petites et moyennes entreprises dans la croissance économique.

Mots clés: petites et moyennes entreprises, le pétrole, le développement économique.